

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955



قسم: العلوم الانسانية

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية (1830-1930)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

تحت إشراف

د. بورمضان عبد القادر

من اعداد الطالبتين

علي علوي بركة

جбин شهيرة

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الصفة	الجامعة
د. منغور أحمد	رئيسا	جامعة سكيكدة
د. بورمضان عبد القادر	مشرفا ومقررا	جامعة سكيكدة
د. صالح توفيق	عضوا مناقشا	جامعة سكيكدة

السنة الجامعية: 1445-1446 هـ / 2024 - 2025 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

اللهم يسر أمري وإشرح لي صدري وإحل عقدة من لساني يفقهو قولي اما بعد، بادئ بيدي أحمد الله عزوجل وأشكره عدد خلقه ورضا نفسه وزينة عرشه ومداد كلماته، الذي من علينا ووفقنا في إتمام هذا البحث و انطلاقا من قولصلى الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" ومن باب العرفان بالجميل لا يسعنا إلا أن نتقدم بأبلغ صيغ الشكر وأسمى عبارات التقدير والعرفان وعظيم الإمتنان للأستاذ المشرف الدكتور عبد القادر بورمضان عرفانا بجهوداته وتوجيهاته الصائبة، وتقويماته ومتابعته المتواصلة ، فجزاه الله عنا خير الجزاء وبارك فيه وأبقاه ذخرا لطلاب العلم.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة قسم العلوم الإنسانية كل من رماش عبد الحكيم الدكتور توفيق صالحى والدكتور أحمد منغور والأستاذة سهام بوزنية والأستاذ عياشى والأستاذ رحاى أحمد والأستاذ عوادى مسعود والأستاذ شريدى والأستاذ تركي على مجهوداتهم وتوجيهاتهم الصائبة ورعاية صدرهم و تواضعهم الذي أخرجنا بالفعل كانوا ركيزة داعمة لنا طيلة خمسة سنوات من الجد والإجتهاد ،كما لا أنسى جزيل الشكر لعمال والطقم الإداري لكلية علوم إنسانية، كما اتوجه بالشكر الجزيل لكل من الأساتذة بقسم علم النفس لجامعة 20أوت 1955 كل من سعيد رمضان وشاكري عادل.

كل الشكر والعرفان لأختي العزيزة جبين وردة، التي ساعدتني بجهدها ووقتها ومالها رزقها الله ا لذرية الصالحة وحفظ لها زوجها قرة عينها، كما لا أنسى صديقتي العزيزة غيدا غربي التي لم تبخل عليا بالمساعدة العلمية والدعم المعنوي أوقات الشك والتوتر، ومنحتني وقتها وجهدها لاجراج هذا العمل في أبهى صورة.

كما اشكر صديقتي وزميلاتي بالتخصص واخص بالذكر كل من عوفي سلمى واكرام حناشي وصفاف نسرين.

وأتوجه بالشكر الجزيل لمن كان له الفضل علينا كل من إلياس بن يوسف وخالد لعريط لتشجيعهم طوال السنة لإتمام هذا البحث.

الإهداء

الى روح شهدائنا الأبرار

الى روح شهداء القضية الفلسطينية

الى ابي زهواني وامي العايب فتيحة حفظهما الله واطال في عمرهما

الى كل افراد عائلتي من الكبير الى الصغير

والى كل من كان له الفضل عليا

اهدي هذا العمل المتواضع

بركة

الاهداء

الى روح شهدائنا الابرار

الى روح شهداء القضية الفلسطينية

الى نفسي التي ارهقتها كثيرا

الى والدايا الحبيبان

الى كل افراد عائلتي كبيرا وصغيرا

الى صديقتي وزميلتي غربي غيداء

اهدي هذه الثمرة المتواضعة

شهيرة

قائمة المختصرات	
المختصر	معناه
ط	طبعة
دط	دون طبعة
م	ميلادي
هـ	هجري
ع	عدد
مج	مجلد
س	سنة
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعليق
د ت ن	دون تاريخ نشر
ص	صفحة
ص ص	من صفحة إلى صفحة

قائمة المختصرات

كانت الجزائر محط أنظار الكثير من الدول الأوروبية نظرا لموقعها الإستراتيجي وثرواتها الهائلة وتعتبر فرنسا أكبر الطامعين لإستغلال تلك المؤهلات، وتسنى لها ذلك عام 1830 وفيه تمكنت من إحتلال الجزائر و عملت على فرض سيطرتها في إطار إستراتيجيتها التوسعية ذات الطابع الإستغلالي، إرتكز إهتمامها في بادئ الأمر وفي العقود الأولى للإحتلال على ملكية الأرض إدراكا منها أن الإستحواذ على الأرض يعني السيطرة على الشعب وبالتالي عملت بكل الوسائل للإستيلاء عليها، ثم إتجهت خاصة بعد عام 1870 إلى إنتهاج سياسة إقتصادية كانت بمثابة هجمة رأسمالية حقيقية كبرى للإقتصاد الفرنسي الرأسمالي على النمط الإقتصادي الجزائري، ولقد كان لهذه الهجمة الإمبريالية أثر كبير على النواحي الاقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية على الجزائريين وحتى المستوطنين، فجاء بحثنا المعنون ب "الإقتصاد الجزائري خلال الفترة الإستعمارية (1830-1930) " ليوضح حيثيات السياسة الفرنسية في المجال الإقتصادي بالجزائر من خلال سرد أهم التغيرات والتحولات التي شهدتها الميدان الإقتصادي، مع إبراز تأثيراتها على الجزائريين وفرنسا.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع فيمايلي:

- أنه يسلط الضوء على فترة جد مهمة في تاريخ الجزائر الممتدة بين (1830-1930) التي تمكننا من معرفة التغيرات الجوهرية التي أحدثتها سلطات الإحتلال الفرنسي في الجزائر على الصعيد الاقتصادي، حيث تميزت هذه المرحلة بحدوث تغيرات من خلال إنتقال الجزائر من الحكم التركي إلى الإحتلال الفرنسي أي معاشة الجزائر عهدين مختلفين في نظام الحكم والتسيير الإقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى التعمق لمعرفة التغيرات الجوهرية التي أحدثتها سلطات الإحتلال الفرنسي في الجزائر على الصعيد الاقتصادي، حيث تميزت هذه المرحلة بسن مجموعة

من القوانين والتشريعات لصالح فرنسا لتمكين الإستغلال الجيد لثروات البلاد وإحداث تحولات في البنية التحتية وربط إقتصاد الجزائر بفرنسا.

• أنه يطلعنا على التحولات والنشاطات الإقتصادية التي مرت بها الجزائر في حقبات من تاريخها الماضي.

• برصد انعكاسات السياسة الإقتصادية الفرنسية على إقتصاد الجزائر المستعمرة سواء بالنسبة للمجتمع الاوربي الدخيل أو المجتمع الأهلي وردود الفعل الوطنية المختلفة اتجاه هذه السياسة.

أسباب إختيار الموضوع

إن إختيارنا للموضوع راجع لعدة أسباب منها الذاتية ومنها الموضوعية وتمثلت في:

- الميل الشخصي إلى مثل هذه المواضيع ورغبة منا لإثراء ميدان بحث الدراسة.
- البحث والتفتيش عن الحثيات والدوافع الحقيقية للإحتلال الفرنسي وفهم طبيعة السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر.
- رغبتنا في الإبتعاد عن ماهو مألوف حيث أغلب الباحثين يتوجهون إلى التركيز على دراسة الصراع العسكري والسياسي بين الجزائريين وإدارة الإحتلال فأردنا أن نتوجه إلى ميدان آخر والذي يؤثر في الجانب السياسي ويتأثر به وهو الجانب الإقتصادي.

إشكالية الموضوع

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع حول التحولات التي مست اقتصاد الجزائر خلال الفترة الإستعمارية بين (1830-1930) م ومنه إرتأينا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ماهي أهم الإستراتيجيات والسياسات الإقتصادية التي إعتمدتها الإدارة الإستعمارية مابين (1830-1930) م في إدارة الإقتصاد الجزائري؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

- كيف كان الوضع الإقتصادي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1750-1830)؟

- كيف تمكنت فرنسا من تثبيت دعائم وجودها في الجزائر؟ وهل يعتبر تدمير بني المجتمع الجزائري ضرورة حتمية لخلق إقتصاد رأس مالي إستعماري؟

- هل راعى المشروع الإستعماري خصوصيات المجتمع الجزائري كما تعهدت بذلك فرنسا مع الداي في معاهدة الإستسلام؟ أم إنتهجت أسلوبا مخالف لذلك؟

- فيما تمثلت السياسة الإقتصادية التي إنتهجتها فرنسا في إستغلال وإستنزاف موارد البلاد وتحويل عائداتها لصالحها؟

- هل يعتبر ماقدمته فرنسا من بعض المنجزات وحتى مانستطيع أن نقول عنه بني تحتية في المجال الإقتصادي كان كافي من أجل رفع المستوى الإقتصادي والمعيشي للأهالي الجزائريين؟ أم كان ذلك يصب في إطار المصلحة الخاصة لفرنسا ومستوطناتها في الجزائر؟

- كيف أثر الوضع الإقتصادي في الفترة المدروسة على الجزائريين والمستوطنين؟ وهل كان المجتمع الأهلي الجزائري راضيا على السياسة الإقتصادية الإستعمارية المنتهجة؟

حدود الموضوع

يتمثل الإطار الزمني لموضوعنا بين (1830-1930)، بعدما أشرنا لفترات تاريخية مختصرة حول الوضع الإقتصادي للجزائر في العهد العثماني، إنطلقنا في دراسة صلب الموضوع من عام 1830 وتمثل بداية للإحتلال الفرنسي للجزائر ودخول الجزائر عهد مختلف سيلقي بضلاله على كافة المناحي خاصة الاقتصادية في ظل حكم استعماري استغلالي رافقه ظهور مجتمع دخيل انتهازى ، أما الفترة الثانية 1930، فهي تمثل مرور مئة سنة من السياسة الإستعمارية وتداعياتها خاصة في المجال الإقتصادي، حيث يقول المؤرخ شارل روبير أجيرون في كتابه تاريخ الجزائر المعاصر، إن هذه الفترة فترة إنتصار المستوطنين، إذ شهدت الأخيرة بعد هذا التاريخ سيطرة شبه تامة للمستوطنين على الحياة الإقتصادية والسياسية بالجزائر وغدت الجزائر نموذجا للمستعمرات

التي إستطاعت فرنسا إخضاعها وإستغلالها ، وهذا ما أدى بها إلى التبحر بما أحدثته من إنجازات في الجزائر خاصة أثناء الإحتفالات بالذكرى المئوية للإحتلال سنة 1930 التي كان من بين ردود الفعل الوطنية عليها تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 5 ماي 1931.

أهداف الموضوع

من خلال دراستنا لهذا الموضوع رغبتنا في تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- إبراز واقع الاقتصاد الجزائري ومقوماته خلال الفترة العثمانية وتحديد أواخرها.

- فضح النزعة الاستغلالية للإدارة الاستعمارية للموارد الجزائرية وتسخيرها لخدمة الاقتصاد الفرنسي والمجتمع الدخيل.

- الوقوف على الإنعكاسات المترتبة عن السياسة الإقتصادية الفرنسية على الجزائريين والمستوطنين.

مناهج الموضوع

فرضت علينا طبيعة الموضوع إعتداد المنهج التاريخي بأدواته المختلفة كالوصف والتحليل والمقارنة والإحصاء، فالمنهج التاريخي الوصفي أداة لا يمكن الإستغناء عنها في كل البحوث التاريخية ذات الطابع الأكاديمي، من خلال عرض المادة الخبرية مع مراعاة التسلسل الزمني للأحداث حيث اعتمدنا على:

- المنهج التاريخي الوصفي: في وصف الأحداث المختلفة من حيث الزمان والمكان وإستعراض الوقائع حسب تسلسلها الزمني.
- المنهج المقارن: حيث إعتدنا عليه في مواطن مختلفة من فصول البحث للمقارنة بين مختلف المظاهر، كالمقارنة بين الجيش الفرنسي والجزائري عدة وعنادا كذلك مقارنة قيمة المبادلات التجارية بين مختلف الفترات.

- المنهج الإحصائي: إعتدنا عليه وبشكل أساسي وهذا لتسهيل فهم الدراسة وتدعيمها بالمناهج السابقة.
- المنهج التحليلي الإستنتاجي: إعتدنا عليه بشكل كبير في الفصل الأخير لربط الوقائع، وإستنتاج مختلف إنعكاسات إقتصاد الجزائر في الفترة المدروسة على الأهالي والأوروبيين.

أهم مصادر ومراجع الموضوع

لإثراء الموضوع من مختلف جوانبه ولإعطائه قيمة تاريخية إعتدنا على جملة من المصادر والمراجع نذكر منها:

- كتاب المرأة لمؤلفه حمدان خوجة والذي أفادنا في الفصل الأول والثاني باعتباره مصدر قيم.
- كتابي شارل روبيراجيرون تاريخ الجزائر المعاصرة وكتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا، واللذان أفادنا في مختلف مراحل البحث، فكتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا مثلاً إستفدنا منه في معرفة الأوضاع الإقتصادية للأهالي والسياسة الإقتصادية الفرنسية خاصة فيما تعلق بالإستييطان والتشريعات العقارية وبزراعة الكروم والتبغ.
- كتاب تكون التخلف في الجزائر لمؤلفه عبد اللطيف بن أشنهو افادنا في معرفة النمو الإقتصادي الرأسمالي الفرنسي بالجزائر لما يحتويه من إحصائيات خاصة بالإستييطان.
- كتاب الإستييطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي لمؤلفه داهة بن عدة والذي أفادنا كثيراً في مختلف مراحل البحث، خاصة فيما يتعلق بالإستييطان وقوانين نزع الملكية والسياسة الفرنسية المتبعة لفائدة المستوطنين.

الدراسات السابقة

لقد تناول هذا الموضوع الباحث عبد الحكيم رواحنة في رسالة ماجستير بعنوان السياسة الإقتصادية الفرنسية (1870-1930) م، وتكمن أهميتها أنها كانت أول مرجعية لنا حيث ساهمت

في تكوين خطوط عريضة حول دراستنا للموضوع. كما نشرت حول الموضوع مقالات علمية في مجالات عدة، إلا أن عبد الحكيم رواحنة لم يتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية للجزائر خلال العهد العثماني وهذا ماترقنا إليه، كما اختلفنا معه في الفترة الزمنية لدراسة الموضوع حيث تناولنا الإقتصاد الجزائري خلال الفترة الإستعمارية الفرنسية الممتدة من 1830 م إلى 1930 م.

خطة الموضوع

تضمن موضوعنا مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، خصصنا الفصل الأول منها لدراسة الوضع الإقتصادي للجزائر أواخر العهد العثماني (1750-1830) م، وينضوي تحته ثلاث مباحث جاء الأول تحت عنوان الواقع الزراعي والثاني تناولنا فيه الصناعات والحرف، اما الثالث فتحدثنا فيه عن التجارة والخدمات.

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان السياسة الفرنسية إتجاه إقتصاد الجزائر المستعمرة قسمناه الى ثلاث مباحث، الأول تناولنا فيه سياسة الإحتلال الفرنسي للجزائر ونهب خزينة القسبة، والمبحث الثاني تطرقنا فيه الى إستنزاف موارد الجزائر، اما المبحث الثالث تحدثنا فيه عن المشاريع الإقتصادية والهيكل القاعدية.

أما الفصل الثالث والأخير فعنوانه ب انعكاسات السياسة الفرنسية الإقتصادية على الجزائر المستعمرة، حيث تطرقنا في المبحث الأول الى التداعيات على المجتمع الجزائري والإقتصاد الأهلي، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه التداعيات على المجتمع الأوروبي والإقتصاد الإستيطاني، والمبحث الثالث والأخير تطرقنا فيه الى ردود الفعل الجزائرية على السياسة الإقتصادية الفرنسية، وختمنا موضوعنا بخاتمة عبارة عن مجموعة استنتاجات مستخلصة عن الموضوع.

صعوبات الموضوع

لا يخلو أي بحث من الصعوبات والعراقيل ومن بينها نذكر:

- صعوبة التنسيق بين أجزاء البحث مع الحرص على الترتيب الكرونولوجي المعرفي الزمني للأحداث وجمع مصادر المعلومات في قالب واحد دون الوقوع في تناقض.
- كثرة المادة العلمية وصعوبة التحكم فيها.
- ضيق الفترة الزمنية المخصصة لإنجاز مذكرة تخرج.

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل

الفصل الأول:

الوضع الاقتصادي للجزائر أواخر العهد
العثماني (1750-1830)

تمهيد

سنتناول في هذا الفصل الوضع الاقتصادي للجزائر أواخر العهد العثماني في الفترة الممتدة بين (1750 / 1830)، وسنتناول فيه ثلاثة مباحث الأول نسلط فيه الضوء على الزراعة الجزائرية وبنيتها الأساسية اما والثاني فسنخصصه لجانب الصناعات والحرف فيما سنتكلم في المبحث الثالث عن التجارة والخدمات.

الفصل الأول: الإقتصاد الجزائري أواخر الفترة العثمانية

المبحث الأول: الإقتصاد الزراعي

تبدأ الفترة الأخيرة من العهد العثماني بالجزائر مع نهاية القرن الثامن عشر وتنتهي بالإحتلال الفرنسي للجزائر العاصمة يوم 5 جويلية 1830م، ويمكن الوقوف على أهم مميزات إقتصاد الجزائر خلال هذه الفترة بالتعرض للنشاطات الإقتصادية الرّئيسية بالبلاد من زراعة وصناعة وتجارة.

• أ/ الزراعة: تعتبر الزراعة النشاط الرئيسي في البلاد الذي كان يؤمن معيشة غالبية السكان¹، فقد إختصّت كل منطقة بإنتاج نوع معين من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية، حيث اقتصت كل من: غريس، وهران، مجانة، قسنطينة، بإنتاج الحبوب بإعتبارها المادة الأساسية للإستهلاك المحلي والتصدير إلى الخارج²، كما إشتهر فحص الجزائر³ بإنتاجه لمختلف انواع الخضر والفواكه كالبرتقال، والليمون، واللوز، العنّاب، الرمان، التين، التفاح، الخوخ، والكرز، التوت الأبيض والأحمر، المشمش، وأنواع متعددة من الزّهور "كزهرة الياسمين"، بالإضافة إلى

¹ -حنيفي هلالي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ط1، ص 152.

² -ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792/ 1830م)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ط 3، ص 31.

³ -فحص الجزائر: تقدر المساحة الكلية لفحص مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني بحوالي ثلث مساحة إقليم الساحل كله، أي ما لا يقل عن 150 كلم مربع، وهو بهذه المساحة يمتد إلى مايزيد عن إثني عشر كيلومتر خارج أسوار مدينة الجزائر، اشتهرت الفترة الأولى من الحكم العثماني للجزائر بازدهار الزراعة بفحص مدينة الجزائر، إلا أن أوضاعه الإقتصادية تدهورت منذ أواخر القرن 18م وهذا ما أدى إلى نقص كبير في ممارسة النشاط الزراعي بهذا الإقليم وبالتالي عانى جمود إقتصاديا أواخر العهد العثماني ينظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية - دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر، الجزائر، 2009، ط2، ص ص 357- 360.

زراعة مكثفة للأشجار المثمرة¹، كما إرتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية في كل من منطقة القبائل، طرارة، المدية².

• عانت الزراعة في نهاية العهد العثماني بالجزائر من عدة مشاكل وعراقيل حالت دون تطورها وإزدهارها وتتمثل هذه الصعوبات في: الأساليب التقليدية المتبعة³، وتمت خدمة الأرض بألات بسيطة وبدائية كامرات الخشبي والمنجل البسيط والإلتجاء إلى رماد الأعشاب المحروقة و فضلات الحيوانات لإخصاب التربة أو إلى ترك الأرض بورا لمدة سنة كاملة أو أكثر لتستعيد خصوبتها، وهذا ما جعل أغلب الملكيات تعاني الإهمال وتنتشر فيها المستنقعات مثل سهل وهران وعناية والجزائر⁴، كما ساهمت طبيعة ملكية الأراضي في تدهور الفلاحة⁵، إضافة إلى الظروف الصعبة التي كان يعيشها الفلاح الجزائري كالأوبئة المجاعات والجراد والزلازل، وتعرضه للحملات العسكرية ، وثقل الضرائب المفروضة عليه، دون أن ننسى سياسة الحكام التي عملت على سلب الأراضي المنتجة للحبوب من الفلاحين وتوجيه منتوجها للتصدير الخارجي وهذا على حساب الإستهلاك المحلي للأهالي الجزائريين بعد أن تضاعلت مداخيل الجهاد البحري⁶.

¹ -ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص ص 365-366.

² -طرارة: جبل عال وعر قريب من مدينة هنين يسكنه البربر الذين يعانون الفقر وندرة القمح، ويمتلكون بعض المواشي، تتوفر طرارة على بعض مناجم الحديد، وأهم تجارتها الفحم، لجأ سكانها لزراعة الأراضي الواقعة جهة البحر بعد خراب ودمار مدينة هنين، ينظر: مارمول كربخال، إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرون، دار النشر للمعرفة، ج2، الرباط (المغرب)، 1989، ص362.

³ -ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع، ص32.

⁴ -أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهيائه (1800/ 1830)، دارالكتاب العربي، الجزائر، 2011، ط 1، ص59.

⁵ -فارس العيد، الأوضاع الاقتصادية في بالك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، الساوره للدراسات الإنسانية الاجتماعية، ع 5، 2017، ص146.

⁶ -ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982، ص ص 54-56.

- هنا تجد الإشارة إلى أن السلطة التركية بإيالة الجزائر قامت بسلب أراضي المنتجة للحبوب من الجزائريين حتى أصبحت أملاك البايك بقسنطينة ووهران حوالي 84 ألف هكتار عشية الاحتلال¹.
- كل هذه المشاكل والعراقيل دفعت العديد من الفلاحين الجزائريين إلى العزوف عن زراعة الأرض وخدمتها، وهذا ما أدى إلى إنكماش الأراضي الزراعية وتقلص مساحاتها حتى أصبحت عشية الاحتلال لا تتجاوز 359040 هكتارا حسب الإحصاءات الفرنسية²، كما أن السنوات الأخيرة من العهد العثماني بالجزائر (1816 _ 1830م) تميّزت بقلّة الإنتاج ورداءة المحصول الذي لم يتجاوز عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر 75000 قنطارا³.
- في المقابل ازدهرت تربية المواشي وأصبحت حرفة موازية ومكملة للزراعة بالهضاب العليا بقسنطينة ومرتفعات بني راشد، بحيث أصبحت مهنة الرعي نشاط إقتصادي مستقل بذاته تمارسه القبائل الرحّل في وهران والجنوب الجزائري⁴.

المبحث الثاني: الصناعات والحرف

أ/ التعريف اللغوي والإصطلاحي للحرف والصناعة

- تعريف الحرف لغة: حرف لأهله يحرف كسب وطلب وإحتال وهو الذي يكسب من هاهنا وهناك يعرفها في موضوع آخر المحترف الصانع، وحرفة الرجل صنعته⁵.
- إصطلاحا: والحرفة تعني الصناعة وحرفته صنعته فقليل الإحتراف الإكتساب¹.

¹ -ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 31.

² -ناصر الدين سعيدوني، "الأوضاع الإقتصادية الإجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية من القرن 16 إلى القرن 19م"، حوليات الاداب والعلوم الإجتماعية، الحولية الحادية والثلاثون، جامعة الكويت، 2010، ص 55.

³ - المرجع نفسه، ص 58.

⁴ - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 31.

⁵ -أبو الحسن علي الخزناسي التلمساني بن محمد، مختصر الدلالات السمعية على ماكان رسول الله صلى الله عليه وسلم، إعداد مبارك البغدادي، مكتبة السندس، 1990، ص 364.

- تعريف الصناعة: الصناعة حرفة الصانع وعمله صنعه²، والصناعة هي كل ما يشتغل به الإنسان ومارسه حتى أصبح يتقنه أي أن الصناعة هي العلم المتعلق بكيفية العمل والملكة هي الكيفية الراسخة في الدهن³.

ب/ الصناعة والحرف في الجزائر خلال العهد التركي

شهدت الجزائر خلال العهد العثماني تأخر كبير في ميدان الصناعات مقارنة، بالدول الأوروبية، وذلك لعدة أسباب منها إهمال الحكومة زيادة عن ذلك أحوال البلاد السياسية المضطربة⁴، ورغم ذلك تنوعت الصناعات والحرف نذكر على سبيل المثال الصناعة النسيجية والجلدية وغيرها فكانت تصدر إسطنبول وبلاد الشام والحجاز، والتي عرفت ازدهار هذه الحرفة بفضل المهاجرين الأندلسيين الذين إستثمروا مهاراتهم الحرفية وتمثلت في الصناعات اليدوية كالأغطية الصوفية الحريرية والشواشي حتى الحلي، إلى جانب الصناعة المعدنية كسبك المدافع وتحضير البارود بالجزائر⁵.

حيث لم تقتصر الصناعات والحرف في مدينة الجزائر بل عرفت إنتشار في كل منطقة من قطر الجزائر، وقد أكد مارمول كاريخال في منتصف القرن السادس عشر ان أهم المدن ندرومة⁶، وكذلك مستلزمات الخيل والفروسية، أما عن مستغانم هي الأخرى فمعظم أهلها يشتغلون النسيج ومدينة الجزائر كذلك، فجل كوكوهو الآخر إمتاز بصناعة البارود والأسلحة التقليدية والسيوف،

¹ - جمال الدين أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب المحيط، إعداد يوسف حياط مادة الحرف، مج1، دار العرب، بيروت، ص611.

² - هارون أحمد علي، جغرافية الصناعة، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، ص 22.

³ - جمال الدين أبو الفضل ابن منظور، المرجع السابق، ص ص281-282.

⁴ - عبد الفتاح بن جدو، "نظرة على الصناعة والحرف بالجزائر خلال العهد العثماني"، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 06، عدد01، الجزائر، 2022، ص506.

⁵ - مذكرات وليام شالر، تع: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، 1982، ص102.

⁶ - ندرومة: مدينة تاريخية جزائرية تقع في جبال الظهرة التابعة لولاية غليزان، أسست من طرف الأمازيغ وتطورت في العهد العثماني، ينظر: www.wikiwand.com/fr/wiki/dia_agvor

الخنجر، السكاكين، اما بجاية فجل أهلها من صناع الأقمشة والمفروشات والزراي، وبالنسبة لشرق البلاد فتحدث عن قسنطينة فقال بأن بها عدد من الصناع والتجار معظم صناعته الزراي

ومما لا شك فيه ان الجزائر كانت تمتاز بصنع ملابسها فتنسج أقمشة من الكتان يلبسها الأهالي، وتصنع الشواشي وأصناف المنسوجات المحارم الحايك، وقد كانت الزراي تصنع في عدة أماكن أي انها لم تقتصر على مدينة الجزائر فقط¹، وبالتالي فهي تلبي حاجاتها من اللباس أولأقمشة ماكانت تستورد إلى بعض الكماليات، المفقودة في الجزائر أو قليلة الصنع. والجدير بالذكر أن الصناعة تدهورت بفعل ثقل الضرائب ومنافسة المصنوعات المحلية وقلة الإستهلاك المحلي، ضف إلى ذلك إهمال الحكومة وعدم وضع خطط لتطوير تلك الصناعات التقليدية أوالإفتاح على الصناعات الأخرى².

ج/ أنواع الصناعات والحرف الجزائرية في ظل الحكم العثماني

إشتهرت الجزائر بصناعات وحرف متنوعة كصناعة السفن فقد كانت اغلب مراسي الجزائر تتوفر على ترسبات مجهزة لصنع السفن القوارب، مثل مرسى عنابة وجيجل والجزائر³، وبرغم من أن صناعة السفن عمل حكومي ونظامي إلا أن هناك بعض الأفراد مارسوا هذه الصناعات لكن على نطاق ضيق⁴، وأحيانا يتم شراء بعض السفن من دول أخرى، فبعض سفن الأسطول الجزائري

¹ -نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي، دار الحضارة للنشر، الجزائر، 2006، ص145.

² - مذكرات وليام شالر، المصدر السابق، 102.

³ -حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تق وتغ وتغ: محمدالعربي الزبيري، المؤسسة الوطنية الجزائرية، 2008 ص79.

⁴ -كورين شوفالييه، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510 / 1541، تر: حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2007، ص17.

كانت عبارة عن هدايا من الباب العالي¹، إلا أن هذه الحرفة مالبثت أن ضعفت لإعتمادها على اليد العاملة الأجنبية من الأسرى².

• صناعة الأسلحة والمدافع والبارود: وتمثلت في صنع البنادق وسبك المدافع وتحضير البارود وكانت تصنع هذه الأخيرة بالمدن الكبرى كقلعة بن راشد بقسنطينة³، وتوجد كذلك بالجزائر دار لصناعة المدافع تسمى دار النحاس، ودار أخرى لصناعة البارود تقع داخل قلعة الداوي⁴، كما كانت تصنع البنادق الجيدة المرصعة بالفضة والمرجان⁵.

• صناعة النسيج والجلود: كان لتواجد الأندلسيين الفضل في تطور صناعة النسيج الذين توارثو الأساليب القديمة لصنع الزرابي الأقمشة والشاشة، وهذا ما قد إشتهرت به منطقة ندرومة التي كانت تمتاز بجمال ألوانها وجودة نسيجها⁶، أما عن صناعة الجلود فكانت أهمها صناعة الأحذية في المدن الجزائرية وقسنطينة وتلمسان وعدة مناطق أخرى⁷.

¹ - عبد الفتاح بن جدو، المرجع السابق، ص 27.

² - رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 / 1989، دار المعرفة الجزائرية، ج 1، 2010، ص 52.

³ - درياس لخضر، المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، دار الحضارة للطباعة الجزائر، ط 1، 2007، ص 237.

⁴ - عبد الفتاح بن جدو، المرجع نفسه، ص 27.

⁵ - وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياح البحر، تع وتيق: عبد القادر، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006، ص 152.

⁶ - صالح عباد، الجزائر العهد العثماني 1514 / 1830، دار دارهومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2، 2007، ص 247.

⁷ - عائشة غطاس، الحرف الحرفين في مدينة الجزائر (1700 / 1830) مقارنة إجتماعية إقتصادية، الكتابة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 2002، ص 131.

- صناعة النقود وضرب السكة: كانت هناك دار لضرب السكة بمدينة الجزائر تصنع بها عملات ذهبية، فضية، ونحاسية، والمسؤول عنها سمي أمين السكة¹، ومن العملات التي تنتج فمن الذهب الدينار ومن الفضة الدورو ومن النحاس الصايمة².

المبحث الثالث: التجارة والخدمات

أ/ التجارة

1) التجارة في الجزائر خلال الحكم التركي

عرفت الحركة التجارية في الجزائر خلال الحكم العثماني نوعا من الحرية، إلا أنه بعد نهاية الحكم العثماني شهدت تراجع وضع الميزان التجاري وذلك لعدة أسباب وعوامل فقد كانت المبادلات الداخلية قليلة ضعيفة، كما لم تكن التجارة الخارجية أحسن حالا لقلة الإنتاج المحلي والتي اعتمدت أساسا في مبادلاتها على تصدير المنتجات الفلاحية والمواد كالصوف والجلود والشمع وريش النعام، وإستيراد العطور والمجوهرات والمواد الغذائية والمصنوعات كالزجاج³. فالجزائر كانت تصدر للخارج القمح والشعير والزيت والجلود والخضر، ومقدار ثلاث أو أربعة قناطير من القمح الذي يجنى ناحية معسكر، والملاحظة أن قمح الجزائر لا يخرج من المراسي إلا برخصة وإذن من الداي⁴، أما عن الإنتاج المحلي والتجارة الداخلية فبعض تجار من مناطق الجزائر كمليانة فقد إهتموا بزراعة الكروم وصيد السمك وعصر العنب وتحويله إلى خل، وقال البكري عن عنابة: "ومدينة بونة برية وبحرية كثيرة اللحم"⁵.

¹ - عبد الفتاح بن جدو، المرجع السابق، ص 28.

² - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 190.

³ - مذكرات وليام شالر، المصدر السابق، ص 102.

⁴ - نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص 147.

⁵ - نفسه، ص 148.

ففي منطقة السباخ القريبة من مدينة وهران كانوا يستخرجون الملح وتأتي به السفن إلى مرسى الجزائر وتشتريه الحكومة وتبيعه للأهالي، لكن عثمان باشا جعل تجارة الملح حرة سنة 1203هـ، وكذلك كانت القوافل تقصد الجزائر من داخل من جرجرة ومن الجنوب وأنحاء أخرى من الجزائر، ومن الغرب قوافل تحمل الفواكه والزيت والخضر وغيرها من المواد وتدخل منهم إلى الفنادق محل نزول المسافرين بباب عزون¹، ويجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك نوعاً من الصرامة التجارية حيث يعاقب كل من يغش ولا يراعي الأسعار المعينة مع مراقبة الدكاكين حرصاً أن لا تحدث بعض التجاوزات²، وظل الميزان التجاري رابحاً إلى أن إرتبط باتفاقيات مع الدول الأوروبية، فتراجع نشاط الأسطول وبدأ العجز يطغى عليه وذلك بعد تناقص الإنتاج في الإيالة وإنقطاع غنائم البحر، فما نقله وليام شالر عن سجلات التجارة بمدينة الجزائر خير دليل، حيث أنه في سنة 1822 بلغت قيمة الصادرات ب 273.000 دولار إسباني والواردات 1.200.000 دولار والعجز 927.000 دولار³.

2/المراكز التجارية بالجزائر خلال الحكم العثماني

• المراكز الداخلية

يتوزع النشاط التجاري على المدن الكبيرة كالجزائر وقسنطينة وتلمسان وعلى الأسواق الأسبوعية الموسمية⁴، فالجزائر كانت المحطة الأولى في المبادلات التجارية الخارجية سواء مع الأسواق العربية أو الأجنبية، وقد تركزت الأسواق التجارية في شارعين رئيسيين هما شارع باب عزون وشارع باب النورية، فباب عزون يربط بالمناطق الداخلية، وعن طريقه تدخل المواد الأولية

¹ -نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص146.

² - نفسه، ص148.

³ -مذكرات وليام شالر، المصدر السابق، ص103.

⁴ -عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال 1962، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 241.

للأسواق الموجهة وعبر باب النورية تدخل البضائع المستوردة¹، ويصف "أليسورويلد" في قوله: "هذه السوق أهم أسواق الرئيسية التي يأتي إليها سكان الأرياف والقبائل المجاورة"²، زيادة على الأسواق الأسبوعية التي تتعقد في الأرياف، بالإضافة إلى المحطات التجارية التي كانت بمدن الشمال والواحات وبلاد السودان وكذلك قوافل الحجيج التي تربط الجزائر بمدن الحجاز³.

• المراكز الخارجية

من الموانئ التجارية نجد ميناء عنابة وهران وغيرها والدين يربطون مباشرة مع دول البحر الأبيض المتوسط، سواء المسيحية أو الإسلامية، وكانت تستورد من المدن الغربية الساحلية الجلود والأحذية، وقد تميزت العلاقة التجارية مع كل من تونس وسوريا والسودان وطرابلس وتركيا بالودية، وتمثلت المبادلات في الحصول على الحاجات الضرورية، أما ماتستورده من الدول الأجنبية فقد كانت تستورد من بريطانيا المواد المعدنية النحاسية والرصاص ومن فرنسا الفولاذ⁴.

3 -أنواع التجارة بالجزائر العثمانية

إنقسمت التجارة في إيالة الجزائر العثمانية إلى قسمين هما:

أ / التجارة الداخلية: تتم داخل الأسواق المحلية للإيالة كسوق بني راشد⁵ المنعقد كل يوم إثنين من الأسبوع بمدينة معسكر والذي يقصده البربر والأعراب لبيع المواشي والمحاصيل الزراعية ومختلف المنتجات من زبيب وعسل وشمع وزيت، حيث يتوافد على هذا السوق تجار تلمسان ببضائعهم

¹ -عائشة غطاس، المرجع السابق، ص254.

² -أليسورويلد، رحلة طريفة في إيالة الجزائر، تر: محمد جيجلي، دار الأمة، ط 3، الجزائر، 2010، ص21.

³ - ثمينة درياس، السكك الجزائرية في العهد العثماني، دار الحضارة للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2007، ص 23.

⁴ - يحيى بوعزيز، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830 / 1945، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص74.

⁵ - عبد الفتاح بن جدو، نظرة على التجارة الخارجية بالجزائر خلال العهد العثماني (1519 / 1830)، المرجع السابق، ص 05.

الممثلة في: المنسوجات والبرانس والعباءات والسروج وعدّة الفرس بالإضافة إلى بضائع أخرى متنوعة¹، وسوق عنابة المقام كل يوم جمعة حيث يتوافد عليه التجار من مختلف المناطق الداخلية للبلاد، والواقع أن جزءا كبيرا من هذه التجارة الداخلية كان يتعلق بما يحمل من سلع ومنتجات من مدن الإيالة الداخلية وأريافها إلى مدينة الجزائر وهي كالأتي :

- من عنابة: السمن، لحم البقر، اللحم المجفف (الخليع)
- من قسنطينة والقل: جلد الماعز مدبوغ ومصبوغ، أقمشة صوفية خشنة لاستخدام الطبقة المتوسطة.

• من شرشال: العسل، العنب، التين المجفف.

• من وهران: ستائر إسبانيا وقبّعات حمراء.

• من تلمسان :برانيس مصنوعة بدقة².

ب / التجارة الخارجية

كانت تتم مع بلدان المغرب العربي والأقاليم العثمانية بالشرق الإسلامي، وبلاد السودان، بالإضافة إلى الدول الأوروبية، فرغم العداء وتوتر العلاقات بين إيالة الجزائر العثمانية والدول الأوروبية إلا أن أكثر المبادلات التجارية كانت تتم مع دول أوروبا أكثر من دول إفريقيا والعالم الإسلامي³.

4/ بعض نماذج عن العلاقات التجارية الجزائرية مع الدول الأوروبية خلال الفترة العثمانية

- بريطانيا: كانت علاقتها مع الجزائر حسنة إلى وجود بعض النزاعات حيث إستفادت بريطانيا عام 1806 من إمتاز صيد المرجان وتجارة الحبوب والمنتجات الأخرى⁴.

¹ -مارمول كربخال، المرجع السابق، ص 324.

² -عبد الفتاح بن جد، المرجع السابق، ص 5.

³ -ناصر الدين سعيدي، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 37، 38.

⁴ -عز الدين بلعدي، "التجارة الخارجية أواخر العهد العثماني"، مجلة الدراسات التاريخية والأثرية، مج 3، ع 3،

- إسبانيا: تميزت العلاقات بين البلدين بالتوتر في أغلب الأوقات، إلا أنه كانت هناك مبادلات تجارية خاصة بعد إتفاقية 1791، حيث كانت الجزائر تستورد الأسلحة ومواد الزينة، والحلي والمواد الغذائية منها، وتصدر لها الحبوب والمواشي والجلود¹.
 - فرنسا: كانت فرنسا حريصة على إقامة علاقات تجارية مع الجزائر وعملت على كسب ودها منذ سنة 1534م²، ومع مرور الوقت عرفت التجارة حركية بين البلدين، فقد كانت الجزائر تصدر الزيت والمرجان والحبوب.... إلخ.
- ومايجدر الإشارة إليه في هذه المبادلات ان فرنسا هي المستفيد الأكبر مقارنة بالأسعار المنخفضة التي كانت تدفعها مقابل الحصول على الإنتاج المحلي، في حين كانت المصنوعات الأوروبية تباع بأثمان باهضة³، وأهم الموانئ الفرنسية التي كانت توجه لها السلع الجزائرية ميناء طولون مارسيليا⁴.

5/ عوامل تدهور النشاط التجاري بالجزائر أواخر العهد العثماني

1/ الإمتيازات التجارية الأجنبية

تعود جذورها الأولى إلى تلك الإتفاقيات المبرمة بين الباب العالي والدول الأوروبية منها معاهدة سليمان القانوني وفرانسوا الأول ملك فرنسا عام 1535م، والمعاهدة الإنجليزية العثمانية عام 1604م، حيث تحصلت فرنسا عام 1520م على حق صيد المرجان بالسواحل الشرقية للجزائر⁵، فقد كانت الشركة الملكية الإفريقية تحتكر صيد المرجان على ساحل الشرق الجزائري وتستخرج

¹ -مذكرات وليام شالر، المصدر السابق، ص105.

² -جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ج 2، ص 224.

³ -أرزقي شويتم، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519 / 1830)، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، ص248.

⁴ -عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1984 / 1985، ص104.

⁵ -ناصر الدين سعيدوني والشيخ محمد بوعبدلي، المرجع السابق، ص74.

سنويا ما بين مائة ومئة وعشرون صندوق ترسلها إلى معامل مارسيليا من أجل صناعة المرجان¹، الذي تحتاجه فرنسا في تجارتها مع الهند والصين.

تحكمت الشركة الملكية الإفريقية في تسويق مادة الحبوب بمقاطعة قسنطينة وفي أسعار الصادرات الجزائرية، فكانت ترسل الحبوب إلى موانئ معينة بأوروبا لمصالحها الشخصية².

كما أن الشركة الإفريقية³ كانت تصدر سنويا أواخر القرن الثامن عشر إلى فرنسا من ميناء عنابة المواد الأولية التالي: (300 إلى 400 قنطار من الشمع والعسل)، و 10000 إلى 25000 قطعة جلد و 7000 إلى 12000 قنطار من الصوف و 600 إلى 800 ألف قيسة من الحبوب، ونفس الكميات تقريبا تصدر من مينائي: الجزائر وأرزيو، واقل منها من موانئ (دلس، وهران، القالة، جيجل، القل)، دون أن ننسى إسبانيا التي حصلت على إمتياز صيد المرجان هي الأخرى عام

¹ المرجان: يقول القدماء أنها شجرة ذات عروق وأغصان، ولكن ليس لها أوراق، وقالوا في العصور الوسطى أنه نبات يشبه الأشجار، ولكن التعريف الحديث يعتبر الغصن الحي من المرجان كتجمع الحيوانات متحدة فيما بينها وملتحمة، ويوجد في أعماق تتراوح ما بين خمسة وعشرين ومائتي متر ويكبر بسرعة فيبلغ إرتفاعه في بعض الأحيان إلى خمسين سنتمترا، وتم إصطياد المرجان في الشرق الجزائري من السواحل الممتدة ما بين عنابة والقالة فقط، ثم إمتد هذا النشاط إلى ناحية بجاية في نهاية القرن الثامن عشر، توقف صيد المرجان قبل وقوع الإحتلال الفرنسي بثلاث سنوات، أما الجزائر فإن نصيبها منه لم يكن يتجاوز الصندوقان اللذان يدفعان سنويا إلى الداي، وبعض الاغصان التي تقدم كهدايا للباي ولمشايع واعيان المنطقة ينظر: إلى محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 85 - 91.

² -المرجع نفسه، ص ص 87-92.

³ -الشركة الملكية الإفريقية: أو الوكالة الإفريقية الفرنسية وهي شركة فرنسية أنشأت بتاريخ 22 أبريل 1741، عانت الشركة من عجز مالي بسبب سياسة الأسعار التنافسية المنخفضة التي إنتهجها اليهوديان بكري وبوشناق للإطاحة بها، كما عمل الوزناجي باي الشرق الجزائري على اضعافها وافشالها لتتسحب تاركة مكانها لشركة اليهوديان بكري وبوشناق، حيث توقفت في 7 فيفري 1794 وعوضتها السلطات الفرنسية بالوكالة الوطنية الافريقية، ينظر: فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، شركة دار الأمة، ط2، الجزائر، 2004، ص ص 237-240.

1791م من سواحل غرب وهران حتى الحدود المغربية ، بالإضافة إلى شحنها كميات كبيرة من الحبوب من ميناء أرزيو قدرت ب : 250000 إلى 30000 طن¹.

2/ إستحواد اليهود على النشاط التجاري وتوجيهه لخدمة الدول الأوروبية

لقد اثبتت وثائق سجلات المحاكم الشرعية من خلال الدراسة الي قامت بها نجوى طوبال حول يهود الجزائر وما تعلق بنشاطاتهم الإقتصادية بالإيالة خلال فترة الحكم العثماني تبين انهم إحتكروا إحتكارًا تاما صناعة الحلبي والمجوهرات، كما عمل بعضهم سماسرة وبالصيرفة والعطارة والأعمال التجارية الكبرى، وإشتغلوا بالحرف البسيطة كالخياطة والقرازة وصناعة المنتجات الحريرية وصناعة القزادير وكبائعين متجولين²، حيث إعتد الأهالي الجزائريون على اليهود إعتداد كلياً لتزويدهم بكلّ متطلّباتهم من السكر والشاي الأقمشة التي أوصلها عن طريق الباعة المتحولين إلى أقصى المناطق النائية في الدّاخل والخارج ، فاليهودي بعمله هذا كان أشبه بالديكان المتنقل، فهو يعرض خدماته ويقدم القروض بفوائد مرتفعة ، فضلاً عن ذلك نجد ان أغلب اليهود قد حصلوا على ثروات ضخمة نتيجة السّمسرة والمراعاة والقيام بدور الوساطة في كل العمليّات التجارية مهما كانت بسيطة أو تافهة حتّى أصبح العربي في مدينة الجزائر لا يستطيع أن يبيع دجاجتين بدون وساطة مأجورة من أحد اليهود³.

¹ -ناصر الدين سعيدوني والشيخ محمد بوعبدلي، المرجع السابق، ص ص76-77.

² -نجوى طوبال، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1700 / 1830، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تاريخ حديث، إشراف عائشة عطاس، كلية العلوم الإنسانية الإجتماعية، جامعة الجزائر، 2004 - 2005، ص212.

³ -محمد دادة، يهود الجزائر في العهد العثماني من مطلع القرن الثامن عشر حتى 1830، رسالة ماجستير في الأداب، إشراف الدكتور محمد خير فارس، جامعة دمشق 1985 / 1986، ص 226.

إحتكرت شركة اليهوديان بكري وبوشناق¹ التجارة إذا كان لها محلات في الكثير من مدن الجزائر، وسبب إحتكارها هذه الشركة للتجارة كان نتيجة قيام أفرادها بكسب ولاء وثقة الحكام والأعيان كالداي بابا حسن والداي مصطفى اللذان يرجح أنهما كانت لهما حصة من الأرباح الطائلة التي تجنيها الشركة اليهودية، بالإضافة إلى أساليب أخرى كتقديم الهدايا الثمينة والمساعدات المالية لهؤلاء، والتجسس داخل البلاد وخارجها لمصلحتهم ومصلحة الحكام الذين يرغبون في إستمالتهم، وبهذه الطريقة تضاعفت رؤوس أموال الشركة اليهودية بسرعة مذهلة وإستطاعت أن تنفذ بقوة إلى الشخصيات المتنفذة في الدولة²، وتولت الدار اليهودية مهمة تزويد الأسواق الفرنسية بالحبوب عملاً بالاتفاق الجزائري الفرنسي الذي أبرمه الداي بابا حسان مع حكومة الثورة الفرنسية عام (1791)، والذي نالت بموجبه فرنسا تسهيلات تجارية لشراء الحبوب وقرضا ماليا قدرت قيمته الأولى بحوالي نصف مليون فرنك ذهبي، كما قامت هذه الأخيرة بتصدير كميات ضخمة من الحبوب إلى فرنسا طيلة الفترة الممتدة من 1793 م إلى 1800م، ففي سنة 1793م تم شحن مائة سفينة من ميناء وهران قُدرت حمولتها ب 75000 قنطار من القمح و 60,000 قنطار من الشعير³.

¹ -بكري لقب أسرة يهودية من ليفورنا رب الأسرة هو ابن، زقوط جاءت إلى الجزائر عام 1770 جاءت الى الجزائر عام 1770م، كان له أربعة أبناء "يوسف، مردوش، يعقوب، سليمان"، وأسسوا شركة أواخر القرن 18 م إختصت في تصدير الحبوب للخارج ثم انصهرت مع شركة يهودية أخرى يقودها حفيد ابن زقوط السيد نفتالي بوجناح، أما نفتالي بوشناق أو بوجناح أو بوزناك فهو حفيد ابن زقوط، ينظر: عبد القادر بورمضان، المجتمع والعمران في مدينة عنابة خلال الفترة الإستعمارية (1830 1900)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف رمضان بورغدة، كلية العلوم الإنسانية الإجتماعية، جامعة قالم، 2021/2022، ص41.

² -محمد دادة، المرجع السابق، ص229.

³ -ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص77.

كان اليهود ليفورن¹ يد في تهريب الأسلحة والمعدات الحربية الممنوع دخولها إلى الجزائر من أسواق أوروبا، حيث كان يهود مارسيليا وليفورن همزة وصل بين الجزائر وهولندا في مجال تهريب السلاح، لأنّ هذا النشاط يذر عليهم الأرباح والفوائد، كما أنهم كانوا عملاء مزدوجين يقدمون أرقى الخدمات لمن يدفع أكثر في حالات الحصار أو المقاطعة².

أما اليهود المورسكسون فقد سيطروا على مصانع الأسرجة والنسيج والاسكافة والحدادة بتلمسان وقسنطينة³.

لقد تهرب اليهود من دفع الرسوم الجمركية وأهملوا بذلك الكتابة فيما يخص تعاملاتهم التجارية حيث سيطروا على التجارة بفضل براعتهم ومعرفتهم للعمليات المتوسطة والمعاملات التجارية وإتقانهم للغات الأجنبية⁴.

لحقت بالفلاحين الجزائريين أضرار فادحة جرّاء المعاملات التجارية الاحتكارية لليهود لأنهم كانوا يشترون منتجاتهم بأثمان رخيصة ليبيعوها بعد ذلك بأسعار خرافية، كما أنّ اليهود أقرضوا التجار الأموال عن طريق الربا، وزد عليه السلع الفاسدة المغشوشة التي كانوا يبيعونها للأهالي، ثم إنهم تسببوا في تجويع الشعب بإحتكارهم المواد الغذائية الضرورية للحياة اليومية كالحبوب التي كانوا يرفعون أسعارها ويصدّرونها للخارج في فترات القحط والمجاعة دون العطف على الأهالي أو الرفق بهم⁵.

3/ عدم إتباع نظام جمركي يخدم التجار الجزائريّة

¹ ليفورن LIVOURNE نسبة إلى مدينة ليفورنو الإيطالية ينظر:

[https://www.ARGAM.Com/AR/Article//ANTICLE DÉTAIL/ID/1560558](https://www.ARGAM.Com/AR/Article//ANTICLE%20D%C3%A9tail/ID/1560558)

² - رحمونة بليل، سيطرة اليهود على التجارة الجزائرية الليفورنية خلال القرن الثامن عشر، عصور الجديدة، ع 10، جويلية 2013، ص 214.

³ - حنفي هلاي، أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي والموريسكي، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص 132

⁴ - رحمونة بليل، المرجع السابق، ص 231.

⁵ - محمد دادة، المرجع السابق، ص 229.

كانت الحكومة الجزائرية تفرض رسوم منخفضة على السفن التجارية الوافدة إلى موانئها دون إعتبار لحجم الحمولة السفينة ونوعية البضاعة، وهذا ما أثبتته الإحصائيات، فالرسوم المفروضة على السفن الجزائرية أو التركية الوافدة إلى مرسى الجزائر مع تفريغ حمولتها لا تتجاوز 20 قرشا أو دولارا إسبانيا، و 40 قرشا أودلار إسبانيا لسفن الدول الصديقة أو التي في حالة سلم مع الجزائر، و 80 قرشا أو دولارا إسبانيا تدفعها الدول المعادية للجزائر في حال ما إذا تمكنت سفنها من العبور الى المرسى بسلام¹.

أما بالنسبة للرسوم الجمركية المفروضة على صادرات الجزائر وواردتها فهي كالتالي: 12,5% علي الواردات، و 2,5 % على الصادرات، كما تم تخفيض رسوم الواردات الخاصة برعايا الدولة العثمانية لتصل إلى نسبة 5,5 %، ولبعض الدول الأوروبية كفرنسا والتي أصبحت لا تطالب بأكثر من 5 % منذ 1718 م، كما تمتعت بريطانيا بنفس الإمتيازات منذ عام 1732م ، أما النقود الواردة إلى الجزائر بغرض إفتداء الأسرى فتحصل منها الجزائر على نسبة 3% فقط، فغالبا لم يتمكن من التحكم في أسعار المبادلات التجارية، وفرض رسوم ثابتة² عليها لأنها كانت تتم على أيدي المحتكرين الأجانب واليهود لعدم تمكن السفن الجزائرية من الدخول لمراسي أوروبا، كما واجه التجار الجزائريون مشاكل عدّة حيث أجبروا على التخلي عن بيع سلعهم ولو بالإعتداء عليهم في موانئ أوروبا، في المقابل نجح التجار الأوروبيون في تصريف بضائعهم بكل سهولة لإتباعهم أساليب الغش الزبا وهذا مافرضه التجار الجزائريون المسلمون لكونه يتنافى ومبادئ الدين الإسلامي.

¹ -ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص77.

² -المرجع نفسه، ص78.

ويظهر لنا ضعف النظام الجمركي الجزائري في عجز البايك على توفير الحبوب الضرورية أوقات المجاعة والجفاف والدليل على ذلك هو وإستيراد الدولة لكميات كبيرة من الحبوب من موانئ البحر الأسود بأسعار باهضة بين سنتي (1805 1809) م¹.

4- إحتكار الدولة لتجارة المواد الأولية

مارست السّطات العثمانية في إيالة الجزائر الإحتكار التجاري للمواد الأولية كالحبوب والزيت والشّمع والصّوف والجلد والمواشي، هذا ما أجبر الفلاح الجزائري على بيع منتجاته، بأسعار منخفضة من أسعارها الحقيقية المستحقة، فرجال البايك كانوا يشترون تلك المواد بأسعار منخفضة، من الفلاحين ليقوموا ببيعها للوكالات التجارية بأسعار مرتفعة وبفائدة قدرها 60%، ومثال ذلك قنطار والصّوف الذي كان يشترا من قبل البايك بحوالي 15 جنية ليعاد بيعه للأجانب ب 24 جنية والأجانب بدورهم يصدرون إلى أسواق مرسيليا وبفائدة تصل إلى 38 جنية، وب وهران كان سعر البقرة التي تزن مائة كيلوغرام لا يتعدى 14,40 فرنك، وقدّر سعر الكبش الواحد بثلاثة أرباع بوجوأي أي مايقارب 1,45 فرنك، وقدّر الصّاع الحبوب 5,40 فرنك²، وعليه فإن الإحتكار التجاري الذي فرضه البايك العثماني في الجزائر أدى إلى تدهور سوق الأسعار المحلية،

5/ تحول طرق تجارة السّودان وصعوبة المواصلات

لقد ضعف التّجارة مع بلاد السّودان بشكل كبير أواخر العهد العثماني بفعل حالة اللّامن التي أصبحت عليها الطرق الصحراوية وكذا إعتقاد بلاد السودان على المحيط الأطلسي، ولعب إلغاء

¹ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، التاريخ في الجزائر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 78-79.

² -فارس العيد، المرجع السابق، ص 150-151.

الرقّ دورا في إضعاف هذه التجارة لاسيما بفعل معاهدة 1815 م الدّاعية إلى إلغاء وتحريم تجارة العبيد¹.

ب/ الخدمات

• شبكة الطرق : كانت تصنف الطرق في العهد العثماني إلى قسمين الأولى طرق سلطانية والثانية طرق جهوية والسلطانية، هي الطرق التجارية الكبرى ويوجد منها في الجزائر تسعة طرق تربط كل من تونس والمغرب وليبيا والسودان² ، فوضعية شبكة الطرق الجزائرية أواخر العهد العثماني لم تشهد تطورا كبيرا، عما كانت عليه في الفترات الإسلامية، وذلك بسبب عدم تعرضها لعمية الصيانة، والتجديد بفعل إهمال السلطة العثمانية³، فالطريق تقليدية لم ترتقي لتتطور مقارنة بأوروبا وظلت على هذا الحال⁴، والجانب الإيجابي من هذا الأهمال الذي أتر سلبا على فرنسا في حربها على الجزائر لتوغل بشكل سريع نحو مختلف مناطق الجزائر، لعدم وجود مسالك واضحة المعالم.

¹ - رضوان شافو وعمر لمقدم، "نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة قبس للدراسات الإنسانية الاجتماعية، مج 01، ع1، جوان 2017، ص 76.

² - مراد قبّال، الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالبلدية خلال العهد العثماني (1535/ 1830)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم البحث العلمي، المدرسة العليا للأدب والعلوم الإنسانية بوزريعة، 2004/2005، ص 80.

³ -ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 446.

⁴ -رشيد خفيان، الطرق القوافل التجارية بين الحاضر المغاربية وأثرها الحضاري في العهد العثماني خلال القرنين 17 و 18، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2013/ 2014، ص 12.

وبالتالي فالطرق الجزائرية في الفترة العثمانية كانت بدائية وغير مأمّنة، أهمها طريق الجزائر وقسنطينة ووهران، وقد أُعتمد فيها النقل على البهائم مما سبب عزلة مناطق القطر الجزائري عن بعضها البعض وتراجع المبادلات¹.

وبالتالي الطرق لم يتم إستغلالها في خدمة التجارة والزراعة وحتى السكان كانوا مغلوبين عن أنفسهم ويجدون صعوبة في الإنتقال من مقاطعة إلى مقاطعة أخرى، زد على ذلك المبادلات التجارية كانت صعبة ونادرة لإفتقارها للمسالك التجارية المؤمّنة²، ويقول في هذا الصدد تيسي (Octave Tessin) "بأن الجزائر لم يكن لها مسالك كثيرة للإتصال مابين مدينة وأخرى بالتقريب تعد مساك قليلة سيئة الصيانة".

• **صك النقود:** كانت بمدينة الجزائر دار لضرب السكة، وكان ينقش الكتابة وغيرها على العملة، ويسمى صاحب الطابع وراقع الطابع، وكان العمال يصهرّون على اذابة المعدن ويخلونها بمقدار معين من طرف حكومة الجزائر، وكانت العملة تحمل أسماء عديدة من الذهب الدينار السلطاني ونصف سلطاني وغيرها³ من العملات، فللجزائر عملات خاصة ذهبية وفضية ونحاسية⁴ وبها يمارسون الجزائريين التجارة الداخلية والخارجية، ولا يقتصر التعامل التجاري على العملة الجزائرية بل كانت كذلك متداول النقود التونسية⁵.

تميز الإقتصاد الجزائري أواخر العهد العثماني بالضعف، إلا انه كان هناك حركة تجارية فقد كان الإقتصاد يعمل بشكل كبير على الزراعة والتي شكلت العمود الفقري للإقتصاد المحلي، إلى جانب بعض الصناعات والحرف صناعة النسيج والسفن والأسلحة والبارود، كما أن التجارة

¹ - مذكرات وليام شالر، المصدر السابق، ص 102.

² - محمد العربي زبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 105.

³ - نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص 277.

⁴ - مذكرات وليام شالر، المصدر السابق، ص 85-86.

⁵ - عبد القادر بورمضان، المرجع السابق، ص 318.

الخارجية لعبت دوراً محورياً في الإقتصاد الجزائري ، ففيه الجزائر إرتبطت عبر البحر الأبيض المتوسط بعدد من البلدان الأوروبية، وكانت القوافل التجارية تنشط في نقل السلع مثل: التوابل والجلود والفواكه والحديد ... إلخ، مما جعل منها مركزا تجاري هاما ، إلا أن التغيرات السياسية الإجتماعية إضافة إلى الضغوط الخارجية أدت إلى تدهور الأوضاع الإقتصادية، فهذا العهد كان بمتابعة تمهيد للدخول في مرحلة جديدة من الإستعمار الفرنسي، الذي سيغير بشكل جذري معالم الإقتصاد والمجتمع الجزائري.

الفصل الثاني:

السياسة الفرنسية اتجاه اقتصاد الجزائر
المستعمرة

بعد أن تمكنت فرنسا من شن حملتها على الجزائر سنة 1830 لتحقيق رغبتها والتي إتضحت لنا من خلال عملية الإستلاء على أموال القصبة، باشرت في تبني سياسة إقتصادية قائمة على النهب والإستغلال من سلب الأراضي وتشجيع الإستيطان، إلى البحث عن آليات لتدشين مشاريعها التنموية الخادمة لمصالحها على حساب الجزائريين.

المبحث الأول: الإحتلال الفرنسي للجزائر ونهب خزينة القصبة

تعتبر الجزائر عبر العقود محطة أنظار العديد من الدول الأوروبية، ومن أبرزها فرنسا التي مالبت تبثت عند الدسائس لشن حربها على الجزائر، فكانت حادثة المروحة عام 1827 الملاذ لها لتحقيق رغبتها الإقتصادية وبناء مستعمرتها في الجزائر، فبعد حصارها الذي دام ثلاث سنوات (1827-1830) إستطاع أن تكسر حواجز القصبة وتحتل مدينة الجزائر.

1-العلاقات والصراع الإقتصادي بين الجزائر وفرنسا قبل الحملة

إستطاعت فرنسا في عهد الملك فليب الثالث الحصول على بعض الإمتيازات لرعاياها¹، إذ عرفت هذه الأخيرة إمتيازات سياسية تجارية في كل الولايات العثمانية الجزائرية وخاصة المدن الساحلية، كالقل وعنابة ورأس بونة التي يمارس فيها التجار الفرنسيين مختلف الأنشطة الإقتصادية والتجارية ومراكز لصيد المرجان³²، حيث حرصت فرنسا على إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر وذلك من أجل إستغلالها خيرات البلاد الإقتصادية، فقد تأسست أول شركة فرنسية بالجزائر لإستثمار المرجان "شركة لانش" عام 1561، وكما عملت فرنسا على إنشاء مؤسسات تجارية لها بالجزائر وتطلع بعض مواطنيها من تجار مدينة مارسيليا إلى إقامة مراكز لهم على سواحل الجزائر

¹ -يحي بوعزيز، تاريخ إفريقيا العربية الإسلامية من مطلع القرن 16 إلى القرن 20 الإستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا وأسيا وجزء المحيط، دار البصائر، الجزائر 2009، ص 32.

2- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 99.

لصيد وتموين مراكزهم، فحصلوا عام 1560 على إنشاء مؤسسة حتى أصبحت قاعدة عسكرية أكثر منها تجارية¹.

وتطورت العلاقات حيث تمكنت فرنسا من أخذ قروض من الجزائر بدون فوائد لشراء الحبوب، وفتحت الموانئ أمام التجار الفرنسيين بعدما غلقت في وجوهم الأسواق الأوروبية²، فالأزمة الفرنسية والحصار السياسي الإقتصادي الذي على إثره كلفت "فالييسار" لشراء أكبر قيمة قمح من الجزائر، إستطاع بكري وبوشناق إقناع المسؤولين الفرنسيين بإيستيراد القمح الجزائري من شركتهم فخلق اليهوديين أزمة بسبب النصب والإحتيال وتراكم ديون الجزائر على فرنسا والتي قدرت ب 24 مليون فرنك.

ففي يوم 29 أبريل 1827 م حضر القنصل (بياردوفال (pierre Duval³ تهنة الداوي حسين⁴ فاستفسر منه عن سبب تماطل الملك شارل العاشر للرد على رسائله، فأجابه قائلا " ليس من العادة أن يخاطب الملك من هو أدنى منه سلطة⁵، فلم يتمالك الداوي نفسه من الغضب وهم هو

¹ - محمد صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر والمعاصر، 1925 / 1830، مرجع سابق، ص 06.

² - الغالي غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات الأبعاد، دار درهومة الجزائر، 2007، ص 65.

³ - القنصل بيار دوفال: هو آخر قنصل لفرنسا بالجزائر (1718_ 1827) إرتبط إسمه بحادثة المروحة الشهيرة، إلا أن المؤرخين إختلفوا في حقيقة القنصل دوفال المعنى بهذه الحادثة فمنهم من إدعى أنه ببيير دوفال، بينما هم البعض الآخر نسب الحادثة إلى القنصل شارل العاشر.

⁴ - الداوي حسين: هو آخر دايات الجزائر في العهد العثماني ولد في مدينة أزمير التركية، حوالي سنة 1773 كان أبوه ضابط في سلاح المدفعية، تلقى تكوينها خاصا، وبعدها أرسل إلى إسطنبول لمزاولة دراسته في مدرسة خاصة كجندي بسيط.

⁵ - محمد الهادي الحسني، الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة، مؤسسة عالم الأفكار، رقم 89، المحمدية الجزائر العاصمة الثقافية العربية، 2006، ص 53.

الأخر إخراج سيفه لقتل القنصل لولا تدخل نائبه وصهره إبراهيم أغا¹، فإكتفى بتوبيخ القنصل ولوح عليه بمروحته قائلا اخرج من هنا يا ابن الكلب فلمسه بالمروحة على وجهه².

وما أكده وليام شالر القنصل الأمريكي الذي كان من بين الحاضرين أن القنصل قد تعدد الإهانة وهذا مامس كرامة الداوي الذي ضربه بالمروحة ضربة واحدة، إلا أن دوفال إدعى ثلاث ضربات، إلى أن بعض الروايات تقول أن الضرب لم يقع أصلا ولكن وقع التهديد بالضرب³.

هكذا عملت فرنسا على إستغلالها حادثة المروحة⁴ لشن الحملة على الجزائر وتحقيق أهدافها التي سطرته منذ عقود مضت، حيث أرسلت قوة بحرية على رأسها النقيب كولي (Collet) بتاريخ 11 جوان 1827 إلى الجزائر لمطالبة الداوي بتقديم إعتذاره للحكومة الفرنسية ورفع العلم العلم الفرنسي، فوق حصون مدينة الجزائر، لكن الداوي رفض فأعلنت فرنسا حصارها على الجزائر بتاريخ 16 جوان 1827 م⁵.

وبالتالي حادثة المروحة ماهي إلا ذريعة لبداية حربها على الجزائر وهروبا من سد الديون ومن أجل إستغلالها خيرات البلاد الإقتصادية⁶، ومايوكد نوايا فرنسا لإحتلال الجزائر مشاريعها حيث انه في سنة 1801 مثلا وخلال حكم نابليون كتب القنصل دييواتانفيل رسالة إلى نابليون في جويلية عام 1801، يحمسه فيها لإحتلال مدينة الجزائر، كما برز الجاسوس "بوتان" عام 1808 الذي

1 - أحمد توفيق المدني، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص45.

2 - أحمد توفيق المدني، المرجع نفسه، ص46.

3 - حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، مصدر سابق، ص183.

4 - حادثة المروحة كانت الدريعة والسبب الغير مباشر لإعلان الحرب على الجزائر، جرت الحادثة في قصر

الداوي حسين عندما جاء القنصل الفرنسي دوفال تهنئة الداوي بالعيد.

5 - مبارك محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر القديم الحديث، مكتبة النهضة الجزائر، ج3، الجزائر، ص ص 73-72-74.

6 - محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ج4، المكتب الإسلامي، بيروت، 1999، ص215.

أُكتمل تقرير مفصل عن الجزائر في 17 جويلية 1808 وفيه معلومات دقيقة عن الجزائر فكان تخطيط جيد لإحتلالها، كما ظهر مشروع سنة 1828 لإحتلال الجزائر من مدينة عنابة¹.

وقد تعاون الرأسماليون الفرنسيون الذي تدفعها مصالحهم إلى التوسع والعتور على أسواق جديدة وموارد خام ضرورية، ومعهم رجال الجيش الذين كانوا يبحثون على المغامرة بجيبهم بواسطة النهب والسلب، كما أن مجموعة من التجار كانت متحمسة لفكرة إحتلال الجزائر والإستيلاء على الأراضي الخصبة².

1- الحملة الفرنسية وإحتلال مدينة الجزائر

يعود تاريخ الحصار البحري الفرنسي على الجزائر يوم 16 جوان 1827 والذي ضرب سواحل الجزائر طيلة ثلاث سنوات (1827-1830) وعقبته الحملة الفرنسية على الجزائر³، ففي مطلع عام 1830 تحديدا يوم 30 جانفي 1830 قرر المجلس الوزاري القيام بحملة ضد الجزائر، وفي 8 فيفري وافق الملك شارل العاشر⁴ وأصدر مرسوم عين بموجبه "دي بورمون De Bourmont"⁵، والأمير دوبيري (paperè) قائدا الأسطول، حيث غادرت الحملة من ميناء طولون الحربي جنوب فرنسا بتاريخ 25 ماي 1830 متوجهة غرب الجزائر لترسو بخليج سيدي فرج تبعا لمخطط

¹ -مبارك بن محمد الهلالي، المرجع السابق، ص-ص282-286.

² -رايح لونييسي وآخرون، المرجع السابق، ص59.

³ -محمد صالح فركوس، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مرجع السابق، ص10.

⁴ -"شارل العاشر Charles": ولد عام 1757 ملك فرنسا ما بين 1824 و1830 خطط لإحتلال الجزائر

1830، أدت سياسته الى الثورة عليه في جويلية 1830، أكمل حياته في المنفى بإنجلترا ينظر: منير البعكي، معجم أعلام المورد "موسوعة تراجم الأعلام العرب والأجانب مشتقة من موسوعة الموارد"، دارالعلم للملايين، بيروت، 1932، ص258 .

⁵ - دي بورمون: ولد عام 1773 وتوفي عام 1841، وهو مارشال فرنسي صار وزير الحربية سنة 1829، قائد الحملة الفرنسية على الجزائر التي نزلت بسيدي فرج عام 1830.

الjasوس " بوتان"¹، حيث كانت الحملة مكونة من 35 ألف جندي مشاة و249 ألف بحار و4512 حصان و675 قطعة بحرية²، وقد برزت إختلافات حول تعداد من حيث السفن والرجال ذكرأحمد توفيق المدني ان عدد السفن هو 383 سفينة و4160 رجل³. وماهي إلا أيام إستطاع الجيش الفرنسي تجاوز القوات الجزائرية وإسقاط مدينة الجزائر يوم 5 جويلية 1830⁴، وتجاوز حصونها الهزيمة التي أصيبت الجزائريين وذلك راجع لعدة أسباب وعوامل أهمها عدم الإستعداد والتجهيز الكافي لمواجهة العدو، فرنسا كانت متفوقة عددا وعتادا فإستولوا بتاريخ 4 جويلية على برج الحسن أوالإمبراطور (عند المدخل الجنوبي للعاصمة)، مما ألزم الداى حسين إلى التفاوض مع القنصل وتوقيع معاهدة إستلام في 5 جويلية 1830، التي أهم ماجاء فيها تسليم القلعة وكل القلاع المتصلة بالمدينة حتى ميناء المدينة إلى الجيش الفرنسي، وذلك صباحا على الساعة العاشرة وتعهد القائد العام للجيش بحفظ الحريات والحقوق والممتلكات والدين لسكنة الجزائر مع ترك الحرية لداى في إختيار مكان نفيه هووعائلته⁵.

1-نهب خزينة القسبة

لقد كان الهدف من شن فرنسا حملتها على الجزائر هو تحصيلها المادي من هذه المستعمرة وإعتقاد منها أنها ستستحوذ على غنيمة تقدر ب 1500 مليون فرنك، إلا أنه حسب ماجاء في الكتب التاريخية بأنها تقدر بأكثر من 1500 مليون فرنك⁶، كما أن الفكرة الرائجة لدى الفرنسيين

¹ - أحمد توفيق المدني، مذكرات محمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، 1754_ 1830، 2009، ص 168.

² - عبد الرحمان بن جيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الأمة للنشر والتوزيع، 2009، ص07.

³ - أحمد توفيق المدني، تاريخ الجزائر، المصدر السابق، ص46.

⁴ -ينظر الى الملحق رقم01

⁵ -حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، المصدر السابق، 183.

⁶-محفوظ قداش، جزائر الجزائريين 1830 1954، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص-ص 26_ 27.

أن الجزائر بلد ثري ببضائع القراصنة وذهب إفريقية فكان الكثير من المشاركين في الحملة يحملون بملئ الجيوب والبطن والإستثناء من هذه الأرض¹.

لقد أدخل العديد من الضباط الفرنسيين بالكلمة التي أعطاهما المارشال دي بورمون " De Bourmont " " فما يخص إحترام الأشخاص والممتلكات² ففي صبيحة 5 جويلية 1830 كان يوم الإثنين دخلت الجيوش الفرنسية مدينة الجزائر ووقعت عملية النهب والسرقة وإستولى الفرنسيين على الخزينة الجزائرية والتي قدرت ثروتها مايلي:

*ذهب وفضة وجواهر 48,684,527 فرنك.

*صوف وبضائع أخرى 3,000,000 فرنك.

*قيمة مدافع أرسلت إلى فرنسا 34,000,000.

وهو ما مجمله 55,648,527 فرنكا أما مصاريف الحملة فقدت ب 43,500,000 فرنك،

ومهما كان الأمر فالإستحواذ على الخزينة تم فالمصادر الفرنسية ذكرت أن الخزانة (وزير المالية) في حكومة الداوي حسين باشا قد إنتظر دي بورمون عند باب الخزينة ليسلمه مفاتيحها بنفسه وعندئذ وقع النهب⁴.

فالمقتطف من رسالة De Bourmont دي بورمون المتعلق بكنز مدينة الجزائر من المقر العام لقصبة مدينة الجزائر إلى السيد الأمير بو لينياك " أيها الأمير إن الكنز الذي وضعته في حوزة الملخص العام للجيش لم يتم جرده بعد، ولم أراه ولم يكن في وسعي شخصياً أن أقيم المبالغ التي تضمنها، ولكن المخلص العام والمقصد الرئيسي الجنرال طولوزي الذين تتكون منهم لجنة المالية يؤكدون أنه يتضمن على الأقل ثمانون مليوناً من النقد الذهبي والفضي، وعليه فقد نضع تحت

¹ - بريال إيسكير، بداية الصحافة في الجزائر، في المجلة الإفريقية 1929، ص 255.

² - محفوظ قداش، مرجع نفسه، ص 27.

³ - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 1، مرجع السابق، ص 27،

⁴ - أحمد توفيق المدني، تاريخ الجزائر، مصدر سابق، ص ص 48-49.

تصرف الملك قيما للمواد والسلع بعشرين مليوناً تقريباً، وهكذا فإنه يحتمل أن تكون مائة مليون يكون قد أرسلها إلى الخزينة الملكية¹.

وحسب ماقاله حمدان خوجة الذي كان شاهد عيان لهذه الأحداث يقول " لقد تعود خالي أمين السكة على غرار سابقه أن يأخذ من الخزينة كميات من الفضة لتصنع منها نقود، وكانت تلك الفضة صندوق بدار العملة تحت تصرف يهودي كان هو أمين صندوق، وكان مكلف هذا الأمين أيضاً بصندوق آخر فيه الذهب لصنع النقود وكانت حسابات أمين السكة جاهزة على الدوام"².

كما أن الفرنسيين إستحوذوا على الديار والدكاكين والمساجد ونهب ممتلكات الجزائريين، ضف الى ذلك انهم طردوا 1300 إنكشاري و1500 من اعضاء الميليشيات المتزوجين وعائلاتهم، وفي سبتمبر 1830 ثم الاستلاء على أملاك الأوقاف³.

وقد تبادل المسؤولين الفرنسيين التهم بالسرقة والإستحواذ على الأشياء الثمينة فقد إستحوذ ضباط الحملة حسب بعض التقديرات لأنفسهم قيمة 50 مليون فرنك فرنسي⁴.

بعد خمسة أيام من إحتلال مدينة الجزائر غادر يوم 10 جويلية 1830 الداوي حسين وأفراد عائلته البالغ عددهم 110 فرداً ميناء الجزائر ومعهم ثروة تقدر ب 4,000,000 فرنك، وتوجهوا نحو مالطا وليفورن وبعدها باريس ثم الإسكندرية حيث مات عام 1838⁵.

وفي الأخير لقد ساعدت العديد من الأسباب والعوامل في إيقاض نارالحرب بين الجزائر وفرنسا وتأزمت العلاقة خاصة بينهما بسبب قضية ديون القمح التي تطورت بعد حادثة 29 أفريل 1827، تبعها إعلان الحصار البحري على الجزائر في 16 جوان 1827 الذي إستمر ثلاث سنوات ثم

¹ - محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، مرجع السابق، ص 40.

² - عثمان خوجة، المرأة، المصدر السابق، ص 179.

³ - محفوظ قداش، مرجع نفسه، ص 27.

⁴ - عبد الرحمان بن محمد الجيلاني، تاريخ الجزائر العام، مرجع سابق، ص 420.

⁵ - عبد القادر بورمضان، المرجع السابق، ص 65.

الحملة وبداية الحرب عام 1830، ومنه فإن الإحتلال الفرنسي للجزائر ونهب خزينة القصبة كانت واحدة من أكبر الجرائم التي إرکبت ضد الجزائر وتعتبر جزءاً من تاريخ الإستعمار الظالم ، والتي كان لها التأثير السلبي على كافة الأصعدة ولا سيما نخص بالذكر الجانب الإقتصادي.

المبحث الثاني: إستنزاف الموارد الجزائرية -الأراضي -الغابات -الثروات المعدنية.

تعتبر الأرض مصدر رزق العديد من الجزائريين لذا عملت السلطات الإستعمارية بكل الوسائل لنزعها من أصحابها، وذلك لتحكم قبضتها على الشعب الجزائري ولتمشية مشروعها الإستيطان أصدرت ترسانة من القوانين لتكسب في ذلك الشرعية القانونية في أخذ الأرض أو بالأحرى سرقة ما أتاح لها من ممتلكات.

أ- إستغلال الأراضي الزراعية ومحاصيلها: كانت الأرض الجزائرية في العهد العثماني مقسمة إلى أقسام وهي مصدر رزق كل مواطن وهي كالتالي:

1/الأراضي الجزائرية عشية الإحتلال

- أراضي الملك: وهي أراضي المملوكة للأفراد ولهم مطلق الحرية في التصرف فيها¹.
- أراضي البايك: وهي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة ويتصرف فيها الداي².
- أراضي العرش: أراضي المشاة التي تملكها القبائل والتي تأثرت بقانون 22 أفريل 1863 الذي سنعرضه فيما بعد.

¹ - الطاهر ملخاسو، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر (1830/ 1962) أعمال الملتقى

الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي (1830 1962)، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2007، 25.

² -أحميدة عميراي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2005، ص

• أراضي الحبوس: هي الأراضي التي وُقفت لصالح الأعمال الخيرية والإدارة مثل بناء مسجد أورعاية أيتام¹، ومنذ سنة 1844 صدر أمر يقضي بإلغاء حق التصرف في أراضي الحبوس ووزعت نسبة كبيرة منها على الوافدين الأوروبي².

2/ سلب الأرض: كان إقتصاد الجزائر يعتمد على ما تنتجه الأرض بالأساس ومعظم الجزائريين فلاحين، كما ان فرنسا عند إحتلالها أولت أهمية للزراعة والأرض واعتبرتها الركيزة الأساسية للسياسة الاقتصادية.

فبدأت فرنسا في توسعاتها بإحتلالها للأراضي ونزعها من أصحابها بالقوة³ بوضع قوانين ليحق لها أخذ ماتريده، وخاصة ان الأغلبية عجزوا على تقديم وثائق تثبت ملكيتهم للأرض⁴، ومن بين القوانين نذكر ماييلي:

قانون 8 سبتمبر 1830: بموجب هذا القانون إستولت السلطة الفرنسية على اراضي شاسعة من أراضي الذين غادروا الجزائر⁵، كما سمح هذا القانون مصادرة الأملاك الوقفية مما فتح الطريق للأوروبيين للهجرة إلى الجزائر بعد اغرائهم بالامتيازات⁶.

¹ - أحمد توفيق المدني، تاريخ الجزائر، مرجع السابق، ص 381.

² - جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات المتحف الوطني المجاهد، ط1، الجزائر، 1933، ص 119.

³ - ينظر الى الملحق رقم 02.

⁴ - الغالي غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات الأبعاد، ص 18.

⁵ - شارل روبيير أجبيرون، تاريخ الجزائر المعاصر ترجمة عيسى عصفوري ط1، منشورات عويدات، بيروت باريس، 1962، ص 332.

⁶ - يحي بوعزيز، سياسية التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 / 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 332.

مرسوم 22 جويلية 1834: حدد هذا المرسوم الوضعية الجزائرية بالنسبة لفرنسا الجزائر أرض فرنسية¹، وبناء على هذا المرسوم أعلنت أن جميع المناطق التي سيطرت عليها القوات الفرنسية تعود ملكيتها للوطن الأم².

• مرسوم 24 مارس 1843: يقضي هذا المرسوم بمصادرة أراضي القبائل الثائرة والتي تعمل على خلق الفوضى في نظر المستعمر.

• مرسوم 01 أكتوبر 1840: يقضي هذا القانون على الإستيلاء على الأراضي الخالية الغير مستغلة³، وهو خاص بالأوقاف والممتلكات القارية وأعطت نسبة من الأراضي للوافدين الأوروبيين، ونجم عن هذا الإجراء اجتياز أكثر من 168 ألف هكتار من منطقة الجزائر لوحدها⁴.

كذلك أصدر الجنرال بيجو (peugeot) بتاريخ 18 فيفري 1846 قرار الذي ينص على مصادرة الأراضي المتروكة بوراً ومصادرة أراضي الأعراش التي تركها أهلها⁵.

• قانون 21 جويلية 1846: فرض هذا القانون على كل مواطن إثبات سندات الملكية على الكل تحديد الملكيات فمن لا يملك إثبات الملكية للأرض تسلم تلقائياً للمستعمر⁶، بموجب هذا القانون تم إنتزاع حوالي 16800 هكتار منها 37000 هكتار للمعمرين⁷.

• مرسوم 16 جوان 1851: نظرا لتزايد عدد المهاجرين الأوروبيين من "الألزاس واللورين"¹ دفع ذلك بالإدارة الإستعمارية في البحث عن مخارج تمكنها من الحصول على أراضي جديدة وذلك لتوطين

¹ - هوارى عدي، سياسة التفكير الإقتصادي الاجتماعي 1830-1930، تر: عبد الرحمان جوزيف، ط 1، دار الحداثة للطباعة والنشر، 1983، ص 61.

² - صالح عباد، الجزائريين فرنسا المستوطنين (1830-1930)، د. و. م. ج وقسنطينة، ص 20.

³ - هوارى عدي، سياسة التفكير الإقتصادي الاجتماعي (1830-1930)، مرجع السابق، ص 61.

⁴ - جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الحديث والمعاصر، المرجع السابق ص 119.

⁵ - الغالي الغربي وآخرون، مرجع السابق، ص 220-221.

⁶ - الهوارى عدي، مرجع سابق، ص 62.

⁷ - عدة بن داهة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض، إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر، ج 4، ط خ، دار الحكمة، الجزائر، 2008، ص 318.

هؤلاء المهاجرين، أصدرت مرسوم 1851 الذي مكن الإدارة الفرنسية من الحصول على أراضي العرش، والقبائل بحجة المنفعة العامة².

• القرار المشيخي سيناتوس كونسيلت (sénatuse consult)

22 أبريل 1863: وهذا القانون الذي عمل على تجزئة أراضي القبائل والعروش وألغى الملكية الجماعية وجعلها فردية، ليتمكن المستعمر من تقسيمها وبالتالي يسهل الإستلاء عليها وتم بموجب هذا القرار تحويل مايقارب 800000 هكتار من الأراضي العرشية إلى الملكية الخاصة³، ومكن هذا القرار من خلق الملكية الفردية مما ساعد المستوطنين من شراء الأراضي الخصبة الزراعية⁴ هذا من جهة، ومن جهة أخرى تمكنت السلطة الفرنسية من الإستحواذ على الأراضي بحجة المصلحة العامة⁵.

• مرسوم 31 مارس 1871: نص على مصادرة ممتلكات القبائل الثائرة ومنح بعضها للنازحين وجاء هذا بعد ثورة المقراني مباشر⁶.

• قانون 21 يونيو 1871: تضمن منح 100,000 هكتار من الأراضي للنازحين من الألزاس واللورين وتم دعمهم ب 400,000 ف

¹ - الألزاس واللورين: تعود أصول المنطقة إلى الشعب الجرمانى، وهي منطقة تقع شمال شرق فرنسا وأصبحت بعد السبعين منطقة ألمانية، أما اللوري هي إحدى أقاليم فرنسا: ينظر إلى نور الدين علالي: السياسة الفرنسية في مصادرة أملاك الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة الوادي، السنة الجامعية 2017/2018، ص 24.

² - هواري عدي، مرجع نفسه، ص 61.

³ - أجبرون شارل روبيير، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، تر: أيكلي، دار الرائد للكتاب الجزائر، 2007، ص 143.

⁴ - ينظر الى الملحق رقم 03.

⁵ - أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية 1860/1900، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 42.

⁶ - ينظر الى الملحق رقم 04.

- قانون وارني (WAR NTER) 26 جويلية 1873: أخضع جميع أراضي الإمبراطورية لتسريع الفرنسي وعمل على إقرار الملكية الفردية¹، وإنهاء الملكية الجماعية فتح الأراضي الجزائرية لعمليات البيع والشراء بإخضاعها للقانون الفرنسي².
- قانون 22 أبريل 1887: يهدف لتحقيق ما نص عليه قانون وارني من تفكيك أراضي العرش لتهيئ إنتقالها من أصحابها إلى المعمرين³ وبالتالي توسيع حلقة الإستيطان⁴.

ب/ الإستغلال الزراعي الضريبي وتوسيع حلقة الإستيطان

كانت الفلاحة بالنسبة للجزائريين مصدر رزقهم حيث كانت الجزائر تنتج الحبوب على مختلف انواعه لتغذية سكانها من بشر وحيوانات وكان الفائض يصدر إلى فرنسا وإيطاليا⁵، وبالتالي ظلت الزراعات الأساسية تتمثل في القمح الصلب واللين وحتى الشعير، والمساحات المخصصة لزراعة هذه المحاصيل تقلصت من 2,442,678 هكتار في سنة 1890 إلى 2,361,236 هكتار سنة 1900م⁶.

لقد تأثرت الزراعة الجزائرية بالإحتلال سلبا وإيجابا فمن جهة إنتقلت الأرض غصبا من أيدي أصحابها إلى الأوروبيين الفرنسيين، أما عن الجانب الإيجابي توسع مساحات الزراعة وإدخال تحديثات في وسائل الإنتاج وطرق الزراعة⁷.

¹ - عدة داهة، المرجع السابق، ص 263.

² - هاشمي كوثر، "تشريعات الأراضي والمجتمع الريفي وعلاقته بقانون الألقاب في الجزائر"، مجلة البحوث التاريخية، مج 5، ع 1، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ص 125.

³ - ينظر الى ملحق رقم 05.

⁴ - صالح حمير، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، في العلوم، التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2013/2014، ص 17.

⁵ - محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، الجزائر، 1984 م، ص ص 40-41.

⁶ - شارل روبيير أجبيرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، المرجع السابق، ص 304.

⁷ - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 1، مرجع سابق، ص 65.

فبين عامين 1830/ 1870 تحصل الإستعمار الفرنسي على أكثر من 480000 هكتار¹، وعندما إستوخذ الفرنسيين على أجود الأراضي حاولوا تغيير النمط الزراعي من زراعة معاشية إلى زراعة تجارية والعمل على التوجه إلى انتاجات أخرى ذات الطابع التجاري²، وفي مقدمتها الكروم والحمضيات والتبغ إلى جانب إستغلالها للحلفاء والفلين³.

فكان الحاكم العام "راندون" هو الآخر إهتم بزراعة القطن وشجعت الحكومة زراعة هذا المنتج⁴، وعملت فرنسا على تعويد الجزائريين على الزراعة الصناعية لخدمة إقتصادها بعدما ربطت إقتصاد الجزائر بفرنسا، وحتى أنهم قالو " ينبغي إنشاء صيغة نموذجية من طرف كل مكتب عربي حتى تصبح مدرسة فلاحية لتعليم طرقنا الفلاحية"⁵، إذ لا بد تعليم وتلقين الجزائريين الطرق والوسائل الحديثة، ويقول "هيقونيت": في السنوات الأخيرة 1846 كان القطن موضوع الساعة ولقد عملنا في كل مكان على زراعة القطن⁶.

وفي أكتوبر عام 1853 صدر مرسوم يهدف إلى زراعة القطن وكان الإهتمام كذلك منصب نحو تحويل الحنة بدائرة بسكرة إلى زراعة صناعية، كما تم التوجه نحو نشر زراعة ثم إدخال زراعة العنب من طرف المكاتب العربية، ورغم أن تلك الزراعة لم تعرف كثيرا إلا بعد سنة 1870⁷، فتطور منتج القمح ليصل عام 1857 إلى 780000 وقد إحتلت عمالة وهران المرتبة الأولى من حيث الإنتاج والمساحة التي أصبحت تغطي حوالي 902,92 هكتار مقابل

¹ - إبراهيم مياسي، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2007. ص 250.

² - ينظر الى الملحق رقم 06.

³ - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 66.

⁴ - نفسه، ص 67.

⁵ - جريدة النجاح، الحبوب في الجزائر، ع 13، 2091، 14 جانفي 1938.

⁶ - صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، د ت ن، ص 342.

⁷ - صالح فركوس، المرجع نفسه، ص 344_345.

75 هكتار في عمالة الجزائر حوالي 522 هكتار في عمالة قسنطينة¹، وإلى جانب الإهتمام بزراعة القطن إهتم الإستعمار بزراعة الكروم وبذلك توسعت مساحة زراعة الكروم لتبلغ سنة 1860م حوالي 4632 هكتار، تحتل فيه عمالة وهران مساحة تقدر بحوالي 2124 هكتار بإنتاج بلغ حوالي 9929 هكتولتر من الخمر وحوالي 5700 قنطار من عنب المائدة²، توسعت بشكل كبير حيث تم تحويل محاصيلها إلى خمر وبلغت مزارع الكروم 18224 في سنة 1856، ومن العنب ملكا مستغلة للأوروبيين في سنة 1874 وقدمت منتج قدره 229000 هكتومتر، كما تحسن إنتاج الخمر في الجزائر المستعمرة بسبب إدخال أصناف العنب المناسبة لطبيعة التربة والمناخ³.

إرتكزت محاصيل المستوطنين على زراعة الكروم وقد توزعت زراعتها بين مناطق الجزائر وعنابة وهران، وبلغت مساحتها سنة 1912 حوالي 166 ألف هكتار بمعدل إنتاج 1,7 مليون هكتولتر موجهة للتصدير⁴؛ كما شهدت توسع في زراعة الحمضيات بكل أنواعها ووصلت مساحتها إلى أكثر من 50000 هكتار عام 1930 خاصة في السهول الساحلية واد الصفصاف ومتيجة⁵، بلغ إنتاج الحلفاء لسنة 1862 حوالي 4500 طن ليرتفع 37000 طن سنة 1870، المساحة التي تشغلها الحلفاء قدرت ب 4 ملايين هكتار وكانت موجهة للتصدير، إذ بلغ الإنتاج لسنة 1869 حوالي 4000 طن ليرتفع تدريجيا كل سنة وبلغ سعر الطن 150 فرنك، ففي الفترة الممتدة من

¹ - داهة بن عدة، المرجع السابق، ص 217.

² - عدة بن داهة، المرجع نفسه، ص، 193.

³ - حورية طبعة، السياسة الاقتصادية الإستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة (1870 _ 1954)، أطروحة الدكتوراه في التاريخ المعاصر كلية العلوم الإنسانية الإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار، السنة الجامعية 2020، ص 68.

⁴ - محمد صالح فركوس، مرجع السابق، ص 74.

⁵ - عميرواي أحميدة، أثار الإستعمارية والإستطانية في المجتمع الجزائري 1830 / 1954، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007، ص 93.

1867 إلى 1878 صدرت الجزائر 530000 طن بقيمة 66 مليون فرنك فلم تزود الأسواق الفرنسية فقط بل حتى الأسواق الأوروبية¹.

ولحاجة فرنسا للكتان بنسبة 44٪ وهذا ادفعها التركيز على هذا المنتج حتى تضمن مصادر التمويل وتدعيم بصفة حسنة للاقتصاد الكولونيالي².

كما إهتم المستوطنين بزراعة الخضروات والبطاطا والبقوليات حيث سمح المناخ المختلف أن تنتج الخضروات في الجزائر قبل نضوجها في فرنسا، وقد بلغت صادرات الجزائر مئات الآلاف من الأطنان³، لتكتسب المحاصيل الصناعية أهمية كبيرة بالنسبة لقطاع المستوطنين لحاجة الصناعة الفرنسية لها، يكفي أن نذكر أن محصول التبغ إرتفع من 100 ألف قنطار عام 1910⁴.

كما قامت المكاتب العربية بحفر الأبارو بناء السدود ومحاولة شق الطرق وتطوير زراعة الحنطة، بالإضافة إلى زراعة القمح والشعير وتشجيع إستغلال الحقائق وغرس أشجار الكروم والدخان على التكيف مع المناخ الجزائري⁵.

ومن المناطق الجزائرية التي خصصها المستعمر لزراعة محاصيل نذكر على سبيل المثال: سهل الصفصاف بسكيكدة وسهل ومتيجة.

¹ -حورية طبعة، المرجع السابق، ص68.

² -إلياس نايت قاسي ومراد سعودي، نماذج عن الزراعات الكولونيالية في الجزائر 1830 / 1903، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 6، س1، 2022، ص19.

³ -مساعدة أسامة وصاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830 / 1962 ومحاولات النفط قبل الإستقلال، مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج4، ع3، ص 225.

⁴ -سمير أمين، المغرب العربي الحديث، تر كمال قيصر، دار الحداثة، بيروت، 1981، ص 42.

⁵ -محمد صالح فركوس، تاريخ الجزائر ماقبل التاريخ إلى غاية الإستقلال، المرجع السابق، ص 345_347.

• الإستغلال الفلاحي في سهل منطقة سكيكدة

تم تكوين مجموعة من المراكز الفلاحة، وهي الحروش، غاستوفيل، وصالح بوشعور وسان شارل، ويعكس واد الصفصاف المنتج والتهيئة والإستغلال المكثف للزراعة إبان المرحلة الإستعمارية¹.

• الإستغلال الفلاحي لسهل متيجة

يكتسب سهل متيجة أهمية كونه نقطة مركزية بالقرب من الحكومة والمخازن والميناء حتى يتمكن من الإستقبال والشحن والبيع والتصدير².

كما أن المستعمر الفرنسي خصص سهل عنابة وتم إستغلاله في مختلف الزراعات التي بلغت 9,000 هكتار والقطن 3,000 هكتار³ والتبغ 8,000 هكتار، في حين تم تخصيص 2,600 هكتار للخضروات و23000 هكتار للحوامض، وتم تأسيس شركة فلاحية سماها كلوزيل "بالمزرعة التجريبية" وقال للمستوطنين "لكم أن تنشؤوا من المزارع ما تشاؤون ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها"⁴.

ورغم محاولة المستعمر نشر هذه الزراعات والقضاء على الفلاحة التقليدية للجزائريين لم تتجح وباءت بالفشل، لأن هذه المزروعات تطورت ببطئ شديد عكس ماكانت ترغب الإدارة الإستعمارية، وهذا راجع إلى طبيعة الفلاح الجزائري الذي فضل زراعة القمح والشعير التي تمده بالغذاء المباشر، وكان عائق تردي الإنتاج الفلاحي هو التسلط الإستعماري والمصادرات الجماعية للأراضي، ولا يمكن إعتبار سنوات من الجفاف والجراد باب في ذلك بل نتيجة لتلك السياسة التعسفية، كما لا يمكن قبول إداعات الأوربيون بأن جهل الجزائريون بالفلاحة لأن الفلاحة حرفة

¹ - توفيق صالح، الإقتصاد الكولونيالي منطقة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838 / 1962، مجلة أفاق

الفكرية، جامعة 20 أوت سكيكدة، مج 04، ع 9 أكتوبر 2018، ص 97.

² - حسني عائشة، الإستيطان الأوروبي في سهل في سهل متيجة، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، سنة 2012/2013، ص 418.

³ - سعيد دحماني، عنابة فن وثقافة، وزارة الإعلام، الجزائر، ص 92.

⁴ - عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ (ماقبل التاريخ إلى 1962) دار المعرفة، ج 2، الجزائر، ص 118.

الجزائريين¹، والأساليب والإمكانيات الزراعية لدى الفلاحين الجزائريين رديئة وبسيطة عكس مالدیه المعمرين الذين وفرت لهم كل الشروط من قروض ودعم بالوسائل، كما أن الأراضي التي منحت للجزائريين غير صالحة لزراعة حيث قدر معدل الكهتار من أراضي الأهالي ب 2500 فرنك عكس القيمة المقدرة للمعمرين والتي قدر معدلها ب 2500 فرنك²،

وهذا حتما سيؤدي إلى محاصيل هزيلة فقد بلغ محصول الحبوب لعام 1987 ب 13787079 قنطار، بينما بلغ سنة 1998 م 12890359 ولم يتجاوز لسنة 1899 ب 10786995³، هذا التدهور والتقهقر في الإنتاج راجع إلى نقصان المساحة المملوكة لهم حيث وصلت إلى 7562277 في سنة 1930، وكساد المردود بسبب عدم استعمال الأسمدة والبذور الجديدة والوسائل الحديثة في الزراعة، في الوقت الذي منح المستعمر نفسه ومن يخدمونه جميع التسهيلات اللازمة لنجاح مشاريعه⁴.

• الإستغلال الضريبي

مند غزو البلاد أخضع الجزائريين إلى نوعين من الضرائب التقليدية التي كانت تجتني من مختلف مناطق البلاد قبل عام 1830، وأطلق عليها تسمية الضرائب العربية بمقتضى أمية 17 جانفي 1845، زيادة عن ذلك الضرائب العادية التي كانت تفرض على السلع والخدمات حيث أصبح الجزائريون يخضعون إلى نظام ضريبي يتسم بالإزدواجية يدفعون ضرائب خاصة بهم وضرائب عامة خاصة بالأوروبيين.

¹ يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 518.

² -أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، مج 8، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2010، الجزائر، 473.

³ -شارل روبيير أجبيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق، ص 306.

⁴ يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 70.

لم يقدّم الفرنسيين بمقاطعة النظام الضريبي الموجود الذي خلفه الحكم التركي، بل على عكس من ذلك إستثمروا في تطبيقه من بداية الغزو النفوذ¹، ومن أهم الضرائب التي إستثمروا بها نذكر:

- الضريبة المنقطعة عينا على الحبوب
- رسوم الأسواق ومداخل بوابات المدن
- رسوم الذبح على كل رأس من الماشية
- الرسوم على زيت الزيتون

إلى جانب هذه الضرائب والرسوم أدخل المشروع الفرنسي أنواع جديدة من الضرائب والرسوم أهمها (حقوق التسجيل، رسوم الصيد والمناحة، الرسوم على تراخيص المرور وجوازات السفر)، وقد تميزت فترة مابين (1830_ 1900) بإستمرار العمل بالنظام السابق "عهد الأتراك" مع السعي إلى تحويل التحصيل النقدي وتقلص التحصيل سعيا إلى بلوغ حصيلة غير مكلفة².

1/ الضرائب العربية Les impôts arabes

عبارة عن ضرائب مباشرة جديدة فرضتها فرنسا على الأهالي الجزائريين من سنة 1845، فهي في الأصل عبارة عن زكاة والعشور بناء على الشريعة الإسلامية وحولتها فرنسا إلى ضرائب حقيقية بمقتضى أمرية 17 جانفي 1845، فبداية من هذا العام لم يعد الأهالي يدفعونها نقدا كما أوجدت ضريبة الحمر في منطقة قسنطينة وأضافت أمرية 18 جوان 1858 ضريبة عربية جديدة تدعى بضريبة اللزمة³.

¹ - محفوظ رحمانى، الضريبة العقارية في القانون الجزائري دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص 40-41.

² - طارق الضب، الإصلاح الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/ 2014، ص-ص 10-11.

³ - Ageron Charles R Robert, les Algériens musulmans et la France (1871 -1913) T. L. P. u.f, paris, 1960, p 250.

- الزكاة¹: فهي ضريبة في الأنعام وتختلف مبلغها باختلاف نوع الحيوانات والمناطق² وهذا إلى غاية 1863 وهو التاريخ الذي تم فيه توحيدها وحددتها فرنسا كما يلي:
- نصاب الإبل 4 فرنكات
- نصاب البقر 3 فرنكا
- نصاب الخرفان 0,20 فرنك
- نصاب الماعز 0,5 فرنك³.

-العشور

العشور⁴ هو الضريبة على الحصاد تم توسعه ليشمل باقي المحاصيل ولقد أنشئت في بايلك الشرق من طرف أحمد باي، وكان يتم حسابها وفق عدد المحاريث، وقد طبقها المستعمر على المقاطعات الثلاث ماعدا المناطق الجبلية⁵.

الحكور

قبل الإحتلال كانت الحكورتحدد على أساس الأرض المزروعة وليس على أساس المنتج، وكانت تتمثل في إيجار الفلاحين المزارع⁶ ولم تغير منها الكثير الإدارة الإستعمارية بل عممتها على كل أراضي العرش، ففي عام 1863 أصبحت تضرب على أراضي العرش والعزل ككراء يؤديه الفلاحين⁷، وكانت قسنطينة تحدد ب 10 أو 20 فرنكا للمحركات حسب نوعية المنتج، بعد

¹ -الزكاة: الزكاة شرعا هي إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابه لمستحقه، ينظر: وهيبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج2، دار الفكر، ط 1، الجزائر، 1991، ص-ص 370-371.

² - VOST Henry, L'Algérie et les colonies Français, Paris. S. D 808 p76.

³ -Ageron Charles Robert، Op، Vit، P 252.

⁴ -العشور: في الإسلام هي الزكاة التي يخرجها المسلم على المزروع والتمارين، وتقدر بعشر المنتج فيما سقت السماء والعيون، ينظر: وهيبة الزحيلي: المرجع السابق، ص-ص 800-801.

⁵ - شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص465.

⁶ نفسه ص 464.

⁷ -توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1762/ 1865) دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص315.

1871 طبقت هذه الضريبة على 81 بلدية من بين 122 بلدية تؤخذ على عدد المحاريث، كما تدفع مالا على المحصول¹.

- اللزمة

- هي ضريبة عينية ونقدية كانت تحصل بصفة منتظمة من القبائل النائية جنوب البايك أو من القبائل المقيمة في المناطق الجبلية، ولقد كانت تجمع من قبل شيوخ القبائل وتسلم البايك²، وجدتھا الإدارة الإستعمارية بمقتضى جوان 1858 وصنفتھا إلى ثلاثة أنواع في المناطق وهي لزمة قسنطينة، ولزمة النخيل في الجنوب، ولزمة منطقة القبائل³.

وقد بلغت نسبة الضرائب العربية التي دفعھا الأهالي الجزائريون من 1885 إلى 1890 حوالي 19 مليون فرنك، ومجموع الضرائب المختلفة التي دفعھا الجزائريون في الفترة نفسها 41 مليون فرنك، ومع بداية القرن العشرين بلغت نسبة مساهمة الضرائب الأهلية المختلفة في دخل فرنسا 46%⁴.

-الضرائب العادية Les impôts ordinaires

إلى جانب الضرائب العربية يدفع الأهالي كل الإلتزامات والضرائب المباشرة وغير مباشر مثل الأوروبيين، بحيث يدفع الضرائب على الملكية، الكراء، وحقوق التسجيل، وضريبة المنازل، والكلاب، فبلغت نسبة الضرائب المختلفة التي دفعھا الأهالي سنة 1881 مايلي:

45,000 فرنك رخص البيع السجائر

138, 321 فرنكا ضرائب المهن

679,770 فرنكا حقوق الطوابع والتسجيل

¹ -شارل روبيير أجبيرون، المرجع السابق، ص 464.

² -توفيق دحماني، المرجع نفسه، ص 315.

³ - Ageron Charles Robert, Op, cit, p 250.

⁴ -جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات المتحف الوطني المجاهد، 1994، ص130.

وقد دفعوا في الفترة الممتدة بين 1870 و1881 غرامة حربية بلغت:

34,500,000 فرنك لإعادة شراء الأراضي المحجوز ولم تخصص الإدارة الإستعمارية شيئاً لخدمة المصلحة العامة للأهالي، علقت جريدة «لافيجري إيجريان» على هذه السياسة الضريبية المنفردة من نوعها مايلي: "لوطبق مثل هذا النظام الضريبي القمعي الدائم علي أغنى البلدان الأوروبية، فبضع سنوات تكفى لتحويل هذه البلدان إلى بؤس كامل".

• توسيع حلقة الإستيطان والإستعمار

بعدما أحكم الإستعمار الفرنسي السيطرة العسكرية ذهب مباشرة لتنفيذ الإستراتيجية الإقتصادية والعمل على تحويل خيرات الجزائر إلى الأسواق الأوروبية، حيث عمل على ربط المناطق الساحلية بالموانئ الرئيسية ميناء عنابة سكيكدة¹.

ولإنجاح المشروع الإستيطاني لم يكتفي الفرنسيين بالإستيلاء على الأراضي الخصبة فقط، بل إمتدت أياديهم الى أراضي المقابر وأطرحه الأولياء الصالحين وأملاك القبائل والعشائر وطردهم منها².

كما قامت شركة جنيف ولهيرة وغيرها من الشركات الإستيطانية بعقد إتفاقية مع فرنسا من أجل إقرار مستعمرة "ألمانيا سويسرا" سنة 1853 للإستيلاء على حوالي 2000 هكتار بسطيف من، كما تم الإستيلاء على أراضي العرش وتصنيفها إلى أملاك الدولة ففي 13 مارس 1865 تم مصادرة أملاك قبيلة سيدي الشيخ مما أدى إلى تمرد وإبعاد ملاكها الأصليين إلى الأراضي القاحلة³.

¹ -معروف فايزة بوشارب هاجر، الإستغلال الإستعماري لموارد الطبيعة في الجزائر 1830/1954، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية، كلية العلوم الإنسانية الإجتماعية، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2022/2023، ص39.

² -عمار خلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847 1918)، دارهومة، الجزائر، 2007، ص - ص197-198.

³ -محمد عباس، إغتيال حلم أحاديث مع بوضياف، دارهومة، الجزائر، 2009، ص-ص13-24.

كما قام بعض المستوطنين بترهيب استفزاز جيرانهم الجزائريين بهدف ترك أراضيهم، وكذا إستغلال الجهاز الإداري القضائي في بعض المناطق لتسهيل عمليات الإستيلاء على أملاك الجزائريين، فبعض الموظفين تحولوا إلى عصابات نصب وإحتيال على الجزائريين، وبالتالي أصدر بعض القضاة أحكاما غيابية تسلب الجزائريين أملاكهم بناء على إدعاءات الأوروبيين أوبناء على ديون سابقة مشكوك في صحتها¹.

فمن بين التسهيلات التي قامت بها السلطات الإستعمارية للمستوطنين على حساب الجزائريين هو تخصيص 50 مليون فرنك عام 1881، وذلك لبناء حوالي 185 قرية إستطانية على مساحة 380,000 هكتار منها 300 ألف هكتار للإستيطان الأوروبي ووزعت على 3206 حصة أغلبها مجاني، وقام أصحابها ببيعها في المزاد العلني إلى فلاحين أوروبيين آخرين الذين كانوا يؤجرون أراضيهم الزراعية إلى مزارعين من الأهالي² لضمان الإستقرار الأوروبي بالجزائر، كما تم تأسيس عدة مؤسسات مالية لخدمتهم، فمما قدمت للجزائريين إلا النهب والإستغلال والتقتيل³، ولأخذ صورة مجملة عن الدعم المالي وحجمه على مستوى المؤسسات المالية لصالح الإستيطان بعد سنة 1851 نسجل النفقات التالية بين (1871 _ 1895):

- 37,932,000 فرنك خصصت للإستيلاء والتوسع لإتمام المراكز الإستطانية.
- 29169,000 فرنك لتحسين المراكز القديمة.

¹ -عزيز خيثر، السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر في القرن 19 م، المجلة الجزائرية للدراسات والبحوث

التاريخية، مج2، ع4، الرقم 2437-0797 ديسمبر، 2016، ص-ص 187-188.

² -عيسى يزير، السياسة الفرنسية إتجاه الملكية العقارية 1830 / 1914، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008 / 2009، ص12.

³ -عدة بن داهة، المرجع السابق، ص-ص، 243-247.

• 11400,000 فرنك نفقات لها علاقة غير مباشرة الإستيطان¹ ومن هذه المؤسسات نذكر: مؤسسة القرض المالي الزراعي التي أنشأت في أكتوبر 1880 والتي خصصت النشاطات الزراعية والتجارية.

فقد استطاع الإستيطان ان يحصل في مدة ثلاثين سنة مابين (1871/ 1898) على أكثر من مليون هكتار من الأراضي الجزائرية، حيث إرتفع عدد سكان الريف من 119 ألف نسمة عام 1871 إلى أكثر من 200 ألف نسمة عام 1900، ففي الفترة الممتدة بين 1900 إلى 1920 تم توزيع أكثر من ربع مليون هكتار وبقيت أراضي المستوطنين في الإتساع حيث قدرت عام 1917 بحوالي مليون هكتار، لتصل مع حلول 1930 أكثر من 2,3 مليون هكتار من الأراضي الخصبة².

إذن التشريعات العقارية وتسهيلات الإدارة الفرنسية وطرق النهب والسرقة نمت ثروة المستوطنين الذين أصبحوا من كبار الملاك الرأسمالين في البرلمان الفرنسي³.

ب/ إستغلال الثروة الغابية في الجزائر

• الغابات في الجزائر وأماكن توزيعها : تعرف الغابات في المعاجم بأنها مساحة شاسعة تكتنفها الأشجار الكثيفة من كل جهة وتكون مرتفعة لكل أنواع الحيوانات، أما عن الغابات الجزائرية فنجد أغلبها منتشرة في إقليم التل والهضاب العليا على مساحة قدرها حوالي 3 ملايين هكتار⁴، وما يؤكد ذلك ماذهب إليه أحد مفتشي مصلحة الغابات والمياه المختصة في تسيير الغابات بالجزائر المدعو "هنري لوفيفر LefebvrHenri" الذي قدم إحصائيات دقيقة حول المساحة الإجمالية للغابات

¹ - Maurice Peyrierhoff ،LaColonisation Officielle de 1871 a1895, Ed.Gomite Bougeaud,1928, p 94.

² - شارل روبيير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص-ص 88-89.

³ -ناصر الدين سعدوني، الجزائر منطلقات وأفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2000، ص25.

⁴ - أحمد توفيق المدني، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص161.

الجزائرية، حيث قدرت مساحتها ب 3 ملايين هكتار¹ وقسمها إلى ثلاث أقسام أساسية وهي كالتالي:

- 2,5 مليون هكتار خاضعة للإدارة الإستعمارية.
- 77000 هكتار عبارة عن ملكية للبلدية تشترك فيها العديد من البلديات
- 450000 أو 500000 هكتار ملكية خاصة مقدمة للمستثمرين² ونجد من الأنواع الرئيسية للأشجار التي تتألف من هذه الغابات هي:
- 50% تتكون من الأشجار الصنوبرية متمثلة في الصنوبر الحلبي وأشجار العرعار والأرز.
- 50 % تتكون من أشجار البلوط، الفلين، البلوط الأخضر³.

لقد إستغل المستوطنين المنتجات الغابية⁴ لإستصلاح مساحات في الأقاليم الإستطانية التجارة الخارجية للأشجار، بإعتبارها مادة ضرورية في الحماية والتخصيب للإحتفاظ برطوبة التربة⁵، فشهدت غابات منطقة جيجل إستغلال جزئي فلم ينطلق الإستغلال الكلي إلا بعد ثورة المقراني ، فبعد الإستيلاء على الأراضي السهلية الفلاحية إنتقلت الإدارة الفرنسية إلى الغابات الجبلية وأسست في مدينة جيجل العديد من المخازن للتصدير قشر أشجار البلوط كمادة خام، وإستعملت كذلك قشرتها الداخلية المعروفة " بالمديغة" في صناعة الأصبغة، وأشجار الزان كانت تستعمل

¹ - تجدر الإشارة في هذه النقطة أن مساحة غابات الجزائر لم تكن ثابتة منذ بداية الإحتلال الفرنسي حتى الإستقلال، حيث نجد انها إزدادت بتوسع الإحتلال الفرنسي بالمناطق الداخلية، كما نلاحظ أيضا تناقص في بعض الفترات وذلك راجع لعدة عوامل كان أهمها الحرائق التي نشبت في العديد من مناطق خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1854 و 1885 وكذلك بزيادة الإستغلال لها.

² - Henri. Lefe. Bvre ,les forets de Algérie GtRAIt impimprimeur, Alger, 1900, p01.

³ -Ministre de la Guerre، Tableau de la Situation des établissements français dans l'Algérie 1846-1847-1848-1849، imprmerie. Nationale le panis, 1851, p 438.

⁴ - ينظر الى الملحق رقم 08.

⁵ -على خنوف، مقاومة سكان منطقة جيجل الإستعمار الفرنسي خلال القرن التاسع عشر، ط1، منشورات أنيس، 2012، ص-ص 202-203.

مستندات الخطوط السكك الحديدية¹ ولها إستعمالات عديدة كأعمدة لحمل الأسلاك التيلغرافية والكهربائية وغيرها، والشيء الذي يشار إليه أن اليد الجزائرية الزهيدة كانت تستغل في نزع القشرة أما الخشب فكان مادة أولية موجه للتصدير²، كما أن إستغلال الغابات لم يقتصر فقط على منطقة جيجل بل ضم كذلك عمالة قسنطينة بالشرق، حيث يسمح بقطع الخشب من غابات إيدور قرب عنابة وغابات عرجوة جنوب ميلة، وكذلك خشب بني صالح جنوب عنابة وغابات شرق قالمة وجبال غرب باتنة كما تم إستغلال الغابات على نطاق واسع بمنطقة سكيكدة³.

ج/الإستغلال الإستعماري للمعادن المناجم:

كان العائق الوحيد لتثمين الإستغلال الأفضل للمعادن هو قلة المواصلات وقد باشرت السلطة الإستعمارية في إقامتها، ومن ثم بدأ إستغلال المناجم الموجودة بالشمال حيث ان المواصلات تكون متوفرة وقريبة من الموانئ للتصدير، وأهم المعادن التي يتركز حولها الإنتاج التي تنشط الصادرات هي "الحديد الفوسفات⁴ والزنك⁵"، وبالتالي يقوم الإنتاج المعدني على إستخراج مادتي الفوسفات والحديد، حيث عرف إنتاج الفوسفات عام 1930 ب750 طن اما الحديد فبلغ إنتاج المناجم الجزائرية سنة 1913 حوالي 3806 ألف طن⁶ وبين سنتي (1900/ 1928) تضاعف إنتاج الحديد أربعة مرات بألف طن، أما المناجم الأساسية الموجودة بسوق هراس وقسنطينة كان

¹ -ناصر الدين سعيدي، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص467.

² -M. o. Mac canthg Dictionnaire De l'Algérie dubos crèès imprimeurs, libra ires, Éditeurs rues, Bab Azoumet Basa, Alger, 1858, p153.

³ -عبد القادر بورمضان، المرجع السابق ص-ص319-322.

⁴ -ينظر الملحق رقم 09.

⁵ -عبد الرحمان رزقي، تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالمين، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص-ص52-53.

⁶ -الهواري عدي، الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الإقتصادي 1830/ 1960، المرجع السابق، ص-ص160-161.

انتاجهما يصدر الى ألمانيا والولايات وهولندا وإنجلترا وإيطاليا، أما فرنسا فتستورد أكثر من 30000 طن¹ نظرا لفقر أراضيها لهذه المادة².

كما أن الجزائر تعتبر أهم البلدان صناعة للحديد والذي يعتبر من أجود أنواع الحديد ودرجة معدنه مرتفعة تفوق خمسين في المائة وأهم مناجم الحديد نذكر: منجم الوزنة³ بالقرب من تبسة ناحية عنابة، وكانت تستغل شركة الوزنة منذ 1913 وتشارك الحكومة العامة في رأس مال هذه الشركة المخصص في هذا المنجم ب 27,7 في المائة وتأخذ 50 % من الفائدة الخالصة⁴، ومنجم بوخضرة الذي يقع بالقرب من منجم الوزنة ويحتل المرتبة الثانية من حيث الإنتاج، ومنجم فلفلة بسكيكة وبجاية⁵ وعين بن مروان⁶.

• الرصاص: وتشمل صناعة إستخراج الرصاص والزنك في الجزائر على حوالي 45 ألف منجم أهمها منجم قرومة، منجم جبل عين الأركو ومنجم السلالة في عمالة قسنطينة، وقد بلغ إنتاج الرصاص بالجزائر حوالي 16459 طن ليرتفع حوالي 33 ألف طن سنة 1927، وقد بقت صادرات متدهورة إلى غاية الحرب العالمية الثانية⁷.

ت/الإستغلال الفرنسي للبترول في الجزائر

يعود تاريخ المحاولات الأولى للبحث عن النفط في الجزائر إلى الثلاث الأخير من القرن التاسع عشر، إذ بدأت فرنسا عام 1870 بأولى محاولاتها في البحث عن إحتمال وجود مكامن نفطية في

¹ - ينظر الملحق رقم 10.

² - حورية طبعة، المرجع السابق، ص 116.

³ - ينظر الملحق رقم 11.

⁴ - عبد الرحمان رزقي، المرجع نفسه، ص 53.

⁵ - ينظر الى الملحق رقم 12.

⁶ - حورية طبعة، المرجع السابق، ص 121.

⁷ - عبد الحكيم رواحنة، السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870 / 1930) رسالة لنيل شهادة

الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية الإجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر بائنة، 2013 / 2014، ص 121.

الجزائر، وتركزت أولى محاولاتها في المناطق الشمالية التي كانت تظهر فيها طفوح نفطية حول سطح الأرض¹، ثم إكتشفت حقول نفطية صغيرة عام 1895 حقل عين الزفت في ولاية غليزان غرب الجزائر الذي ظل ينتج حوالي 50 ألف طن سنويا، حتى عام 1925 إكتشفت حقل آخر من طرف عالم الجيولوجيا "تسرابون" strabon حقل تليوننت الواقع في شمال غرب الجزائر²، ثم توسعت حلقة البحث عن هذه المادة وإدراج عائدات هذه المادة لصالح الإستعمار طيلة فترة الإحتلال حتى الإستقلال³.

ج/ الحركة التجارية

التجارة: كانت التجارة الجزائرية ضعيفة وغلبت عليها الطابع الإستعماري وهي كالتالي:

• **مراقبة الأسواق:** كانت الأسواق مراقبة من طرف الإدارة الإستعمارية وذلك للحفاظ على الأمن وتحقيقا لذلك كانت السلطات الإستعمارية تفرض حصار على القبائل الثائرة⁴، كما كانت وضعية المكاتب العربية تقتضي حراسة الحدود ومراقبة المبادلات مابين الجزائر وتونس، حيث أشار تقرير عام 1848 الى توافد تجار من تونس على مكاتب المدينة لطلب رخصة دخول التي بمقتضاها أقاموا خيمهم في السوق لبيع البضائع.

• **الصادرات الواردات:** مع بداية الإحتلال عملت على قطع الأسواق التي كانت تتعامل مع الجزائر في العهد العثماني وخاصة تونس والمغرب وإفريقيا وكذلك جنوب الصحراء، وحصرت التعامل الخارجي مع الأسواق الفرنسي⁵ ومقارنة السلع الجزائرية والسلع الفرنسية المحلية، فقد كانت السلع الجزائرية الموجهة إلى فرنسا أقل من تكاليف السلع في فرنسا وهذا يرجع إلى رخص اليد

¹ -مساعدة أسامة صاحب منعم، المرجع السابق، ص229.

² - Rabeh Nohiout, l'epetrol Algérie ,En.Ap, Algérie,1974,p10.

³ -طبعة حورية، المرجع السابق، ص116.

⁴ - محمد صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال، المرجع السابق، ص353.

⁵ - الغالي الغربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات الأبعاد، المرجع السابق، ص-ص224-

العاملة الجزائرية التي كانت تستغل، إذ جعل هذا الإجراء التجارة الخارجية الجزائرية ضعيفة جدا وظلت كذلك إلى غاية 1851، والدليل على هذا الضعف أن الجزائر تحولت إلى ملحق تجاري لفرنسا وكانت الصادرات الجزائرية تتمثل في الحبوب والصوف، أما الواردات فكانت تتمثل في الأقمشة والقطن ومواد الصناعة أخرى¹، فبلغت مثلا قيمة الواردات الجزائرية سنة 1836 حوالي 22,5 مليون فرنك وبلغت الصادرات نحو فرنسا حوالي مليون فرنك²، وفي سنة 1857م بلغت قيمة الواردات حوالي 22 مليون دولار وقيمة الصادرات حوالي 3 مليون دولار والبضائع المستوردة تمثلت في المنتجات والمواد الغذائية³.

ولتطوير نشاط فرنسا التجاري في الجزائر عمدت إلى إنشاء خطوط السكك الحديدية فكان أول طريق في الجزائر سنة 1962 الرابط بين الجزائر والبليدة⁴.

• الأسعار: عرفت الجزائر جراء الإحتلال أزمات إقتصادية حيث ترتب عنه إرتفاع في أسعار الحبوب وضياع أملاك الناس وعقاراتهم، ولقد سجل ضباط الإحتلال إرتفاع في أسعار الحبوب خلال سنتي 1845/1846 نتيجة سوء المحصول الزراعي وغزو الجراد، حيث بلغ سعر القمح ما بين 24 و25 فرنك في مدينتي سطيف وسكيكدة وسعر الشعير تراوح بين 10 و15 فرنك⁵، وكانت سنة (1845/1847) أسوأ سنوات مضت فقد ظلت الأسعار ملتهبة سواء في الداخل أو الخارج، ففي شهر جويلية 1847 تضاعف سعر القمح حيث وصل إلى 40 فرنك أما الشعير فقد بلغ 35 فرنك، أما سنة 1848 فكانت قاسية على الأهالي حيث إرتفع سعر الحبوب فبلغ ثمن

¹ -الغالي الغربي وآخرون، المرجع السابق، ص-ص225-226.

² - صالح عباد، المرجع السابق، ص101.

³ - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص70.

⁴ -صالح عباد، المرجع نفسه، ص96.

⁵ -صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال، المرجع السابق، ص353.

القمح حوالي 37 فرنك، أما في سنة 1849 كتبت تقارير لاحظت إنخفاض في أسعار الحبوب نتيجة المحصول الجيد حيث بلغ سعر القمح حوالي 15 فرنك والشعير 7 فرنك¹.

● **الصناعة:** بعد الإحتلال الفرنسي للجزائر عرف القطاع الصناعي ركودا في السنوات الأولى للإحتلال فقد تم تدمير الصناعات التقليدية² بسبب منافسة الصناعات الأوروبية³، ضف إلى ذلك أنه على مستوى المواد الأولية أصبح إنتاج الجلود والأخشاب أكثر توجهاً نحو التصدير تحت ضغط التجارة والضرائب، كما إرتفعت المادة الأولية بالنسبة للحرفين وإنتزاعها لصالح الصناعة الأوروبية⁴ التي شرعت ترسل المنتجات المصنعة وتقدمها للإستهلاك الأوروبي⁵.

● المبحث الثالث: الهياكل القاعدية والمشاريع الاقتصادية

● بعد دخول الإحتلال الفرنسي أرض الجزائر بدأت الإدارة الإستعمارية تبحث عن آليات تحفظ وجودها في الجزائر ومن أجل تحقيق أهدافها العسكرية والإقتصادية وكذا والإستيطانية، وهو الأمر الذي جعل أولى انشغالاتها تتمحور حول انشاء شبكة من المشاريع التنموية.

أ/ شبكة المواصلات البرية والبحرية الفرنسية في الجزائر

1/ شبكة المواصلات البرية

إن عملية شق الطرق أولى العمليات التي قام بها الإحتلال الفرنسي حيث أجبر في المرحلة الأولى من الإحتلال على بناء شبكات من الطرق المحلية حول العاصمة وفي متيجة وعلى طول ساحل العاصمة، وذلك لغاية عسكرية بالإستعانة بمهندسين فرنسيين عسكريين بالإستعانة بالجنود والأسرى، وهذا ما أكدته مصلحة الجسور والطرق المؤسسة في وهران في أبريل سنة 1832⁶ والتي يفترض أن تقوم بمهمة شق ورصف الطرق ذات المنفعة العامة، ولكن نظرا لحالة الضعف

¹ - مجهول، التجارة مع بلاد فرنسا، جريدة النجاح، ع2، 1999 جوان 1937.

² - عبد اللطيف أشنهو، المرجع السابق، ص 244.

³ - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 105 .

⁴ - ينظر الملحق رقم 13.

⁵ - عبد اللطيف أشنهو، المرجع نفسه، ص 245.

⁶ - عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 160.

المالي والإداري التي عانت منها منعها من ذلك وهذا راجع للحكم الذي كان عسكرياً وكانت الأولوية فيه للعمل العسكري على العمل المدني¹، حيث أن الطرق البرية الأولى في العهد الإستعماري أنشئت وفق الإحتياجات العسكرية دون أخذ الإعتبار لمتطلبات القطاع التجاري وهذا كون المستعمرة تعيش حالة حرب ومقاومة شديدة، حيث إحتاج الإستعمار لتثبيت دعائمه وتحقيق ما يضمن له الإستقرار عدة سنوات الإنطلاق في المشاريع الإقتصادية والتجارية التي من أولوياته شق وتعبيد الطرق التي كانت غير معبدة ولا واضحة²، وبما أن الفرق العسكرية تحتوي على مجموعة من المهندسين التابعين لمصلحة خاصة كانت تعرف بالهندسة العسكرية وقد أوكلت إليهم مهمة إعداد خرائط طبوغرافية خاصة بمختلف مناطق الجزائر، وإعداد المشاريع الخاصة بالطرق البرية وذلك لتحقيق أهداف إستعمارية ومساعدة الجيش في عملياته التوسعية³، وبعد توسع الإحتلال طرأ تحول عام على الأوضاع في كل الجوانب خاصة الإقتصادية والإجتماعية، منها وظهرت الحاجة الملحة إلى تكيف الطرق مع هذه الأوضاع الجديدة بهدف تسهيل إنتقال الأشخاص والبضائع، إضافة إلى تسهيل مراقبة مختلف المناطق وبخصوص هذا الشأن أقيمت مصلحة خاصة بالطرق⁴، عرفت ب "مصلحة الأشغال العمومية"⁵، حيث أوكلت المصلحة مهمة شق وتعبيد شبكة الطرق الجزائرية إلى مصلحة فرعية⁶.

¹ - رضا حوحو، شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الإستعمار (1830/1914)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005، ص5.

² - رضا حوحو، المرجع السابق، ص 6.

³ - خديجة بختاوي، التحولات الإقتصادية الإجتماعية في عمالة وهران وأثرها في تدعيم سلطة الإستعمار (1870/1939)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحدث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران 2011/2012، ص216.

⁴ - المرجع نفسه، ص217.

⁵ - مصلحة الأشغال العمومية: هي المصلحة التي أقامها العسكريين اخدت تنظيم جديدا فإلى جانب المهندسين العسكريين نجد إدارات مدنية تعمل على دراسة المشاريع وتنفيذ مختلف البرامج المتعلقة التهيئة العمرانية، ترتبط مهامها إنطلاقا من القرارات الوزارية المتعددة ولها تنظيم إداري محكم يضم إدارات تقيم في فرنسا وهي خاضعة السلطة الحاكم العام.

⁶ - خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص217.

2/ إمتداد شبكة الطرق

كانت شبكة الطرق في الجزائر عام 1830 متكونة من ثلاث طرق رئيسية تنطلق كلها من مدينة الجزائر نحو إتجاهات مختلفة وكانت على النحو التالي:

- طريق الجزائر العاصمة – وهران أو الطريق الشمالي الشرقي: الذي يقطع السهول من الشرق والأجزاء المحيطة بجنال القبائل.
- طريق السلطان (الجزائر العاصمة - المدينة): يمر عبر سهول المتيجة والجانب الأيمن له واد الشلف ويعبر واد الشقة¹.

وما يشار إليه هو أن هذه الطرق أنشأت من قبل القبائل الجزائرية الخاضعة للإدارة التركية والممثلة في قبائل المخزن التي كانت تشرف على أمن وسلامة الطرق²، بالإضافة إلى اليد العاملة المكونة من المساجين المدنيين وأسرى الحروب ولم تكن هذه الطرق معبدة بإستثناء تلك التي تحيط بالمدن الأساسية، وبالتالي تقلصت الحركة التجارية هذا من جهة ومن جهة أخرى هذه الوضعية المزهرية لشبكة الطوق كانت داعمة للمقاومات الشعبية التي نشبت وعقبة في وجه توسوعات الإحتلال نحو الداخل³.

ففي بداية الإحتلال العسكري كانت كل الطرق طرق إستراتيجية تخضع إلى رقابة عسكرية فلم يتسنى للإدارة العسكرية تصنيف الطرق إلى سنة 1845 م، وهذا من أجل إعادة النظر إلى سلم أولويات الإدارة وكذا طبيعة الطريق كون هناك طرق إستراتيجية كبيرة، حيث أرادت الإدارة الفرنسية تغيير المفهوم من طرق إستراتيجية إلى طرق الإستغلال الإقتصادي، وهذا ما ناقشته المجالس

¹ - رضا حوحو، المرجع السابق، ص 10.

² - أحمد بحري، الجزائر في عهد البدايات دراسة للحياة الإجتماعية إبان الحقبة العثمانية، دار الكفاية، الجزائر، 2013، ج 2، ص 60.

³ - رضا حوحو، المرجع السابق، ص 05.

العامة¹ للمحافظات الثلاث: قسنطينة، الجزائر، وهران، لدى مناقشتها لمشاريع شبكات الطرق حيث كان التصنيف كالتالي:

• أ/ طرق إمبراطورية: والتي أصبحت فيما بعد طرق وطنية ومن بينها (الجزائر، البلدية، الأغواط، بئر خادم، بوفاريك، المدية، بوغار، الجلفة، والطريق الرابط بين سطور سكيكدة، الحوش، قسنطينة، باتنة).

- ب/ طرق إستراتيجية ومن أمثلتها: (المدية، الجزائر، مليانة، قسنطينة، الجزائر، قسنطينة)
- ج/ طرق إقليمية أو ولائية من بينها: (طريق وهران معسكر مرورا بغالامي «الكروم»، تحليلات، سيق واد الحمام) و (طريق وهران، سيدي بالعباس) و (طريق مسغانم، معسكر).
- د/ الطرق الريفية أو القروية: ومن أمثلتها طرق في الجهة الغربية (معسكر، سعيدة) (تيارت، غليزان) (تلمسان، سيدي بلعباس)².

كما أن عملية بناء شبكة الطرقات وتنظيمها مرت بمراحل قانونية من تنظيمها وتصنيفها و إنتقالها من طرق عشوائية أنشئت لأجل أهداف عسكرية إلى طرق ملكية وطنية، جاءت تنفيذا للأمر الملكي الصادر في 17 جانفي 1845، ومن ثم فإن أهم التعديلات التي أدخلت عليه شاهدها المرحلة الثانية على يد الإمبراطور نابليون الثالث³، وتمثلت في قانون عام 1864 وعام 1865 الذي صنف شبكة الطرق الجزائرية إلى خمس طرق ملكية، حيث اعتبر أن تصنيف

¹ - نفسه ، ص 06.

² - Alfred Legogt, De la colonisation Civile et militaire de l'Algérie, Imprimerie de, E, Dépée Sceaux (seine) paris, sans date, p 06.

³ - الإمبراطور نابليون الثالث: هولويس نابليون الثالث رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية (1848/ 1852) قبل أن ينقلب الحكم عليه ويعلن قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية في نوفمبر 1852 وينصب نفسه إمبراطور على فرنسا إلى غاية سقوط إمبراطوريته في 2 سبتمبر 1870، إشتهر بجملة من المحاولات بين إخضاع الجزائريين تحت السيطرة الفرنسية وبين محاولة إدماجهم تحت ما يسمى المملكة العربية، نظر: مصطفى عبيد ، "دراسة في رسالة الإمبراطور نابليون الثالث إلى المارشال بيليسي بتاريخ 6 فيفري 1863" ص-ص 13 - 14.

الطرق من خلال هذان المرسومين الطرق الرئيسية في الجزائر طرق إمبراطورية وعددها خمسة.

لتأتي المرحلة الثانية في عهد النظام المدني والجمهوري الذي رفع من عدد الطرق الرئيسية من خمسة ملكية إلى عشرة وطنية وكان هذا في 29 مارس 1879م، حيث أضيفت خمس طرق وطنية مما رفع من عدد الطرق إلى نفس التصنيف التي كانت تخضع إليه شبكة الطرق في فرنسا¹، أما في العهد المدني فقد صنف الطرق إلى ثلاثة أنواع وهي:

- أ/ طرق وطنية: منها (طريق الجزائر، قسنطينة) (طريق سكيكدة، بسكرة مرورا بقسنطينة) (طريق قسنطينة، تبسة).
- ب/ طريق العمالات: منها (الطريق الرابط بين ايقرت- الجبل الكبير، عبر الطريق الوطني الرابط بين الجزائر، قسنطينة) (طريق بجاية-سطيف).
- ج/ طرق ريفية: منها (طريق قسنطينة. عين البيضاء) (طريق سكيكدة-القل) (طريق غليزان، تيارت)².

• واما مايخص الجهة الجنوبية إهتم الفرنسيين في بادئ الأمر بالتعرف على القوافل الصحراوية القديمة وتحديددها بواسطة الحملات العسكرية والبعثات الإستكشافية التي كانوا يرسلونها إلى الجنوب، وعن طريق دراسة كتب الرحالة العرب الذين جابوا الصحراء وكتبوا عنها كابن بطوطة والإدريسي وابن حوقل وابن خلدون والحسن الوزان والبكري وغيرهم من الرحالة³، فمن درس هذه الطرق وتعرف عليها نجد "قودراي الذي إهتم بعلاقات تلمسان الزيانية مع بلاد السودان من الناحية التجارية "وأوردبلان الذي كتب عنها دراسة هامة ووضع لها خريطة عامة عامة وأوردها على الشكل التالي :

¹ -Louis Avignon ,La France en Algérie, librairie ,hachette, paris, 1893, p 239.

² -عدة بن داهة، المرجع السابق، ص165.

³ -يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص-ص64-75.

- طريق وهران وأرزيو إلى تمبوكتو: يمر هذا الطريق على خير ومشيرة وعين الصفراء ويتبع مجرى وادي زوفانة إلى إيجلي، حيث يلتقي بطريق فاس إلى تمبوكتو.
- طريق مدينة الجزائر إلى تمبوكتو: ويمر هذا الطريق على البلدية، بوغار، الأغواط، وغرداية، والقليعة، وعين صالح وأكابلي، حيث يلتقي بطريق توات إلى تومبكتو.
- طريقة سكيكدة إلى تومبكتو: ويمر هذا الطريق على قسنطينة، بانتة، بسكرة، تقرت، وورقلة، ويستمر حتى يصل السودان ثم تومبوكتو.

_ ولهذا تمثل هدف الفرنسيين من دراسة هذه الطرق في:

- تسهيل عمليات تنقل قواتهم العسكرية وتوفير ظروف إستقرارها.
- ربط مستعمراتهم المختلفة ببعضها البعض في الشمال والغرب وفي الوسيط.
- خدمة التجارة الفرنسية وفتح الأبواب لها في كل أسواق فرنسا¹.

2 / شبكة المواصلات البحرية

ترميم الموانئ وإعادة هيكلتها:

حفاظا على الحركة التجارية وإستمرار حركتها وتوسعها أولت الإدارة الفرنسية أهمية قصوى للموانئ وأنفقت أموال ضخمة لمصالحها، وبفضل شبكة الطرق البرية والسكك الحديدية الكثيفة التي تربط بين مناطق الإنتاج وموانئ التصدير إزدادت أهمية الموانئ، وهو ما أثر بالإيجاب على حركة الصادرات الواردات فبلغت قيمتها أكثر من 9 مليار فرنك فرنسي سنة 1928²، وهنا سنعرض ذلك بالتفصيل بأخذ نموذجين من موانئ الجزائر والتي تم ترميها وإعادة صياغتهما نحو الأفضل خدمة للإقتصاد الفرنسي.

¹ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين (ثورات القرن التاسع عشر)، ط خ،

البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ج1، ص320.

² -Lbilard، Les ports et la navigation n de l'Algènie، Libraire la vise Alger,1930 , p

• ميناء فيلب فيل سكيكدة: للإشارة تعد فيلب فيل مدينة إستيطانية وقد إعيد بنائها من طرف الفرنسيين في 1838 على ضفاف خليج أسطورة¹، والتي كانت هي الأخرى مسرحا نشيطا لتبادل التجاري منذ القدم ولم تظهر أهمية هذا الخليج إلا في النصف الأول من القرن التاسع عشر بعد إستيلاء الفرنسيين على إقليم قسنطينة².

وكان ميناء سكيكدة³ عبارة عن مرفئ بني من أعمدة عديدة حيث تتمكن السفن الرأسية القيام بعملية التفريغ مباشرة، فمن المشاريع الفرنسية الإنشائية والترميمية التي مست ميناء سكيكدة مشروع "دي مارك" عام 1843 و"مشروع بونرو" إقترح عام 1871⁴، أما المشروع النهائي فقد تمت الموافقة عليه عام 1860 من طرف الهيئات المختصة وشمل هذا المشروع مايلي:

• بناء حوض مائي من الناحية الشرقية وحاجز أفقي لغلق الحوض المائي وإنشاء ميناء مؤقت وكذلك بناء حاجز الأكبر الممتدة على طول 1400 متر، وبناء حاجز القصر الأخضر وبصفة نهائية المساحة الأمامية للميناء، حيث إنطلقت الأشغال عام 1861 وبلغت تكلفتها 12,000,000 فرنكا، ولما إكتمل إنشاء الميناء تقريبا عام 1876 فتح في وجه الملاحة البحرية وتم ربطه بأهم المدن بواسطة خط حديدي لنقل السلع والبضائع إلى مختلف الجهات الشرقية⁵.

• ميناء عنابة: يعد ميناء عنابة⁶ من أهم الموانئ في شمال إفريقيا منذ القدم وهذا راجع لمكانه وموقعه الإستراتيجي، إذ يطل على السهول الزراعية كما أنه قريب من الثروات كالحديد

¹ - الشيخ لكحل، الإمتيازات الإقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال القرن السادس، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية الإجتماعية، ع11، جامعة جيلالي اليابس سيدي بالعباس، جوان 2015، ص19.

² - De Marcilly, Notice sur les vestiges de l'occupation dans le cercle de philo pp éveillé R.S, À, C Paris, 1853, p 21.

³ - ينظر الى الملحق رقم 15.

⁴ - رشيد علاب، تخدم خدمات الموانئ بإستخدام نماذج صفوف الإنتظار حالة المؤسسة المينائية سكيكدة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التيسير، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2006 / 2007، ص127.

⁵ - توفيق صالح، المرجع السابق ص-ص 188-189-191.

⁶ - ينظر الملحق رقم 16.

والفوسفات، وقد نال ميناء بونة إهتمام العديد من المهندسين الفرنسيين وذلك من خلال مجموعة المشاريع الإستثنائية والترميمية التي طبقت عليه¹، والتي وتمثلت في:

- مشروع جيروم بريطانيا: وهو مخطط فرنسي جاء لتوسيع ميناء بونة والذي كان طوله يبلغ حوالي 3 كلم.

- مشروع دانتان فاكاردو: لم يسلمان دانتان وفاكارو هذا المشروع إلا في 19 فيفري 1885 وطبق هذا المشروع نهائيا بعد أن بدأت أعمال المهندسين سنة 1805 وتمثلت الإنجازات فيما يلي:

إقامة مدخل وأرضية للميناء بالإضافة إلى سطح ذو مساحة 70 هكتار وإقامة كذلك واجهة للميناء وتكوي مرسين، المرسى الأول والذي يبلغ طوله حوالي 700 متر مربع بدائرة قطرها 270 متر والمرسى الثاني يقع في الجنوب ويمتد من الشرق إلى الغرب على حدود مرسى بابيول، وإقامة واجهة للميناء يبلغ عمقها حوالي 7,50 متر وعرضها 56 متر محاطة بجدار عمقه 6 أمتار².

هذان نموذجان عن المشاريع الترميمية الخاصة بالموانئ التي تم ذكرها ألا وهي ميناء عنابة وميناء فليب فيل سكيكدة وهذا كله لتفعيل الحركة التجارية، مما أدى السلطات الإستعمارية الى إنفاق مبالغ مالية ضخمة فقد جهزت حوالي عشرون ميناء على طول السواحل الجزائرية إختلفت من حيث إستعمالاتها وكان أهمها على غرار ما تم ذكره:

- ميناء وهران: من أهم الموانئ بالمنطقة الغربية ساهم الإسبان في توسيعه عند إحتلال وهران وقاموا بتدعيم أرضيته على سواحل وهران.

- المرسى الكبير: يقع غرب وهران على بعد 8 كلم ويمثل البوابة الرئيسية لوهران³.

¹ - سعيد دحماني، بونة إلى عنابة تاريخ تأسيس قطب حضري، منشورات بونة، الجزائر، 2009، ص 121.

² - محمد جندلي، عنابة في سياق التاريخ وعمق الجغرافية في العصر الحديث، ط1، منشورات بونة، ج2، ص 80.

³ - يحي بوعزيز، ميناء المرسى الكبير والنشاط التجاري الفرنسي الإنجليزي (1732/ 1754) دفاتر التاريخ المغربية، ع01، جامعة وهران، الجزائر، 1987، ص61.

• ميناء ومستغانم: ويمثل ملجأ السف الصغيرة يقع على مرتفع صغير في الجنوب الشرقي من وهران ويبعد عنها ب 72 كلم¹، وتصدر وهران وعنابة قائمة الموانئ الجزائرية من حيث عدد البواخر الداخلية والخارجية حوالي 32,000,000 طن وذلك راجع لضخامة الإنتاج الزراعي والصناعي. وفيما يخص ميناء عنابة ففي سنة 1927 بلغت عدد البواخر الداخلية والخارجية حوالي 7300 باخرة أما الحمولة فقد قدرت بحوالي 4 مليون طن، وموانئ بني صاف ومستغانم بجاية وجيجل، فقد بلغت عدد البواخر الداخلية والخارجية حوالي 6800 باخرة وبحمولة تفوق 5 مليون طن، ونجد أيضا عدد البواخر الداخلية والخارجية في كل من ميناء المرسى الكبير وميناء شرشال وتيبازة وتنتس والقالة بحوالي 7800 باخرة وبحمولة تقدر بحوالي 5000 ألف طن².

ومن خلال ماتم تقديمه نلاحظ أن موانئ عنابة والجزائر وهران تحتل المراتب الأولى من حيث عدد البواخر والحمولة أيضا، فقد كان ميناء الجزائر همزة وصل بين المناجم الجزائرية والموانئ الفرنسية الكبرى كمرسيليا³، ففي عام 1888 كان الوزن المنزل والمحمول عبر مختلف الموانئ الجزائرية حوالي 2 مليون طن وإرتفع الى حوالي 4,2 مليون طن عام 1904⁴، ووصل سنة 1927 إلى حوالي 41,500,000 طن فيما بلغ عدد البواخر الداخلية والخارجية خلال هذه السنة حوالي 36500 باخرة⁵.

• تنظيم السدود المائية

¹ - أحميدة عميراي، الجزائر في أدبيات الرحالة والأسر خلال العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص101.

² - Lbilard.op.cit p 8

³ - Grmesg saint، Lé économieAl gé renne، Tmp.pCu a chaîne Al ger, 1955, p 233.

⁴ - René lesohs , porommpren Dre T imprimerieVictor Heitz paris,1937, p 131.

⁵ - Lbid, p 08.

نظرا لظروف المناخية وتذبذب سقوط الأمطار ولما كانت أودية الجزائر تكون جافة في الصيف فإن السلطات الإستعمارية لجأت إلى حل مشكلة بناء السدود والحواجز المائية، ففي الفترة الممتدة بين 1860 إلى 1880 م بنيت حوالي 10 سدود خاصة في الشمال الجزائري¹.

ومن أهم الإنجازات الإستعمارية في هذا المجال نذكر مايلي:

- سد غريب: يبلغ إرتفاع حاجزه المائي 65متر وسعة تخزينه 225 مليون مكعب من المياه وهو مخصص لسقي 30 ألف هكتار.
 - سدود الفضة: يبلغ إرتفاع حاجزه المائي 89 متر وسعة تخزينه 73 مليون متر مكعب من المياه وهو مخصص لسقي 18 ألف هكتار.
 - سد بني بهدل: يبلغ إرتفاع حاجزه المائي 54 مترا وسعة تخزينه 73 مليون متر مكعب من المياه وهو مخصص لسقي 12 ألف هكتار.
 - سد بوحنيفة: يبلغ إرتفاع حاجزه المائي 54 مترا وسعة تخزينه حوالي 73 مليون متر مكعب من المياه وهو مخصص لسقي 20 ألف هكتار.
- هذا إضافة إلى سدود أخرى أقل حجما كسد شرفة على وادي سيق الذي يبلغ سعة تخزينه حوالي 12 مليون مكعب وبتكلفة قدرت ب 2963000 فرنك فرنسي، إلى جانب فرقوق 30 مليون مكعب، وسد ثلاث 750 ألف متر مكعب، سد ماقون مليون متر مكعب، سد حمير 14 مليون متر مكعب، سد مراد 830 ألف متر مكعب، سد زردازة، سد الشرقية... إلخ، وقد بلغت سعة السدود الجزائرية خلال القرن العشرين حوالي 800 مليون متر مكعب².

ج/ البنوك المصرفية بنك الجزائر 1851م أنموذجا

¹ - عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 85.

² - نفسه، ص-ص 86-87.

توافد على الجزائر أعداد هائلة من المستوطنين وبالتالي عملت الإدارة الفرنسية على توفير الظروف الملائمة لإقامتهم، وذلك من خلال توفير مؤسسات مالية ساهمت في دعم المشاريع الإستطانية والإقتصادية بمختلف القروض المدعومة من أجل توسيع مجال الإستثمارات¹. لجأ الإستعمار الفرنسي إلى السيطرة الإقتصادية بواسطة القروض التي تعد مصدر تمويل قصد إستغلالها في إمتلاك الأراضي وغيرها من الإنجازات²، ولتحقيق ذلك أسست مصرفية واول بنك بالبلاد بنك الجزائر الذي ظهر في 1851³ بعد فشل تجربة إنشاء بنك مصرفي سنة 1848 ولم يتطور بفعل أحداث ثورة 1848 بفرنسا، وما نتج من أوضاع إقتصادية قلت موارده⁴ لكن تأسس مصرف جزائري من جديد جعل دوره كبيرا في عملية الإستيطان وإن بدأ رأس ماله ب 3 ملايين فرنك، ولكن سرعان ما إرتفعت القيمة المالية إلى 10 ملايين فرنك وذلك بموجب القوانين المتعاقبة على تحسينه، نذكر منها قانون 20 أوت وقانون 30 سبتمبر 10 وقانون نوفمبر 1870، وقد تم رفع الحد الأقصى لإصدار الأوراق النقدية من طرف هذا البنك إلى 48 مليون فرنك، وبهذا أسهم في تخصص منح القروض الزراعية للمستوطنين من أجل شراء الأراضي وإنشاء مخازن للحبوب، مما أدى إلى إقبال عدد كبير من المعمرين على الإنتاج الفلاحي خاصة من الحبوب وأخرج فرنسا من أزماتها، وكذلك إقبال العديد من الشركات للإستثمار بالجزائر أمثال شركة الخبرة والمقطع والشركة الجزائرية العامة ويفضل القروض التي منحت لها، فقد إستطاع المستوطنين تمويل إستثماراتهم وبشكل أساسي إمتلاك الأراضي فسيطروا على الوضع

¹ -العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر "الجزائر وتونس المغرب الأقصى"، مكتبة الأنجلو المصرية، 1933، ص138.

² -التميمي، الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي، فلسطين)، دراسة تاريخية مقارنة، المجلس الوطني لثقافة والفنون والأدب، 1983، ص63.

³-Selentif، la colonisation officiel et crédit A gricole en Al gerie ,Alger, Imprimerie Minerva, P13.

⁴ - عبد اللطيف أشنهو، المرجع السابق، ص-ص129-131.

الاقتصادي، وهذا بفضل القطع النقدية التي كان يصدرها للتدوال وأضحى المصدر الوحيد الذي يمنح رؤوس الأموال للتجار رسمياً للقادرين على تسديد ديونهم¹.

د /الشركات الرأسمالية الفرنسية في الجزائر المستعمرة

1/أهم التشريعات القانونية المدعومة للشركات الإستثمارية بالجزائر:

أوكلت الحكومة الفرنسية في العهد الإمبراطوري الشركات الإستثمارية من أجل تحقيق الإستيطان الأوربي بالجزائر، حيث أصدرت لها الإدارة الإستعمارية ترسانة من القوانين والقرارات ولعل أبرزها نذكر:

- مرسوم 8 أبريل 1857: نص على إنشاء شبكة للسكك الحديدية للعمليات الثلاث والهدف من هذا المرسوم كان إحياء المناطق المعزولة النائية خاصة التي بها الأراضي الزراعية، كما ساهم في تنشيط التجارة بربط المناطق المتباعدة عن بعضها البعض² ومنها تشجيع للحركة الإستطانية وتوسيع الشركات الرأسمالية في حركتها الإستثمارية.
- مرسوم 26 أبريل 1853: أصدره نابليون الثالث وفيه حصلت الشركات الإستثمارية على حصص من هكتارات الأراضي الصالحة للزراعة.
- قانون 20 جوان 1860: إستطاع هذا القانون حل النزاع القائم بين شركات السكك الحديدية الراغبة في الإستثمار بالجزائر³.
- مرسوم 12 مارس 1864: تحصلت بموجبه المؤسسات المالية على قروض من أجل الإستحواذ على الأراضي الخصبة، كما إستطاعت هذه الشركات الحصول على المزيد من الإمتيازات من خلال مراسيم أخرى وهي قرار 4 مارس 1867 وقرار 1 جوان 1869.

¹ - احميدة عميراي، المرجع السابق، ص42.

² - رضا حوحو، المرجع السابق، ص-ص65-66.

³ - عبود ع، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض (1830/ 1899) القطاع الوهراني أنموذجاً رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 2013/ 2014، ص89.

- قانون السوق الحرة 17 جويلية 1867: نص هذا القانون على أن المنتجات الأجنبية الواردة إلى الجزائر تخضع لنفس القوانين التي تعامل بها لو دخلت إلى فرنسا، ويعني هذا السلع الجزائرية كأنها سلع فرنسية وهذا الفعل يشجع المستثمرين على استثمار رؤس أموالهم بالجزائر¹.
- 2/ الشركات الرأسمالية: عقدت الإدارة الإستعمارية الكثير من عقود الإمتيازات والبيع مع الشركات الرأسمالية والمؤسسات التي سميت آنذاك بشركات الإستيطان الكبرى، حيث أن تلك المؤسسات الإستثمارية قامت مقام الدولة الفرنسية في العمليات الإستطانية المختلفة، إلا أنها كانت تخضع لدفتر شروط الدولة الفرنسية في العمليات الإستطانية المختلفة إلا أنها كانت تخضع لدفتر شروط ولعل من بين هذه الشركات التي توجد بالجزائر نذكر:
- شركة المزرعة التجريبية الإفريقي: منحتها الإدارة الإستعمارية مايقارب 1000 هكتار عن طريق الإمتيازات مقابل 1 فرنك فرنسي للهكتار الواحد سنويا، كما إشتطت عليها جلب مزارعين بدون ضمان منها وتوزيعهم على حوالي 500 هكتار وعملت الحكومة على تأمين الحماية، ولعل هذا الحرص من فرنسا بتقديم مساعدات من شأنه أن يشجع الشركات الإستثمارية الأخرى كما أنه يوفر نفقات مالية للخزينة المالية الفرنسية².
- شركة الإتحاد الفلاحي إفريقيا: حازت على أراضي بمساحة 3059 هكتار من أجل تشيد بلدية لا يقل عدد أسرها 300 أسرة أي مايقارب 1800 إلى 2000 نسمة، ولقد تعهدت بالتزام الشروط المنصوص عليها في العقد
- الشركة المدنية للرهبان: بتاريخ 11 جويلية 1843 إستحوذت هذه الشركة على حوالي 1020 هكتار من أراضي زراعية متواجدة بمنطقة سطوالي.

¹ - حلومي عق: جغرافية الجزائر (طبيعية، بشرية، إقتصادية) سوريا، مطبعة الإنشاء، 1968، ص310.

² - بن يوسف تلمساني، ملكية الدومين وتطوير الإستان الفرنسي في الجزائر (1830/ 1870)، رسالة ماجستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013/ 2014، ص234.

- شركة مناجم واد المرحلة: بمقتضى مرسوم 20 نوفمبر 1864 تم الحصول كل لافالي la valle وباردوني Bardoni على إمتياز أرض مساحتها 86 هكتارا و82 أرض ممتدة بين واد الشقة وواد المرحلة بالمدينة مقابل 1 فرنك فرنسي للهكتار الواحد سنويا¹.
- شركة جيفوار السويسرية: تأسست عام 1853 من طرف «سوتي دي بورقار» كان الهدف من إنشائها الحفاظ على وكلاء سويسرا وضمان لهم الإقامة الدائمة مع إنشاء مستعمرة ألمانية سويسرية كبيرة في الجزائر²، وقد إستطاعت هذه الشركة على الحصول على 20 ألف هكتار من الأراضي الزراعية من طرف الإدارة الفرنسية سنة 1853 م والتي كانت متواجدة بسطيف برأسمال قدره 350,000 فرنك، وكان المطلوب من أصحاب هذه المؤسسة بناء عشرة قرى تقدر مساحة كل قرية ب 200 هكتار وإستقر بها حوالي 500 أسرة من مهاجري سويسرا³، وقد تمكنت الشركة فيما بين سنتي 1862 1863 الحصول على مايقارب 160000 هكتار من أروع الغابات لإستغلالها لمدة 90 سنة بصفة نهائية لحوالي 30 مستفيدا⁴، كما إستحوذت هذه الأخيرة خلال مدة عشر سنوات بسطيف على 281 هكتار ومن خلالها تم خلق عشر مناطق من 200 هكتار لكل وحدة وأسكنت فيها 956 مستوطنا أوروبا ، هكذا إستحوذت الشركة على الأراضي دون دفع الضرائب لسلطة الإستعمارية⁵، وبهذه السياسة البرغماتية تمكنت الشركة وخلال النصف قرن من تواجدها في الجزائر من تحقيق مردود مالي سنوي ضخم عن طريق تطوير مجال التعمير البشري ، حيث إرتفع رصيدها من 321,920 فرنك سنة 1870 برأس مال

¹ - بن يوسف تلمساني، المرجع السابق، ص-ص 234-235.

² - Djilali sari, la dépossession de fellah (1830-1962) Alger, enage edition, p31.

³ - أحميدة عميراي، المرجع السابق، ص-ص 58-59.

⁴ - شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبدايات الإستعمار 1827/ 1871، ج1، الجزائر، دار الأمة، ص-ص 630-733.

⁵ - أحميدة عميراي، المرجع السابق، ص59.

عقاري قدر ب 350,000 إلى 13,369,000 فرنك في عام 1929 م ويرأس مال عقاري بلغ 50,000,000 فرنك¹.

• الشركة العامة الجزائرية: تأسست بموجب إتفاقية 1863² في فرنسا "شراكة البنك القرض العقاري الفرنسي الجزائري" وشراكة السكك الحديدية "باريس-ليون-المتوسط الجزائر على رأسها كل من "فريمي" و "وتالابور" وإهتمت الأشغال العمومية والعمليات الفلاحية والصناعية والتجارية³، وقد مثلت هذه الشركة المالية بالجزائر من طرف المدير (Hautement هوثمان بمدينة الجزائر العاصمة⁴ وفي البداية حصل مستثمروا هذه المؤسسة على دعم من الحكومة الفرنسية فيما بين 1865 / 1871 من أجل تكوينها، وذلك عن طريق منحها 100 ألف هكتار موزعة على العملات الثلاث 6,000 هكتار نواحي وهران 45,009 هكتار بالجزائر الوسطى 48,500 هكتار في قسنطينة، وتدفع فرنك واحد للهكتار الواحد على مدار 50 سنة ، كما منحتها الدولة الفرنسية قروض ب100 مليون فرنك فرنسي تدفع فيما بعد بنسبة 5,25 ٪ مع حرية التصرف في الأراضي وإيجار وبيع أو إستغلالها، وهذا من أجل بناء قرى إستطانية للوافدين على الجزائر.⁵

والجدير بالذكر حصول الشركة على 100 ألف هكتار (أراضي زراعية، وأراضي للرعي، غابات، مستنقعات) من طرف الدولة الفرنسية، فكان الواجب عليها القيام بعمليات لإستصلاح الأراضي وتجفيف المستنقعات وإستغلالها من أجل زراعة القطن، لكن الذي حصل إستيلاء أصحاب الشركة

¹ -أحميدة عميراي، المرجع السابق، ص60.

² - شارل أندري جوليان، المرجع نفسه، ص715.

³ -La société générale Algérien et paris, Imprimerie central des chemins de fer, p 07.

⁴ - إيلال د ن، إقليم التيطري دراسة إقتصادية (1830 / 1900)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، 2014، ص261.

⁵ -أ حميدة عميراي، المرجع السابق، ص60.

على مساحة 89,000 هكتارا من أغصب الأراضي في عمالة قسنطينة أقيمت لها فروعاً في الجزائر عنابة وهران وقسنطينة¹.

• شركة الخبرة والمقطع: ظهرت سنة 1864 في مقاطعة وهران وترأسها رجل أعمال من باريس إسمه «كاهن»، وقد غطت شبكتها المصرفية تديجياً أغلب مراكز الريف وحتى المناطق شبة الحضرية²، وقد أنشأت بهدف إقامة تجارب في زراعة القطن وتطويره في الأراضي الرطبة³، منحها الإدارة الفرنسية في 21 جويلية 1864م مساحة عقارية قدرها 24,1000 هكتارا، منها مساحة 15,320 هكتار أراضي زراعية و 8,780 هكتار غابات وأراضي فلاحية تنحصر بين أرزيو ومستغانم⁴، وكان المطلوب منها بناء سد الهبرة وتجفيف سد المقطع و إعادة بناء قنوات السقي فيه، وفي المقابل لها حق التصرف في سقى أراضيها حيث إستطاعت هذه المؤسسة ان تقي بعهودها مع الحكومة الفرنسية، مما أدى بمنها بمنح المزيد من الأراضي الخصبة فيما بين (1867- 1869) قدرت ب 6000 هكتارا في مقاطعة الجزائر (المدية، مليانة،..) و 4500 هكتار بمقاطعة وهران وتلمسان غليزان، أما في مقاطعة قسنطينة بلغت المساحة 89500 هكتار موزعة بين عنابة عين البيضاء قالمة⁵.

• شركة جمعية الغابات: تحصلت هذه الجمعية على 60,000 هكتارا من الأراضي الغابية لمدة 60 عاما، وكان الهدف من تأسيسها هو تهجير العنصر الأوروبي وتوطينهم لكنها لم تقع وظيفتها، وراحت تخدم مصالحها، إذ باعت أراضيها إلى 30 مستوطنا أوروبا رغم أنها ليست ملكها⁶ بمقتضى هذه السياسة سيطر المستوطنين على نصف مليون هكتارا من الغابات والشركات

¹ - بن يوسف تلمساني، المرجع السابق، ص 236.

² - Djilalis, La, s, la déposes, de possèom de fillah (1830 -1962), alger, enage, p25- 26.

³ - الجيلاني ع.ر.ب.ن.م، تاريخ الجزائر العام 1837 إلى 1962، ج5، دار الأمة، 2014، ص34.

⁴ - Djilalis, p26.

⁵ - صالح عباد، المرجع السابق، ص 27.

⁶ - محمد سماتي، الأمة الجزائرية نشاطها وتطورها، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 169.

الرأسمالية 600 ألف هكتار، أما السلطات السلطات الإستعمارية فلقد استحوذت على 1,002,292 هكتارا من الغابات الجزائرية خلال القرن التاسع عشر¹.

لقد نجحت فرنسا في تمرير حملتها على الجزائر بداية بمشروعها الإستيطاني والإستغلالي وإتضح ذلك من خلال نهبها المباشر لخزينة القصبية، ولتأمين تواجدها بالجزائر باشرت في إصلاح البنية التحتية وإنجاز جملة من المشاريع والإستثمارات بناء على ما استغلته من موارد طبيعية وبشرية خدمة لها ولمستوطناتها على حساب الجزائريين.

¹ -صلاح حمير، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830 / 1930)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 1914، ص200.

الفصل الثالث

إنعكاسات السياسة الفرنسية
الإقتصادية على الجزائر المستعمرة

هذا الفصل الأخير عنوانه بـ " إنعكاسات السياسة الفرنسية الإقتصادية على الجزائر المستعمرة"،
وضمنه ثلاث مباحث، جاء المبحث الأول بعنوان " التداعيات على المجتمع الجزائري والإقتصاد
الأهلي"، وتناولنا في المبحث الثاني " التداعيات على المجتمع الأوروبي والإقتصاد الإستيطاني"،
لنختم بالمبحث الثالث والأخير تحت عنوان: " ردود الفعل الجزائرية على السياسة الاقتصادية
الفرنسية".

المبحث الأول: التداعيات على المجتمع الجزائري والإقتصاد الأهلي

أولاً: هدم البنية الإجتماعية والإقتصادية للشعب الجزائري

- كان المجتمع الجزائري مجتمعا رعويا، الأرض جزء من حياته وسر بقائه ووجوده، وفي الريف يعيش معظم سكان الجزائر، فالبناء الإجتماعي في الجزائر سيطرت عليه القبيلة، حتى أن مقاومة الإحتلال الفرنسي كانت منظمة على أساس قبلي¹، لذلك إرتأت الإدارة الإستعمارية إلى ضرورة تفنيت القبيلة²، التي رأت فيها العامل الأساسي الذي يحفظ التوازن الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع الجزائري³.

- حسب عالمة الإجتماع الجزائرية البروفيسور مغنية الأزرق أن الدافع الإقتصادي للغزو الفرنسي للجزائر يفسره تلك السياسات الإستعمارية المتعددة ذات الأثر البعيد المدى على البنية الإجتماعية المحلية للمجتمع الجزائري، فغاية سلطات الإحتلال هو تحويل الجزائر إلى سوق جديدة للسلع الفرنسية ومستعمرة إستيطانية بإمتياز، وسبيل ذلك هو تدمير نظام الملكية

¹- سلمة مجبري، حسان مجبري، "تاريخ القبيلة في الجزائر بمفهوم خلدوني"، مجلة تاريخ العلوم، ع5، ص328.

²- القبيلة: ذكرها ابن منظور بإسم القبيل وهي جماعة من الناس قد يكونون من نحو واحد، عددهم من الثلاثة فصاعدا من قوم شتى كالزنج والروم والعرب، كما يرى ابن خلدون أن التجمع القبلي في أماكن معينة، إنما هو أمر فرضته الحاجة إلى الإستمرار في الحياة وأن اجتماعهم هذا لم يكن إلا من أجل التعاون لتحصيل القوت والضروريات من أجل البقاء، وأن الحياة في ظروف طبيعية قاسية قد وحدث بينهم تتمثل في دفع الخطر الذي قد يتعرضون له وصد المعتدي، أو القيام بغارات على مناطق أخرى لتأمين سبل العيش. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، م11، لبنان، 1979م، ص541.

ينظر كذلك: سعيد فالح الغامدي، البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية، المكتب الجامعي الحديث، ط5، مصر، 1990م، ص07.

³- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص144.

الجزائري بسن قوانين ومراسيم لهذا الغرض¹، ولعل أخطرها هو القرار المشيخي لعام 1863 م السيناتوس كونسلت².

- إن الهدف الرئيسي لقرار السيناتوس كونسلت (Sénatus-Consulte) هو وضع حد للملكية الجماعية، وإنشاء ملكية فردية، مع تثبيثها بسندات غير قابلة للطعن وبذلك أصبح الخطر يكمن في تحول سلطة الجماعة التي لم تعد من حقها النظر في المنازعات بين أفراد القبيلة وتسويتها إلى سلطة الإحتلال، ومن ثمّ تمكين الفلاحين الجزائريين من بيع أراضيهم بسهولة للمعمرين وصولاً في النهاية إلى تفكيك القبيلة وبالتالي تحطيم البنية الاقتصادية للشعب الجزائري وضرب وحدته³.

- بموجب هذا القانون تم تحديد أراضي القبائل الجزائرية وتقسيمها إلى دواوير والتي قدر عددها بـ 372 مأهولة بـ 1.07366 ساكن، على مساحة تقدر بـ 6.883.888 هكتار، تم تقسيمها إلى 667 دوار⁴، ففي منطقة الأوراس نجح قانون السيناتوس كونسلت في تقسيم عرش غسيرة إلى عدة قبائل إمتدت من الجنوب إلى الشمال عبر الوادي الأبيض، ونفي سكان فلوس (غوفي) إلى منطقة تبسة والقيام بعملية جرد وإحصاء لمالكي غابات النخيل بقرية غوفي في سنة 1863م⁵.

¹ - مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، تر: سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، لبنان، 1980 م، ص ص 50-52.

² - داهة بن عدة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 م، المؤلفات للنشر والتوزيع، ج2، ط1، الجزائر، 2013م، ص28.

³ - إسماعين بن عبد الله، "قراءة في القرار المشيخي الصادر في 22 أبريل 1863م"، مجلة قرطاس، م10، ع2، 2022م، ص82.

⁴ - عبد الكريم حرمة، "القوانين العقارية الفرنسية في الجزائر ودورها في تسهيل مصادرة الأراضي وتشجيع الحركة الإستيطانية -قانون كونسيلت 1863م أنموذجاً"، دورية كان التاريخية، ع60، 2023م، ص170.

⁵ - جمعة بن زروال، "المجتمع في منطقة غسيرة وأحمر خدو من خلال قانون سيناتوس كونسلت 1863م دراسة (تحليلية-إحصائية -نقدية)"، مجلة الإحياء، م19، ع22، سبتمبر 2015، ص698.

- نتج عن قانون سيناتوس كونسلت 1863م مصادرة أملاك وأراضي ونخيل كل من قبيلة مشونش، غسيرة، الدرمن، بني ملكم والإستيلاء على المحاصيل الزراعية كالقمح والشعير مما أدى إلى إرتفاع أسعار الحبوب ونذرتها في بعض المناطق وهذا ما أثر سلبا على سكان الجبال والصحراء، واستيلاء الجيش الفرنسي على: (بغال - ماعز - بقر - خيل) قبيلتي أولاد داود وبني بوسليمان وفقدان بعض القبائل لأكثر من ثلث ثروتها الحيوانية¹

تغيرت البنية العرقية والقبلية للمجتمع الريفي الجبلي بأحمر خدو بدخول قبائل أخرى تمازجت مع بعضها وحوصرت جغرافيا في مناطق معينة مثل قرية مشونش وقرية غوفي التي أصبحت منطقة مختلطة من عدة قبائل وأعراش، ومن إنعكاسات قانون السيناتوس كونسلت حرق وتدمير قلاع الذخيرة والمؤونة بجبال أحمر خدو، وغسيرة وبني بوسليمان مما أدى إلى القضاء على المورد الإقتصادي لمنطقة الأوراس².

- خضعت قبيلة أولاد خليف بتيارت لقانون السيناتوس كونسلت (Sénatus - Consulte) بتاريخ 20 نوفمبر 1863 م لإمتلاكها مقدرات إقتصادية من قمح وشعير وموارد مائية هامة، وكذلك قبيلة أولاد عابد التي تمتلك حوالي 2000 هكتار قسمت إلى دواوير تمهيدا لإقامة مستوطنات للأوروبيين³.

- طبق قانون السيناتوس كونسلت على منطقة الجلفة، حيث تم تحديد أراضي قبائل الجلفة وسلبها من أصحابها ثم منحها للشركات الرأسمالية الكبرى، أدى ذلك إلى القضاء على حرفة الرعي وللاستنزاف المنظم لقطعان الماشية بالمنطقة مع نزوح سكان المنطقة نحو المدن التي لم يجدوا

¹ - نفس المرجع السابق، ص 698.

² - نفسه، ص 699

³ - مصطفى عتيقة، "واقع تطبيق القوانين الإستعمارية الفرنسية في منطقة تيارت - قانون سناتوس كونسلت 1863م أ نموذجا"، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، ع2، أبريل 2022م، ص ص 354 - 355.

فيها الغاية والبدل الأنسب. وهذا بعد آخر من أبعاد السياسة الفرنسية¹. وفي مقاطعة الجزائر بعد تطبيق السيناتوس كونسيلت أصبح متوسط نصيب العائلة الواحدة لا يتعدى خمسة أو ستة هكتارات وهي مساحة لا تكفي لتلبية الحاجيات الغذائية للعائلة الجزائرية، بينما إختفت أراضي الرعي في بعض المناطق².

بموجب هذا المرسوم تقطعت الأرض القبلية إلى دواوير وبلديات³، وبالتالي طرأ تحول على المجتمع الأهلي نتيجة السياسة الإستعمارية حيث بدأت العائلات الكبيرة تفقد حجمها بالتدرج⁴، فقد صرح وزير الحربية راندون (Randon) في رسالة للحاكم العام ماكماهون (Mackmahon) يوم 21 مارس 1866م جاء فيها مايلي: "يجب تكثيف الجهود لإتباع سياسة متحفظة وحكيمة هدفها إبطال النفوذ الذي تتمتع به العائلات الجزائرية منذ أجيال عديدة"⁵.

القبيلة التي كانت تحت سلطة الشيخ أو الزعيم أو مرابط تفككت وانشطر الأفراد عن حكم الزعيم وجرّد الأجواد من السلاح، حيث كانوا يتركون أماكنهم لقادة من أصول مجهولة مهمتهم خدمة الإستعمار، وبإنشاء نظام البلديات دخل عدد كبير من الأهالي تحت السلطة الفرنسية، مما أدى إلى تفكيك وتقسيم إقليم القبيلة بين الإقليم المدني والإقليم العسكري وتخلل هذا التفكك إنهاء القيادات القبلية لصالح المكاتب العربية ورؤساء المجالس البلدية حيث أصبح المكتب العربي يتصرف مع الأفراد لامع الجماعة التي كانت ممثلة أساسا في القياد أو زعماء القبيلة⁶.

¹ - فريال يحيوي، محمد مجاوي، "تداعيات تطبيق قانون السيناتوس كونسيلت العقاري 22 أفريل 1863م على منطقة الجلفة"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، م13، ع2، ديسمبر 2021م، ص ص 153 - 154.

² - صالح حيمر، "قانون سيناتوس-كونسيلت 1863م حول الملكية العقارية في الجزائر: قراءة تاريخية"، مجلة عصور، ع2، ديسمبر 2012م، ص18.

³ - عبد الحكيم رواحنة، نفس المرجع السابق، ص147.

⁴ - حكيم عواج، رضوان شافو، "أثر السياسة الفرنسية في تفكيك البنية القبلية بالجزائر المستعمرة"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، م12، ع01، 2022م، ص611.

⁵ - هدايات معماش وموسى لوصيف، "خلفيات وأبعاد التشريعات العقارية الإستعمارية في ضوء قانوني سيناتوس كونسيلت وفارني"، مجلة رفوف، م12، ع02، نوفمبر 2024م، ص 487.

⁶ - حكيم عواج، رضوان شافو، نفس المرجع السابق، ص 611.

بتفكيك القبيلة وزوال المصالح المشتركة (الأرض) التي كانت تجمع أفراد القبيلة زالت الروابط بين القبائل وتفككت وأصرها وتحول الملاكون إلى عبيد وأقنان عند الملاكين، كما حققت فرنسا بعدا سياسيا عن طريق سدها الطريق في وجه الطبقة القديمة المسيطرة، أي تحول سلطة الجماعة في النظر إلى المنازعات وتسويتها إلى سلطات الإحتلال¹.

بعد سلب السلطات الفرنسية لأراضي الجزائريين أعادت توزيعها على الأوروبيين وعلى الجزائريين المتعاونين مع المستعمر بشروط الملكية الفرنسية الرأسمالية، وكانت طريقة التوزيع في حد ذاتها من أهم عوامل تشتيت الوحدات الاجتماعية التقليدية، فقد كان المستعمر يختار مواقع الكومينات الأوروبية بحيث تقسم الإمتداد الجغرافي للقبيلة الواحدة (فرق تسد على النمط الجغرافي)².

وكان نظام التقسيم الحضري قد عمل أيضا على تدمير نظام الملكية، وبمقتضى هذا النظام قسمت المراكز الحضرية الكبيرة إلى ثلاث مناطق تمييزية: مدنية، مختلطة، وعربية، وهو تمييز ثقافي وعرقي، فالمناطق المدنية تقطنها الأغلبية الأوروبية، والأقلية منهم في المناطق المختلطة، بينما وضعت المناطق العربية تحت سيطرة الحكم العسكري المباشر، وكانت الخدمات تتبع هذا النظام الجهوي التمييزي، فالمناطق المدنية تتمتع بكافة الخدمات والمناطق العربية تعاني من نقص في كافة الخدمات³.

¹ - شهر زاد رفاف وخيرة سياب، "التشريعات الفرنسية أداة أخرى لسلب أملاك الجزائريين 1830 - 1873م"، مجلة الإحياء، م20، ع26، سبتمبر 2020م، ص761.

² - أحمد موسى بدوي، قراءة في كتاب نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الإستعمار والتغيير الاجتماعي - السياسي 1980م، ص05

رابط الإطلاع: <https://www.academia.edu>

³ - نفس المرجع السابق، ص05

- يري إيف دوتيه وهو مستشار مصرفي وناقد أدبي في المجلة الإلكترونية الفرنسية encres vagabondes أن هناك جانب غير معروف بشكل كاف وحتى مجهول في أغلب الأحيان من قبل عدد كبير من المؤرخين والسياسيين وهو الإستعمار العقاري وتكوين رأسمال عقاري إستعماري ثم الحصول عليه عبر مصادرة الأراضي الشاسعة للجزائريين وسلب صغار الفلاحين، ومن ثم إعادة توزيعه مجانا أو بمقابل رمزي على المستوطنين الفرنسيين عند وصولهم للتراب الجزائري. ينظر: إيف دوتيه، إقتصاد الجزائر المستعمرة 1830 - 1954م،

ثانيا: التداعيات على الإقتصاد الأهلي الجزائري

ترتب عن الوجود الإستعماري الفرنسي في الجزائر خلال الفترة (1830- 1930) م تشوهات كبيرة في هيكل الإقتصاد الجزائري وانعكاسات على قطاع الزراعة والصناعة والتجارة، إضافة إلى تداعيات نظام ضريبي مجحف، تمثلت فيما يلي:

1 -الانعكاسات على الزراعة:

انقسم القطاع الفلاحي في الجزائر إلى قطاعين متميزين هما:

أ - القطاع الزراعي التقليدي: وهو خاص بالجزائريين ويضم ما تبقى من الملكيات الفردية وأراضي العرش والأوقاف، تمارس فيه الزراعة بطرق ووسائل تقليدية¹، فالأراضي الواقعة في السفوح وأقدم الجبال والهضاب والمنحدرات الصعبة للفلاحين الجزائريين، ومنطقة السهوب للمراعي وتربية الماشية².

ب - القطاع الزراعي الحديث: ويشمل المساحات التي إستولى عليها المعمرون والواقعة في السهول الخصبة، وتمارس فيه الزراعة بطرق ووسائل متطورة³.

- تراجع وتقهر الإنتاج الزراعي الجزائري، حيث انخفضت نسبة إنتاج القمح بإعتباره المحصول الأساسي للجزائريين من 80% سنة 1860م إلى 72% عام 1900م ولم تعد تتجاوز 44% بحلول عام 1938م⁴.

الحقيقة الكولونيالية في الجزائر بما يتجاوز الأساطير والمراجعات، تر محمد رامي عبد المولى، منصة العربي

السفير، ع268، 2017/11/09م، للمزيد ينظر: <https://assafirarabi.com>

¹ - رشيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الإجتماعية الجديدة في الجزائر 1988- 2008م، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم إجتماع التنمية، إشراف أ.د رابح كعباش، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008م، ص144

² - عمر بسعود، "الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبيرالية 1962- 2003م"، تر: عبد القادر شرشار، مجلة إنسانيات، ع22، 2003م، ص 06.

³ - رشيد زوزو، المرجع السابق، ص 144

⁴ - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق -مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، البصائر للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2013م، ص 41.

- زراعة كروم العنب لم تكن بدون عواقب: النزوع نحو الزراعة الأحادية (على حساب زراعة الكفاف وتربية الأغنام)، فهذه الزراعة غيرت البلاد ماديا، مبدلة خصائص التربة والزراعات وأماكن السكن وأشكاله بالإضافة إلى تسببها بحركات نزوح سكاني، الحاصلة كانت إختلالات مادية عميقة في التوازنات الكبرى البيئية والفلاحية، الغذائية والديمقراطية والعقارية¹، فبمضاعفة عدد مزارع الكروم في بداية ثمانينات القرن التاسع عشر في الجزائر المستعمرة أدى إلى تحويل إقتصاد الحبوب الجزائري إلى إقتصاد مصدر للنبيذ².

- أما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد تدهور قطاع تربية المواشي بالجزائر، حيث هلك نصف قطعان الأغنام بين سنتي (1865 - 1867) م بسبب الجفاف ولم يعد يتجاوز ثمانية ملايين رأس، لينخفض إلى 6.3 مليون رأس عام 1900م، ويرجع هذا التناقص في الثروة الحيوانية إلى تقلص مساحات الرعي بفعل قوانين مصادرة الأراضي خاصة منطقة الهضاب العليا التي توسعت فيها الزراعة الأوروبية باعتبارها المجال الرعوي التقليدي في البلاد³.

- انخفض متوسط تعداد الماعز بأكثر من مليون رأس في فترة (1895 - 1900) م مقارنة بفترة (1885 - 1895) م⁴.

2 - الانعكاسات على الصناعة:

تعتمد الإستعمار الفرنسي تهميش الصناعة لعدم رغبته في إقامة صناعة حقيقية في الجزائر، بل وجه الإستثمار إلى القطاع الفلاحي لأنه يذر أرباحا طائلة على الإقتصاد الفرنسي، فبإحداث صناعات في الجزائر سيؤدي هذا إلى خلق منافسة مع الصناعة الفرنسية، كما سيلجأ العمال الجزائريين إلى الإشتغال بالصناعة المرتفعة الأجر هربا من العمل بالفلاحة لدى الكولون بأجور منخفضة، لذلك تركت البلاد دون صناعة تذكر، إلا بعض معامل: الزيت والصابون وصناعة

¹ - إيف دوتيه، إقتصاد الجزائر المستعمرة (1830 - 1954) م، المرجع السابق

² - MAÏA venturini, vineyards of colonial Algeria: A history of French or Algerian wine ?:

07 October 2013, Algeria, wiew link: <https://www.jadaliyya.com>

³ - ناصر الدين سعيدي، الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص 41.

⁴ - رمضان بورغدة، "مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري إبان الإحتلال الفرنسي خلال النصف الثاني من القرن 19م"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، م⁰²، ع⁰²، 30 جوان 2008م، ص 365.

السجائر والتبغ، وبعض الصناعات المحلية كنسيج الزرابي وحياسة الأصواف للإستهلاك المحلي¹.

تدمير الصناعات التقليدية الجزائرية بفعل قانون 1868م الذي سنته الإدارة الإستعمارية والذي نص على إلغاء النظام الحرفي بالجزائر، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار المواد الأولية الحرفية والتي وجهت نحو التصدير الخارجي لأوروبا، فدخل أوروبا بدورها أصبحت تصدر منتجاتها المصنعة إلى الجزائر للإستهلاك المحلي، هذه المنافسة الشديدة والغير متكافئة قضت تدريجيا على النشاط الحرفي المحلي².

تدهور الاسعار، التضييق على الحرفيين، تعسف القوانين الحرفية الفرنسية أجبر الحرفيين على التخلي عن مهنتهم والهجرة نحو المغرب وتونس، وتحول الفلاحون إلى مجرد كادحين، وتناقص عدد الحرفيين خاصة في قطاع الاقمشة والأنسجة والجلود والخياطة والمصنوعات الصوفية والدباغة، الصياغة والحلي فتحول الصائغ المحلي إلى مجرد أمين مستودع للبضائع الأجنبية، وأضحى عدد من التجار المحليين التلمسانيين مجرد مستهلكين مثلهم مثل باقي الافراد³.

الصناعات الإستخراجية (الفوسفات، الحديد) التي اقامها المستعمر الفرنسي في الجزائر كان هدفها إستغلال الموارد الإقتصادية والبشرية للبلاد⁴، حيث سمح إكتشاف مناجم الحديد بناحية عنابة خلال أربعينيات القرن التاسع عشر مثل مناجم: مبعوجة وأم الطبول وبليليطه وخاصة منجم عين مكرة سنة 1857م وإستغلاله من طرف شركة مقطع الحديد (MOKTAA EL HADID).

إلى إنتعاش الصناعة الإستخراجية، وتعززت بعد مد أول خط للسكة الحديدية بين المنجم وميناء عنابة سنة 1865 م فحقق المنجم طفرة إقتصادية للمدينة لذلك أنشأت الطرق والسكك الحديدية

1 - أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1956م، ص 126.

2 - عبد اللطيف بن آشنهو، المرجع السابق، ص 245.

3 - نفسه، ص ص (245- 246- 247) وص 248

4 - أحمد تريكي، " نظرة تاريخية للتعليم والوضع الإجتماعي والإقتصادي للجزائر قبل وأثناء الإحتلال الفرنسي"، مجلة القرطاس، ع2، جانفي 2015م، ص 163.

والموانئ من أجل تسهيل عملية نقل المواد الأولية لتلبية إحتياجات الصناعة الفرنسية، وهكذا بدأ تخلف وتبعية الجزائر لدولة الإحتلال الفرنسي¹.

3 - الإنعكاسات على التجارة

بعد سنة واحدة من الإحتلال الفرنسي للجزائر أي سنة 1831 م، قدر الحجم الكلي للتجارة الخارجية للجزائر تصديرا وإستيرادا ب 7.983.600 فرنك، ليتضاعف العدد بأكثر من أربع مرات بعد ست سنوات ليصل نحو 36.601.937 فرنك، ليصبح في بدايات فترة الحكم المدني سنة 1871 م يقدر ب 306.703.517 فرنك، أي تضاعف بأكثر من 38 مرة في ظرف أربعة عقود²

هذا التطور السريع والمتزايد في عمليات التصدير والإستيراد بالجزائر المستعمرة خاصة في فترة الحكم المدني إنما يفسره مدى الإستنزاف الهائل لموارد البلاد المختلفة وتسخيرها لخدمة الإقتصاد الفرنسي بالدرجة الأولى ومصالح الكولون، حيث سارعت فرنسا إلى ربط إقتصاد الجزائر بالإقتصاد الفرنسي عن طريق التجارة، وما يفسره كذلك هو النشاط الكبير للقطاع الإقتصادي الأوروبي وسرعة حركته الإنتاجية وتنوعها بالجزائر وهذا على حساب تدهور القطاع الإقتصادي الجزائري التقليدي المعاشي المستنزف والمنهك³.

كانت الجزائر تحتل المرتبة الأولى في التجارة الخارجية بين المستعمرات الفرنسية والمتربول (فرنسا) وذلك بنسبة 35.30 % من حجم التجارة الخارجية للمستعمرات⁴ حيث عملت فرنسا على جعل واردات الجزائر تقوم على تصريف موادها المصنعة نظرا لحاجة السوق الجزائرية لها، فهي لا تملك قاعدة صناعية وبهذا صارت الجزائر من المستوردين الأوائل للصناعة الفرنسية، أما الصادرات الجزائرية فقد انحصرت أغلبها في المنتجات الزراعية والحيوانية وعلى المواد الأولية

¹ - عبد القادر بورمضان، المجتمع والعمران في مدينة عنابة خلال الفترة الإستعمارية (1830-1900م)، المرجع السابق، ص 379.

² - رضوان شافو وعمر لمقدم، "ملاحح حول التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الإستعمارية من القرن التاسع عشر"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع7، 17 ديسمبر 2016م، ص 284.

³ - نفسه، ص ص 285 - 287.

⁴ - احميده عميراوي، آثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 - 1954) م، المرجع السابق، ص 66.

المنجمية وبأسعار رخيصة وهي موجهة لتموين الصناعة والمصانع الفرنسية¹، وبهذا تحولت الجزائر إلى سوق لتصريف المنتجات الفرنسية، كما بلغت نسبة المبادلات التجارية مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية 11.30%².

احتلت الخمر المرتبة الأولى في الصادرات الجزائرية نحو فرنسا³، حيث احتل ميناء الجزائر المرتبة الأولى في التصدير، إذ بلغت إجمالي الخمر المصدرة من سبتمبر 1902م إلى نهاية أوت 1903م أكثر من 02 مليون هكتولتر بحيث أصبحت الجزائر ثالث منتج للخمر بعد كل من فرنسا وإيطاليا وهي موجهة لفرنسا⁴.

إمتد الإستغلال التجاري الفرنسي إلى صحراء الجزائر كمناطق ورقلة وبسكرة عن طريق الأسواق التجارية وإقامة فروع تجارية داخلية والتحكم في طرق القوافل وتقييد مبادلاتها مع السودان⁵. كما قامت إدارة الاحتلال الفرنسي منذ بدايات الغزو بتغيير وجهة القوافل التجارية من بلاد السودان، حيث أهملت المسالك التجارية بين وادي ريغ والميزاب لصالح طرقات طرابلس مروراً بغدامس والمغرب وساوره وهذا ما أضر بتجارة القوافل الصحراوية⁶. كساد التجارة الصحراوية بسبب منع إدارة الاحتلال تصدير المنتجات الصحراوية بغرض حماية التجار الفرنسيين كما إنقرضت تجارة الذهب والملح⁷.

¹ - حورية عباس ونور الدين إيلال، "التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الإستعمارية (1852- 1870) م"، مجلة روافد، م6، ع3، 2022/12/1 م، ص 1052

² - Noushi André، la naissance du nationalisme Algérien (1914 -1954), de minuit, 1^{er}ed, Paris, 1962, P85.

³ - منيرة دريدي، دخلية بوراس، "السياسة الفرنسية الإستعمارية للريف الجزائري 1830-1962م -المعالم والآثار"، مجلة المعيار، ع17، جوان 2017م، ص 56.

⁴ - مراد سعودي والياس نايت قاسي، نماذج الزراعات الكولونيالية في الجزائر 1830 -1918 م، المرجع السابق، ص17.

⁵ - عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 -1914 (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف أ. د صالح لميش، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2014 -2015م، ص ص 446 -447.

⁶ - نفسه ، ص 447.

⁷ - نفسه، ص 448.

4 - آثار السياسة الضريبية

- كان للضرائب المطلقة على الأهالي المسلمين الجزائريين آثار عديدة شملت الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وكانت بحق عامل أساسي في مضاعفة بؤس المسلمين الجزائريين، حيث هدف تشريع الضرائب في حق الأهالي الجزائريين إلى تحقيق غايتين أولهما، يتعلق بإخضاع السكان من خلال إفقارهم وإجبارهم على دفع قسم من مداخيلهم لميزانية إدارة الاحتلال، وفي ذلك يتحقق التعامل مع إدارتها كسلطة حاكمة للبلاد، وثانيهما هو الحصول على موارد مالية إضافية على حساب الأهالي المسلمين¹.

وحسب الأستاذ في التاريخ رمضان بورعدة فإن الإدارة الإستعمارية الفرنسية شنت حربا إقتصادية على الجزائر المستعمرة، قامت على ركيزتين أساسيتين هما الضريبة التي كانت مزدوجة بين السيطرة على الزكاة والعشور والضرائب الخاصة بالجزائريين خلال الفترة الأولى للإستعمار، حيث ارتفع مستوى الضريبة بـ 1548% مقارنة بالفترة العثمانية²، فمثلا ضريبة العشور التي كانت تمثل 14% من أجر الدخل السنوي للفلاح وهو يتجاوز 10% كما يدل عليه إسمه، وبالتالي فهو إنتهاك فضيع للشرعية الإسلامية مجردة بذلك المجتمع الأهلي من أهم وسيلة لمواجهة الفقر وتحقيق التكافل الإجتماعي³.

رغم أن العنصر الأهلي المسلم كان ملزما بدفع ضرائب مزدوجة مقارنة بالأوروبيين، إلا أن هذه الأموال تذهب لدعم خزائن البلديات ومشاريع الإستعمار، فلم يكن للمسلمين إمكانية الإستفادة منها، إلا بدرجة قليلة جدا، كخدمات لتحسين أوضاعهم المتدهورة في الوقت التي تصرف بإسراف على إمتيازات المعمرين لدرجة التبذير، وهذا بإعتراف العديد من الكتاب الفرنسيين، فقد صرح

¹ - عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830 - 1914) م، المرجع السابق، ص ص 204 - 191.

² - رشيدة بلال، فرنسا الإستعمارية حولت الجزائر إلى "مملكة للبؤس"، 05 نوفمبر 2024، على الرابط،

<https://www.el-MASSA.com> ، تاريخ الإطلاع : 2025/03/29م

³ - احميده عميراي، آثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري، المرجع السابق ص 56.

فواسون (Voisent) قائلاً عام 1861 م أن: " الأهالي يدفعون الضريبة والسكان الأوروبيون يستهلكونها"¹.

- ودليل ما سبق ذكره، وعلى سبيل المثال لا الحصر، وهو ما أثبتته إحصائيات ميزانية عام 1887 م، إذ تبين أن الأهالي الجزائريين المسلمين يدفعون ضريبة بقيمة 40 مليون سنوياً وهذا كأقل تقدير، حيث تصرف هذا الأموال لخدمة الفئة الكولونيلية بالجزائر².

- إن إثقال كاهل الجزائريين بالغرامات العقابية الباهضة والإلتزامات الضريبية المتنوعة أدى إلى تداعيات سلبية مدمرة على الاقتصاد الأهلي حيث تراجع تعداد الثروة الحيوانية التي يملكها الأهالي نتيجة البيع المكثف التي قاموا بها من أجل تسديد الضرائب ومختلف الغرامات العقابية المفروضة عليهم، خاصة الماعز بإعتباره الثروة الوحيدة للأغلبية الساحقة من الجزائريين³، والذي ارتفعت قيمة الضريبة المفروضة عليه بـ 0.25 فرنك عام 1885 م بعدما كانت تقدر بـ 0.05 فرنكات عام 1863 م⁴.

- كما تقلصت المناطق الرعوية بسبب إستيلاء الإدارة الإستعمارية على الأرض، خاصة الغابات بموجب قرار 1851 م، ثم تحريم الرعي فيها نهائياً بموجب قانون الغابة الصادر يوم 17 جويلية 1885 م، وسلطت غرامات باهضة على المخالفين قدرت بحوالي 1.658.959 فرنك عام 1890 م، وهو مبلغ ضخم قياساً بالقدرة الشرائية للفرنك الفرنسي في ذلك الوقت⁵.

- أدى ضغط الضرائب والغرامات إلى لجوء الأهالي إلى البنوك والمرابين فحصلوا مضطرين على ذلك على قروض بفوائد مرتفعة جداً، تتراوح ما بين 40% و 50% من قيمة أصل

1 - عثمان زقّب، نفس المرجع السابق، ص 200

2 - عبد اللطيف بن آسنهو، تكون التخلف في الجزائر، المرجع السابق، ص 102.

3 - رمضان بورغدة، مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري، نفس المرجع السابق، ص 365.

4 - عبد القادر بورمضان، المجتمع وال عمران في مدينة عنابة خلال الفترة الإستعمارية، المرجع السابق، ص 338.

5 - رمضان بورغدة، نفس المرجع السابق، ص 365.

الدين، وقد ترتفع نسبة الفائدة المدفوعة قبل تسديد أصل الدين إلى 150% خلال ستة أشهر، خاصة خلال فترات الجفاف، لما يضطر الفلاحون إلى الإقتراض للتزود بالحبوب من أجل تشغيل سلسلة الإنتاج، أو لتسوية إلتزاماتهم الضريبية إتجاه الإدارة الإستعمارية، أو لتسديد مختلف الغرامات الفردية والجماعية التي كانوا يتعرضون لها بين الفينة والأخرى¹. كما تعرض الجزائريون إلى ضرائب حرب مدمرة ومثال ذلك: تعرض أهالي دوار جازية ببلدية أولاد أعطية التابعة لمقاطعة قسنطينة إلى غرامة حرب طاحنة تسببت بإفلاسهم، بدليل أنهم لم يتمكنوا من توفير مبلغ الضريبة المفروضة عليهم والمقدرة بـ 895.7 فرنك لإسترداد أرضهم المسلوبة منهم².

وكان للضرائب تأثير نفسي رهيب ومدمر بالنسبة لأولئك الجزائريين الذين عجزوا عن دفع الضريبة المفروضة عليهم، فقد تعرضوا إلى أبشع أنواع الإهانة والإذلال والقهر النفسي، فحينما لا يدفع الأهلي الجزائري المسلم ضريبته في الوقت المحدد فإن الإدارة الإستعمارية تجبره على دفعها بطريقة مهينة مؤذية، فعندما يأتي جباة الضرائب إليه لإتخاذ الإجراءات معه، فإن هذا العربي الفقير يجبر على قيادة قطيعه و زوجته بجانبه، وبحضور بعض الدرك و هو في حالة حزن مطأطأ الرأس، ليقودوهم هناك وراء الجبل ويتم بيع ما عنده من ماشية، فإذا كان ثمن البيع يعادل مبلغ تكاليف الضريبة فقد نجامع زوجته سالما، وإذا كان عكس ذلك يتم إطلاق سراح الرجل، وتترك زوجته في السجن لضمان تسديد باقي المبلغ المالي للضريبة³.

ثالثا: التداعيات على المجتمع الجزائري

1- مجاعة (1866م-1868م)

أجمعت جل المصادر التاريخية على أن السبب الرئيسي في حدوث مجاعة 1866-1868 م يتمثل في اجتياح الجراد جل المناطق الجزائرية، وذلك ابتداء من سنة 1864 م ليصل هذا

¹ - نفسه، ص 367

² - حمادي بن موسى، "الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850 - 1900) م"، مجلة الحقيقة، ع36، 2015/12/03، ص 137.

³ - عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر، نفس المرجع السابق، ص 195

الاجتياح الى قمته مع بداية 1866 حتى سمي هذا العام بعام الجراد¹، لم تتوقف معاناة الجزائريين مع الجراد حتى عاجلهم الزلزال الذي ضرب البليدة والمنتجة، الى جانب مرض التيفوس والكوليرا، فكانت المجاعة التي اضطرت الناس الى أكل الأعشاب ونبش القبور وأكل مالا يحل اكله². وقد ارجع أبو القاسم سعد الله أسباب المجاعة الى جملة من العوامل لخضعها في نمط الزراعة التقليدية والسياسة الإستعمارية الفرنسية التي حطمت الجزائريين، وافتقارهم لرؤوس الأموال التي يمكن أن تعوض الخسائر وتكون البديل مع غياب ثقافة الادخار النقدي، وزيادة على انعكاسات ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864م التي اضطرتهم إلى التخلي عن مقدراتهم من مواشي وحبوب³. وقد وصف العنثري هذه الأزمة فقال: " وفيها أشرف الناس على الهلاك الأليم والبلاء العظيم بحيث أنه لم يسمع في الزمان بمثلهما، وقد حصل فيها الضعفاء عامة الخلق بل وكثير من خواصهم أيضا بادية وحاضرة من التشتت والفناء وأكل الحشيش ونحوه"، وذكر أن الأهالي أصبحوا يبحثون عن كل ما تعافه النفس ويحرمه الشرع مثل أكل القطط والسلاحف والسرّاطين وأكلوا الكلاب وميتة الدواب⁴.

كما كانوا يمشون عراة بحثا عن الكالأ كالبهائم والأنعام وأصبحوا يشبهون الدواب فيأ، وقد أدت بهم هذه الأزمة إلى أن أصبحوا يقومون بعمليات السرقة والإعتداءات المسلحة من أجل القبض عليهم في السجون عليهم يتحصلون على الأكل، كما وصل بهم الأمر لدرجة أنه إذا جاع وشبع مات فورا ولا يؤثر فيه الأكل، وكان إذا مات أحدهم لا يدفن لأنه لا يوجد من له القوة لدفنه⁵.

¹ - إبراهيم لونيسي، "مجاعة 1866-1868 في الجزائر من خلال جريدة المبشر الإستعمارية"، المجلة

الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، المتوسطة، مج 08، ع1، جوان 2022، ص 27.

² - الطيب مختاري، "مواقف الجزائريين من السياسة الاستعمارية العقارية عقب مجاعة 1867"، مجلة الإنسان والمجال، مج 8، ع1، جوان 2022، ص ص 123-124.

³ - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 149.

⁴ - صالح العنثري، مجاعات قسنطينة، تح، تق، رايح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص ص 17-18.

⁵ - نفسه، ص ص 18-19.

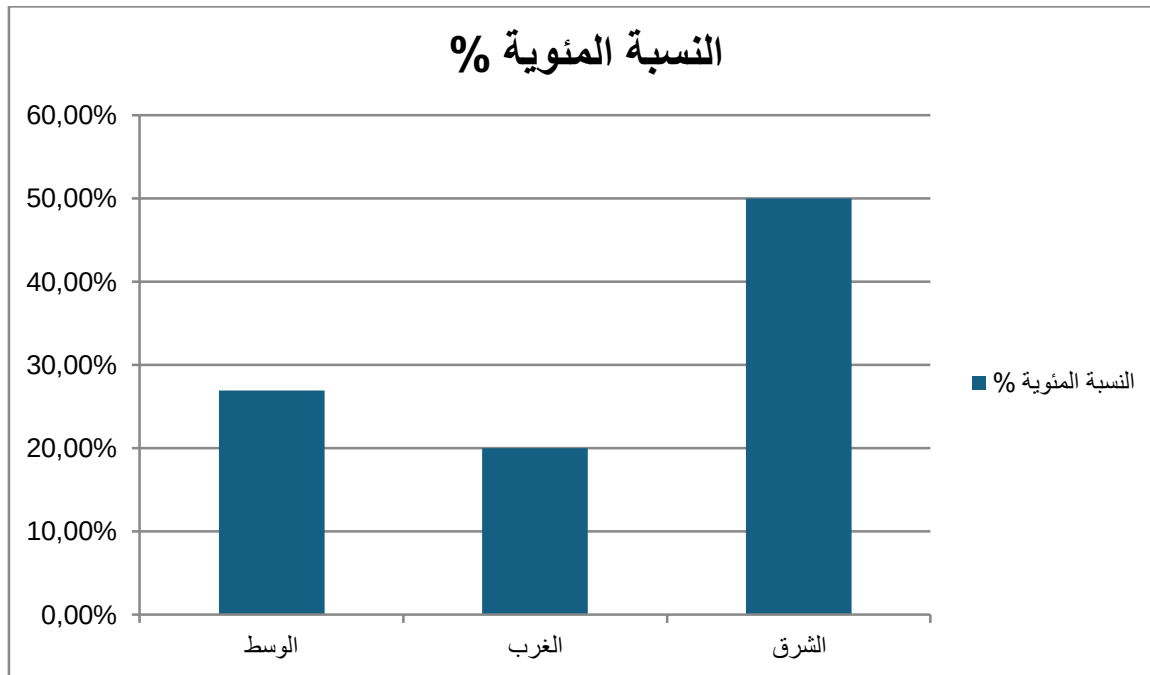
هذا ما يدل على الحالة الفظيعة التي وصل إليها الأهالي من شدة وقساوة الأزمة الشديدة التي أودت بهم إلى الهلاك، وما نتج عنها من انخفاض ملحوظ في النمو الديمغرافي الذي أصبح ضعيف ومتدهور.

العمالة	عدد الضحايا	النسبة المئوية
الوسط	200000	26.9%
الشرق	220000	20%
الغرب	400000	50%
المجموع	820000	32.3 % من سكان الجزائر

آثار مجاعة 1867 على سكان الجزائر.

الجلالي صاري، الكارثة الديمغرافية 1860 - 1867م، تر: عمر المعراجي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 180.

تمثيل بياني بالأعمدة لضحايا مجاعات 1867م بعمالات الجزائر



المصدر: من إنجاز الطالبتين اعتمادا على الجدول السابق.

الهجرة الجزائرية:

تعتبر سياسة الإحتلال الفرنسي المطبقة على الأهالي السبب الرئيسي في هجرتهم نحو المناطق الداخلية والمعزولة أو باتجاه دول الجوار قصرا، بمعنى ان الإدارة الاستعمارية طبقت سياسات ضاغطة تهدف الى إبعاد الأهالي بتطبيق سياسة المصادرات والحجز والغرامات، الغارات والإبادة في المناطق المقاومة للإحتلال.

إن الفكر الإستعماري الذي نظر له عديد من القادة العسكريين والسياسيين كان يهدف الى إبعاد الأهالي كما يقول جورجيات (Gourgeot): " لو أن الأهالي يريدون طردنا، فلنا حلين سواء بإبعادهم أو بإبادتهم¹.

¹- F.Gourgeot, Situation Politique De L'Algérie, Clallamel Ainé Editeur, Paris, P179.

وبذلك فقد بدأت الهجرة منذ السنوات الأولى للإحتلال برحيل 10000 تركي عام 1830م، وإستمرت الهجرة إلى القرن العشرين.

1-الهجرة الى تونس

إن الهجرة إلى البلاد التونسية تعود للقرن الثاني للهجرة وليس إلى فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 م، وكانت جلها عبارة عن هجرات علمية، وقبل فرض الحماية الفرنسية على تونس كانت قد هاجرت الكثير من العائلات إليها، ففي رسالة لأحمد البدوي الورقلي شيخ الورقليين التي أرسلها إلى خير الدين سنة 1889 م يذكر فيها: أن حراسة سوق العطارين موكلة للورقليين منذ خمسة قرون، وبذلك فإن الهجرة الجزائرية الى تونس قديمة جدا، كهجرة عائلة أحمد توفيق المدني وحسن قلاتي وعبد العزيز الثعالبي¹.

وقد مثلت المسألة الإقتصادية عنصرا جوهريا في الهجرة الجزائرية، إلى تونس خلال الفترة الإستعمارية، حيث أشارت الدراسات الإستعمارية ذاتها إلى أن إستعمار الجزائر ساهم في تدفق رؤوس الأموال والسلع الى داخلها، أي أن هذا التدفق يخص الفرنسيين الذين اصطحبوا جيشا من الكولون الذين ساهموا في تهجير السكان الأصليين، بعدما فرضت عليهم قوانين ضريبية فاحشة فظلت تلاحقهم حتى في الأراضي التونسية².

ظلت الهجرة متواصلة إلى تونس إذ ارتبطت بالثورات الداخلية وبتوسع الإستعمار الفرنسي عبر البلاد، فعند احتلال مدينة عنابة تزايدت موجات الهجرة لسكان المناطق الشرقية، فقد تأهب عدد كبير من سكان القل وقبائل الحنانشة وبني صالح للهجرة بإتجاه تونس³.

وبعد ثورة 1871 م ازدادت حركة الهجرة حيث عبر الحاكم العام الغرنسي الجنرال شانزي (chanzy) في رسالة وجهها الى عامل العاصمة بتاريخ 23 مارس 1874 عن هجرة الجزائريين

¹ - محمد بوطيبي، "الهجرة الجزائرية الى البلاد التونسية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر"، مجلة

الراصد العلمي، مج 7، ع 02، سبتمبر 2020، جامعة وهران، ص ص 6-7.

² - بشير مديني، "قراءة تاريخية للجالية الجزائرية بتونس"، مجلة متيجة للدراسات الإنسانية، مج 1، ع 1، جوان 2024، ص ص 3-4.

³ - كمال فيلالي، "الهجرة المغاربية وأبعادها السوسيو تاريخية -سلسلة أعمال ملتقيات"، مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، قسنطينة، الجزائر، 2014، ص 128.

الى الأراضي التونسية قال: " في هذه الأثناء العديد من قبائل مقاطعتي قسنطينة والعاصمة تهاجر الى تونس".

ويتضح لنا مما سبق ان الهجرة الجزائرية الى تونس كان لها أسبابها السياسية والإقتصادية والدينية، وكانت بإيعاز من رجال الدين المعارضين لسلطات الاحتلال والقادة المقاومين للاحتلال الفرنسي للبلاد¹.

2- الهجرة الى المغرب

إختارت الأسر الجزائرية الهجرة إلى المغرب الأقصى بعدما إشتد عليها الخناق وأصبحت عرضة لتضييع لغتها ودينها، كما ان بعض الأسر سافرت بعلم الإدارة الإستعمارية وفي بعض الحالات تقدمت بطلب تسهيل لمغادرتها وتعاطفت معها المكاتب الأهلية الفرنسية، كما ارتبطت هذه الهجرة بالصراع مع الأمير عبد القادر، إذ مثلت منطقة عبور للقبائل الموالية للأمير عبد القادر أثناء حروبه مع الفرنسيين، فعند آخر لجوء له في الأراضي المغربية هاجرت معه قبائل " بني عامر " و "بني هاشم" اللتان كانتا تتكونان من 590 خيمة ما يعادل 3000 شخص و"قبيلة الحفرة"، و منحتهم السلطات المغربية أراضي لزراعتها بفاس².

وعندما إستسلم الأمير عبد القادر عام 1847م هاجر من جديد اتباعه من "الحشم" و "البرجية" و "الغرابة"، إضافة الى عدد كبير من سكان معسكر ومستغانم والعاصمة، واستقروا بكل من وجدة وتازا وتيطوان وطنجة والرباط، وكانت هذه الهجرات تتم دون ترخيص كقبيلة أولاد سيدي الشيخ التي كانت طيلة فترة ثورتها في هجرة دائمة بين الجزائر والمغرب³.

ويتضح من ذلك أن الهجرة الجزائرية إلى المغرب ارتبطت بالحالة السياسية للقبائل الموالية للأمير عبد القادر التي كانت في حالة كرف و فر في مواجهاتها للسلطات الفرنسية.

3- الهجرة الى المشرق العربي

كان الجزائريون ينتقلون الى بلاد المشرق العربي قبل الاحتلال الفرنسي إما لأداء فريضة الحج أو لطلب العلم و إما للتجارة ، لكن بعد إحتلال الجزائر عام 1830 م إتخذت هجرتهم إلى المشرق

¹ - Kamel kateb, européens, indigènes et juifs en algérie (1830-1962) , p155.-

² - op-cit, p51.

³ - ibid, p51.

منحى آخر على ما كانت عليه من قبل¹، ويمكن إعتبار سنة 1832 م ك بداية للهجرة الجزائرية إلى المشرق، فمع مطلع هذه السنة و بعد تعيين السفاح الفرنسي الدوق دوروفيقو (Duc Dourovigo) حاكما عاما على الجزائر، اتضحت نوايا فرنسا متجلية لإضطهاد الجزائريين و إقتالهم بالضراب، إلى جانب مصادر الأراضي و العقارات ووصل الإضطهاد الى عمليات الإبادة الوحشية² مستعينة بإصدار العديد من القوانين التي استخدمت كأدوات لعملية السلب و النهب سعيا لتحقيق المصالح السياسية و الإقتصادية للإدارة الفرنسية و للمعمرين على حساب الأهالي³. حيث خاطب جنرال كلوزيل (Clauzel) المعمرين الأوروبيين سنة 1835 م بقوله: "لكم أن تتشؤوا من المزارع ما تشاءون، ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها، وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة وبالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد وسوف يكبر ويزيد بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي وأستقر في أمريكا منذ بضعة قرون"⁴. وقد أدت الظروف الاقتصادية القاهرة والمجاعات التي فتكت بالجزائريين منذ بدايات الإستعمار سنة 1836 و 1847 و 1850 واشتدت بسنتي 1867 و 1868، ولكن سنة 1893 م كانت أشد قسوة على الجزائريين ما دفع بالإدارة الفرنسية إلى رفع حضر التنقل من منطقة الى أخرى، وتسبب ذلك في هجرة العائلات الجزائرية بكثرة نحو المغرب والمشرق العربي⁵. وكانت الهجرات أكثر تدفقا ما بين سنتي 1851 و 1857 م ومن ذلك نذكر: الشيخ مهدي السكلاوي شيخ الطريقة الرحمانية ببلاد زواوة أرسل عشرات العائلات الجزائرية الى سوريا وخرج معهم واستقر هناك أواخر سنة 1847⁶، والأمير عبد القادر الذي استقر بدمشق وساهم في هجرة

¹ - عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918) م، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص 11.

² - بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة من 1830 الى 1889م، ج 1، دار المعرفة للطباعة، الجزائر، 2006، ص 317.

³ - عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، دار ربحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 117.
⁴ - نفس المرجع السابق، ص 118.

⁵ - عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918) م، مرجع سابق، ص 18.

⁶ - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص 475.

الكثير من الجزائريين وتسوية مشاكلهم فيها، حيث توسط لهم كثيرا مع سلطات القنصلية الفرنسية في دمشق لحل مشاكلهم¹.

خلاصة القول يتبين لنا ان الهجرة أصبحت ظاهرة لافتة، حيث تعددت الأسباب والدوافع التي ساهمت في زيادة الجزائريين على الهجرة نحو المشرق العربي خاصة والبلاد الإسلامية عامة، والتي تمثلت أساسا في الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي عاشها الجزائريون جراء السياسة الاستعمارية الممارسة ضدهم منذ الوهلة الأولى للاحتلال.

4- الهجرة الى فرنسا

لم تقتصر الهجرة الجزائرية على دول الجوار من المغرب العربي والمشرق العربي، بل تجاوزت ذلك الى الضفة الأخرى من البحر المتوسط وبصفة خاصة نحو فرنسا مع أواخر القرن التاسع عشر، وبذلك تعتبر الجزائر من أوائل الدول العربية التي عرفت ظاهرة الهجرة الخارجية بحكم الظروف الصعبة التي عاشتها تحت السيطرة الإستعمارية الفرنسية، لذلك الهجرة إليها في بدايتها اضطرارية كون الاستعمار هو الدافع لها².

يعود تاريخ الهجرة الجزائرية الى فرنسا الى سنة 1871 م ففيها جاءت الجمهورية الثالثة التي انتزعت السلطة من يد الجيش الفرنسي ومنحت المهاجرين الأجانب الأراضي الخصبة بالقوة، وتصادف هذه السنة استحواذ الحوكمة على 5000000 هكتار من أخصب الأراضي الجزائرية واتباع فرنسا لسياسة جديدة أطلق عليها سياسة الاستعمار الرسمي، بمعنى تزويد المهاجرين الفرنسيين والأجانب بالأرض مجانا³.

ويذكر عبد الحميد زوز وأن معظم الذين كتبوا عن الهجرة الجزائرية الى فرنسا يتفقون على أنها تمت في مرحلتها الأولى دون إثارة الإنتباه إليها، ولذلك يصعب على الباحث تحديد السنة بالضبط كبداية للهجرة نحو فرنسا، لكن من المؤكد انها بدأت قبل سنة 1874، وكانت طليعة المهاجرين

¹- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847 - 1918) م، المرجع السابق، ص 18.

²- علي زين العابدين، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1912-1914م، مذكرة ماجستير، جامعة ادرار، 2013-2014، ص 22.

³- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-، لبنان، 2005 م، ص 129.

هم الرعاة الذين رافقوا أنعام مستخدميهم المعمرين إلى مدينة مرسيليا والتجار المتجولون بالسجاجيد والتحف الجزائرية، والخدم لدى خواص من الفرنسيين أيضا¹.

و بتاريخ 16 ماي 1874 أصدرت السلطات الفرنسية مرسوم يمنع الجزائريين من الهجرة إلى فرنسا دون الحصول على إذن خاص بالسفر أو العمل هناك، و مع مطلع القرن العشرين بدأت فرنسا تركز على التوسع الصناعي و النهوض بالإقتصاد تماشيا مع التقدم السريع الذي بلغته أوروبا الشرقية في تلك الفترة، فكانت بحاجة الى اليد العاملة لسد حاجيات الصناعة ، فأتجهت أنظار رجال الأعمال الفرنسيين الى العمال الأجانب للإستعانة بهم في الوظائف و المهن التي لا تحتاج الى مهارة فنية كبيرة ، ليتقرر بموجب قانون 24 ديسمبر 1904م الغاء رخصة السفر، ليصل الى فرنسا سنة 1905 المئات من المهاجرين الجزائريين من منطقة القبائل إلى مرسيليا ، الذين اشتغلوا عمال في المناجم و المصانع الشمالية².

وقصد مجارات المانيا في مجال الصناعات الحربية قررت فرنسا مضاعفة جهودها عن طريق الإستعانة بالعمال الجزائريين، وقامت بإصدار مرسومين الأول بتاريخ 18 جوان 1913 والثاني هو مرسوم متم للأول بتاريخ 15 جويلية 1914، معلنه من خلالها اتخاذ إجراءات بخصوص هجرة العمال الجزائريين الى فرنسا وتقديم بعض التسهيلات لهم، وقد بلغ عدد المهاجرين في هذه الفترة حوالي 78560 مهاجرا جزائري³.

إستمرت الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بالتوسع، ففي فترة الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وبسبب

سياسة التجنيد التي قامت بها فرنسا، أرسلت الحكومة الفرنسية في طلب العمال والجنود وسمح قرار 14 سبتمبر 1916م بعودة شمال إفريقيا الى فرنسا، وهاجر أكثر من 150 ألف عامل و 250 ألف جندي⁴.

¹- عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914 - 1939 م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 13 - 14.

²- سامية بن فاطمة وبوبكر حفظ الله، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830 - 1962 م، قراءة في الأسباب والدوافع، مجلة العلوم الاجتماعية، نوفمبر 2018 م، ص ص 125 - 126.

³- سامية بن فاطمة وبوبكر حفظ الله المرجع السابق ، ص 126.

⁴- علي زين العابدين، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها ...، المرجع السابق، ص 40.

تواصلت عملية الهجرة الى فترة الحرب العالمية الثانية وتوقفت عام 1939 نتيجة الصراع بين القوى الكبرى، وعند انتهاء الحرب عام 1945 ألغت السلطات الفرنسية كل القيود المفروضة على الهجرة، نظرا للحاجة الماسة إلى اليد العاملة الجزائرية التي ستساهم في إعادة بناء الإقتصاد الفرنسي المتضرر¹

المبحث الثاني: التداعيات على المجتمع الأوروبي والإقتصاد الإستيطاني

- توسعت حركة الإستيطان، فمنذ البدايات الأولى للإحتلال تعهد المحتلون بتطبيق فلسفة إستيطانية سريعة وعميقة غايتها إستبدال المالك الأصلي للأرض بمتملك جديد، جاءوا به من شتات أوروبا²، ولتحقيق ذلك وضعت الجمهورية الفرنسية الثانية (1848-1851) م بموجب مرسوم 19 سبتمبر 1848 م خطة محكمة لهجرة المستوطنين (Les Colons) إلى الجزائر بهدف نقل 200 ألف مستوطن، واعتماد مبلغ 50 مليون فرنك لتنفيذ هذه الخطة³.
- تم بناء 42 مستوطنة بالجزائر، حيث أشارت الإحصائيات الرسمية الفرنسية إلى أن حوالي 3071 فرنسي إستقادوا من الأراضي والذين بلغ تعدادهم مع عائلاتهم 10450 فرد، وجهوا الى المستوطنات الزراعية الـ 42 وهذا الى غاية 31 ديسمبر 1851 م⁴.
- في عام 1900 م منحت السلطات الفرنسية المستوطنين 687000 هكتار، ومن عام 1880م الى 1908م إنتقل 45000 هكتار من أيدي الجزائريين الى أيدي المستوطنين في ظروف غير

¹- ناجي بولمهار، "كرونولوجيا الهجرة الجزائرية إلى فرنسا"، مجلة الفكر المتوسطي، مج 12، ع1، 2023 م، ص 40.

²- تحت المجهر، عندما فر المستوطنون (فيديو يوتيوب)، قناة الجزيرة، تاريخ البث: 2011/10/15، شهود يوم 2025/05/06 م، على الرابط:

<https://youtu.be/4ka07bnpxhk?si=5qrhznz1uf/wjj04>

³- مروان بوزكري، "الإستيطان الفرنسي بالجزائر ومظاهر الهيمنة الإقتصادية والثقافية ما بين 1830-1914 م"، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، م7، ع2، 2022/09/06 م، ص 25.

⁴- محمد الأمين بن يوسف، "الجمهورية الفرنسية الثانية 1848-1851 م والمسألة الإستيطانية في الجزائر"، مجلة هيروودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية، م 5، ع3، 2021 م، ص 419.

- طبيعية، ليلبلغ عدد المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين عام 1911 م 921931 شخص. وهذا عدد كبير مقارنة بعدد سكان الجزائر آنذاك والذي قدر بحوالي 4.750.000 نسمة.¹
- يعد الإحتلال الفرنسي للجزائر إحتلالا إستيطانيا قائما على إستغلال الأرض وثرواتها²، لفائدة المعمرين (الكولون) وهذا ما أكسب المشروع الإستعماري طابعا فلاحيا قوامه المستعمرات الزراعية والتي بلغ عددها في ظرف مائة عام (1830-1929) م 28 قرية أو تجمعا زراعيًا أوروبيا.³
- في الفترة الممتدة (1871-1877) م، أنشأت مائتا قرية زراعية إستقر بها ما لا يقل على 30 ألف أوروبي، وفي الفترة الممتدة من 1901 م إلى 1930 م أنشأت 217 مستعمرة تضم 294 ملكية أوروبية وتميزت هاتين الفترتين بالنمو المتسارع للإستغلال الفلاحي الأوربي بالجزائر.⁴
- بعد الإستيلاء على أراضي الجزائريين إستحوذ المستوطنون الأوروبيون على 90% من الأراضي الخصبة و 10% فقط بقيت الجزائريين بين وهي أراضي قاحلة وجرداء.⁵
- و بعد عملية الإستيطان الأوربي و الإستيلاء الجماعي على أراضي الجزائريين أخضعت السلطات الإستعمارية الزراعة لمخططات الإستثمار الرأسمالي، و قدمت البنوك القروض الزراعية بفوائد مخفضة لصغار المعمرين مما أدى الى إزدهار زراعة المحاصيل التجارية خاصة قطاع الكروم الذي كان أكبر مستفيد من المؤسسات البنكية بتشجيع من الحكومة⁶، خاصة إثر إنتشار وباء قمل النبات (phylloxéra) القاتل والذي قضى على الكروم في الجنوب الفرنسي منذ بداية 1863م، و قيل إن ما يقارب خمسين ألفا من العائلات الفرنسية و كان كثير منهم مزارعي كروم إنتقلوا الى الجزائر عام 1871م ، حيث قدم بنك الإئتمان الزراعي الإقليمي و مؤسسات أخرى

¹ - مروان بوزكري، نفس المرجع السابق، ص ص 25-26.

² - شاهد على العصر، النشأة في ظل الإستعمار الفرنسي الإستيطاني - أحمد بن بلة -، (فيديو يوتيوب)، شوهذ يوم 2025/04/28م، عبر الرابط:

<https://youtube/nmsmr5upyta?s=a1mh1rmvky5p>.

³ - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص 34.

⁴ - نفسه، ص ص 34-35.

⁵ - Ageron(ch.r), op-cit, p203.

⁶ - رياض بودلاعة، "السياسة المالية الفرنسية في الجزائر (1830-1962) م"، مجلة المعارف للبحوث

والدراسات التاريخية، م7، ع2، أكتوبر 2021 م، ص 68.

فرنسية دعما ماليا محوريا للمستوطنين في الأعوام الأولى من إنتاج النبيذ في الجزائر، و هذا ما أدى الى مضاعفة عدد مزارع الكروم في بداية ثمانينات القرن التاسع عشر¹.

- قدر إنتاج مزارع المعمرين من الخمر بـ 154.000 هكتولتر سنة 1900، وبـ 181000 هكتولتر سنة 1914م، ثم إرتفع الى 271000 هكتولتر سنة 1930م².

- استفاد المستوطنون الفرنسيون من النمو المضطرد لصناعة النبيذ في القرن العشرين، وتمتعوا بعائدات صادرات النبيذ الجزائري الى السوق الفرنسية، وأعاد انتشار الكروم وتدفق المهاجرين الفرنسيين هيكلية الإقتصاد الجزائري، مما أدى الى توسع السيطرة الفرنسية على الأرض الجزائرية، كما ظلت تقنيات زراعة الكرمة والخبرة حكرا على العمال الفرنسيين والإسبان الذين لم يرغبوا بأن يشاطروهم العامل المحلي رأس مال المعرفة³.

- السيطرة المالية بموجب قانون 1900/12/19 م، حيث انتقلت السلطة الفعلية الى يد النواب الأوروبيين في المجلس المالي الذي أقاموه في الجزائر العاصمة و بدأوا يشرعون فيه لأنفسهم و يتحدون جميع القرارات المالية التي تخدم مصالحهم بدون تدخل من باريس، بعد أن سمح لهم قانون 1900م أن يكون عندهم إستقلال مالي و الحاكم العام ينفذ قراراتهم التي يتخذونها في هذا البرلمان الصغير الذي تم إنشاؤه أساسا لخدمة مصالح السكان الذين ينحدرون من أصل أوروبي و يهودي و حرمان السكان و المسلمين من الحقوق الطبيعية التي يحصل عليها عادة أي إنسان يقيم في أرض آبائه و أجداده⁴.

- هنا تجدر الإشارة الى أن هؤلاء المنتخبين الأوروبيين الذين يمثلون الأقلية الأوروبية في الجزائر هم الذين كانوا يؤثرون في مجرى الأمور في باريس وفي الجزائر بحيث لا يتعين أي حاكم عام إلا

¹ Maïa venturini,op-cit.

² - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص 42.

³ - Maïa venturini,Op-cit

⁴ - عمار بوحوش، مسيرة الحركات الوطنية الجزائرية لتحرير الوطن من الاحتلال الأجنبي، مدونة الأستاذ

الدكتور عمار بوحوش 2025، للمزيد ينظر :

Https : www.ammar bouhouche.com

بعد موافقتهم عليه وقبولهم. ولا يسن قانون في البرلمان الفرنسي إلا بعد الحصول على رضاهم عليه¹.

السيطرة على التجارة الداخلية والخارجية بمساعدة البنوك والشركات الإحتكارية الفرنسية وكان الهدف من هذه السياسة الرأسمالية الإستعمارية أن تصبح الجزائر موردا للمواد الخام التي تحتاجها الصناعة الفرنسية بأسعار زهيدة، وفي نفس الورقة تتحول الجزائر إلى سوق للتجارة الفرنسية فيها أو في إفريقيا من خلالها².

- إن المستوطنين الأوروبيين لا يدفعون أو قليلا ما يدفعون ضرائب في حين أن الجزائريين المسلمين كانوا يدفعون الضريبة الخاصة بالمسلمين الى حدود 1918م، وإتاوات على الماشية وغرامات متنوعة (قانون الأهالي كان ساري المفعول في ذلك الوقت ويمنع مثلا سقاية فلاح لخرفانه من منبع مياه يستعمله مستوطن لسقي كرومه!)، بعبارة أخرى كانت الجباية التي يدفعها الجزائريون تمول أعباء الإستيطان: (إدارة استعمارية، شرطة ... الخ)³.

- حسب دراسة للباحث في التاريخ الأستاذ بورمضان عبد القادر (المجتمع والعمران في مدينة عنابة خلال الفترة الإستعمارية) نستشف أن المواطنين الأوروبيين مارسوا العنصرية ضد الأهالي الجزائريين في جل مظاهر الحياة، حيث سيطر هؤلاء المستوطنين على مختلف الأنشطة التجارية واحتكروا لأنفسهم ممارسة أنشطة تجارية وخدماتية ذات قيمة وأهمية، على عكس الجزائريين الذين حصروهم في ممارسة أنشطة أقل قيمة وذات أسعار رخيصة⁴. فعاملوهم معاملة الخدم والعبيد واسموهم بـ الأهالي، وبالتالي أصبح الجزائريون غرباء في بلادهم، في حين أن المستوطنين أصبحوا يطالبون بأن تطبق عليهم نفس الحقوق والإمتيازات التي للفرنسيين في فرنسا⁵.

¹ -المرجع نفسه.

² - مروان بوزكري، نفس المرجع السابق، ص 26.

³ - ايف دوتيه، إقتصاد الجزائر المستعمرة 1830-1954 م، نفس المرجع السابق، ينظر:

Assafirarabi.com، تاريخ الإطلاع : 10-05-2025م، 06:47 سا

⁴ - عبد القادر بورمضان، المجتمع والعمران في مدينة عنابة ...، المرجع السابق، ص ص 343-346.

⁵ - وثائقي عندما فر المستوطنون، المرجع السابق.

- أصبح هناك مجتمعان: المجتمع الأهلي المسحوق والمجتمع الأوروبي المكون من طوائف أوروبية مختلفة والذي أصبح يدعى فرنسي بحيث خطرت ببالهم فكرة الانفصال عن فرنسا وتكوين دولة مستقلة عن فرنسا¹.

- إن تحسن الظروف المعيشية للأوروبيين انعكس إيجابا على نموهم الديمغرافي، حيث تشير إحصائيات السكان باستثناء الجند واليهود الى أن عدد الأوروبيين انتقل من 483.465 أوروبي سنة 1891 م الى حوالي 529.717 سنة 1896م، ثم الى 583.844 أوروبي سنة 1901 م، أي بمعدل 20% من الزيادة خلال عشر سنوات، وكانت نسبة تزايد الفرنسيين بالجزائر أعلى من تزايد هم في الوطن الأم (فرنسا)².

- إن تحسن الوضعية المالية للعنصر الأوروبي انعكس إيجابا على حالتهم الاجتماعية فالتعليم مثلا خصصت له ميزانية مرتفعة من قبل الخزينة وبحكم أن الكولون هم المسيطرون على المجلس المالي فإنهم قد وجهوا ذلك لخدمة مصالحهم وهذا على حساب الأهالي، وبالرغم من أن هؤلاء يمثلون المساهم رقم واحد في الميزانية، إلا أن استفادتهم منها ضئيلة جدا وكدليل على ذلك خفضت ميزانية المدارس التابعة للأهالي بـ 15% حسب قرار أعضاء الوفد المالي سنة 1902م³.

المبحث الثالث: ردود الفعل الجزائرية على السياسة الاقتصادية الفرنسية

1- الإحتجاجات والعرائض

كانت الإحتجاجات تقدم غالبا من قبل النخب المحلية ، بالإضافة الى القوى الاجتماعية الثلاثة المعروفة و المتواجدة منذ العهد العثماني و المتمثلة في الحضر و الأجواد و المرابطون ، كما برزت قوى إجتماعية أخرى بسبب الوجود الاستعماري الفرنسي ، و قد كان هؤلاء الأعيان يستعملون عدة صيغ و ألقاب للتعريف بأنفسهم مثل : " الكبار " ، " الأشراف " ، " شيوخ القبائل " ، " الجماعة "، إلى جانب شكاوى و عرائض النخبة وجدت أيضا شكاوى لأفراد غير معروفين كصغار الملاك و ضحايا التحديد الغير عادل لأراضيهم أو مصادرة جائزة لأملأهم أو أي نوع من أنواع الإستبداد الإستعماري.

¹ - وثائقي عندما فر المستوطنون، المرجع السابق.

² - عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 203.

³ - نفسه ، ص ص 203-204.

في البداية كانت الإحتجاجات تكتب بصورة عفوية وتلقائية باللغة العربية، ولكن تحتم الأمر فيما بعد لأن تعرض مطالب الجزائريين باللغة الفرنسية، بل أنه أصبح من الضروري تعلم لغة المستعمر حتى يسهل الحوار والإدلاء بالرأي وأداة لمحاربته، ظهر المثقف المستعمر الذي بدأ يكتب باسم شعبه فظهر أدب المستعمر: أدب إحتجاجي دفاعي ومطالب بالحقوق¹.

ومن بين الإحتجاجات والعرائض نذكر تلك التي نددت بعمليات مصادرة الأراضي وضمها لأملاك الدومين، والتي نص عليها القرار الصادر عن حكومة الإحتلال في 08 سبتمبر 1830، القاضي بمصادرة أملاك البايك وأرض الموظفين الأتراك الذين غادروا الجزائر، فاحتج الجزائريون على هذا الإجراء لدى القائد الفرنسي تريزيل (TRIZEL)، وقدموا له عريضة يطالبونه فيها بإرجاع أملاك الحبوس التي استولى عليها كلوزيل (Clauzel) سنة 1830 إلا أنه لم يلبي طلبهم².

كما وجه حمدان خوجة وإبراهيم بن مصطفى وأحمد بوضربة عريضة والمكونة من 22 صفحة، وذلك بعد ان فوضهم الأهالي ليوصلوا مطالبهم الى السلطات الفرنسية، نتيجة المظالم وسياسة الإحتقار التي لحقت بهم من جراء ويلات الإحتلال كمصادرة الأراضي والإعتداء على الحرمات والتعدي على الحريات ونفي الأشخاص³.

رفع كذلك الفلاحون الجزائريون سنة 1873 إحتجاجات الى سلطات الإحتلال عن طريق الجماعات يشتمون فيها من عمل اللجان، حيث عملوا على تحويل الأملاك الخاصة الى أملاك عمومية، واعتبرت الأراضي الفلاحية المتروكة للراحة السنوية شاغرة وأدرجتها ضمن الأراضي الجرداء وضممتها الى أملاك الدولة⁴ كما قدم سكان قرية زموري مذكرة إحتجاج الى الحاكم العام سنة 1873 يطلبون من خلالها النظر في حالتهم، حيث لم تبقي لهم السلطات الفرنسية سوى

¹ - فتيحة سيفو، "الكتابات الإحتجاجية الجزائرية ضد الهيمنة الإستعمارية الفرنسية (1830-1914)"، مجلة

العصور، ع 16، جوان -ديسمبر 2010، جامعة وهران، ص34.

² - أحمد حسين السليمان، نزع الملكية العقارية للجزائر (1830، 1871م)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع6، مارس 2012م، ص 166.

³ - حمدان خوجة، المرأة، المصدر السابق، ص256.

⁴ - (ch) Agéron, op cit , P07

بعض أشجار التين وبعض البساتين، راجين منه التدخل للسماح لهم بالبقاء فيما تبقى لهم من مساحات أرضية وأبلغوه أنهم يعز عليهم مغادرة أراضيهم التي ولدوا فيها¹.

وبتاريخ جويلية 1875 رفع عرش لبوازيد ببسكرة عريضة ضد القايد أحمد بولخراس بن قانة قايد العرب لغرابية (الزاب الغربي)، وقد أورد فيها ما قدمه العرش من خرامات مع ذكر السنوات مما يسمح بمعرفة الأحوال الاقتصادية حيث جاء فيها، أنه في سنة 1872 دفعوا 10050 فرنكا عن كل بغير وعشرين شاة، ودفعوا ما يعادل 50050 فرنكا عن عشرين عنزة، أما سنة 1873 فقد دفعوا 10027 فرنكا².

كما تقدم تسعة فلاحين من دوار حجابة بمعسكر الى الحاكم العام للجزائر سنة 1877 يذكرون فيها ان السلطات الإستعمارية قد صادرت منهم أراضيهم الواقعة بعين فارس، وتنازلت لهم عن أراضي تقع بالمالح في دوار سجرارة، وبعد مرور 20 سنة طردتهم منها³.

ضف الى ذلك قدم أعيان الجنوب عريضة سنة 1882 الى الحاكم العام لويس تيرمان (louis tirman) الذي حكم الجزائر ما بين 1881 الى 1891، وقد تضمنت المطالبة بتطوير أشجار النخيل وحفر الآبار للمياه وأحداث محطات لتسهيل التنقل والسفر وتسهيل التبادل التجاري ونحوها من المطالب بحسب ما ذكره لوشا تلييه رئيس المكتب العربي بالمنطقة⁴.

في 25 أكتوبر 1892 بعث سكان قسنطينة بعريضة الى الحاكم العام بالجزائر، و قد إحتوت على سرد جملة من الحالات التي يعيشها الأهلي و الغير عادلة بما هو لدى فئة المعمرين و مما جاء فيها : " إليكم كل شيء و إلينا نحن لا شيء و نحن ندفع مثلكم الرسوم بمقتضى إجراء تعسفي ملزمين بدفع الضريبة العقارية على البيانات رسم على الكراء و على الكلاب ،

¹ - داهة بن عدة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض (1830-1962)، المرجع السابق، ص ص 83-86.

² - مختار هوارى، "أهمية عرائض أهالي الزيبان خلال القرن التاسع عشر في كتابة التاريخ المحلي للمنطقة"، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج 6، ع2، 2021، ص ص 240-241.

³ - داهة بن عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، مرجع سابق، ص88.

⁴ - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860 - 1900م)، ج1، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م، ص 480.

ضريبة على المهن و الغرف التجارية ، ضريبة على أشجار العنب و على المكوس و على الأسواق و الساحات التجارية ، ندفع وحدنا زيادة عنكم: الزكاة على الأنعام و العشر على المحاصيل الزراعية و الضريبة على البساتين و الضريبة على النخيل و على الزواج و الإحتفالات و الأعياد الدينية و العائلية و نحوها، و لوحدنا نغطي مصاريف فقرائنا و مرضانا و أئمتنا و مساجدنا و دفن المسلمين وهل في مشاركتنا لكم في الحياة السياسية ورفع صوتنا الى جانب صوتكم في القضايا الحيوية التي تجمعنا، افلا تحققون بذلك شيئين هامين وجميلين في آن واحد: إنكم ستعطون لنا بذلك دليلا على ثقّتكم ...¹.

كل العرائض والاحتجاجات التي قدمها الجزائريون الى السلطات الفرنسية أدت الى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تحت رئاسة جول فيري (JULE FERY) وذلك بعد أن وصلت الى فرنسا تقارير تنذر بالخطر عن الحالة العامة لدى الجزائريين بسبب سياسة التفجير والتجويع².

عريضة الأمير خالد 1919 م

قدمها الى الرئيس الأمريكي ويلسون (wilson) يطالبه فيها بتطبيق المبادئ الولسونية على الأمة الجزائرية، حيث شرح في العريضة أوضاع الجزائر المزرية طيلة تسعة و ثمانون سنة من التسلط الإستعماري عبر تسلسل كرونولوجي منظم يعكس دراية واسعة بواقع الجزائر، فقد عمل على إظهار سلبيات السياسة الإستعمارية على الشعب الجزائري في المجال الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي ، مستجدية في الأخير الرئيس الأمريكي بالمساعدة³، حيث قال : "و رغم هذا فإننا جننا

¹ -جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، وزارة المجاهدين، الجزائر، 1987، ص250.

² - عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة (1920-1936)، ج1، ط3، منشورات السائحين بالجزائر، 2010، ص ص 20،21.

³ - حكيم بن الشيخ، الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين (1912-1936) م، دار العلم والمعرفة، الجزائر، د ت ن، ص 89.

باسم مواطنينا نستجد بالمشاعر النبيلة لسيادة رئيس أمريكا الحرة اننا نطالب بإرسال نواب مختارين بحرية من طرفنا لتقرير مصير مستقبلنا تحت إشراف عصبة الأمم¹.

ظلت الإحتجاجات والعرائض حول ملكية الأرض والضرائب ترسل من الجزائريين إلى السلطات الفرنسية، ممثلة بذلك مظهرًا بارزًا للشكاوى واعتبرت من أهم الوسائل القانونية لتحقيق مطالبهم في استعادة أراضيهم والتخفيف من حدة الضرائب والغرامات التي فرضت عليهم، وأداة ناجحة للتعبير عن موقفهم ورفضهم لإقامة المشاريع الاستيطانية على أراضيهم.

2- المقاومات الشعبية

1-2 مقاومة المقراني والحداد 1871

عندما نتحدث عن المقاومة الشعبية الجزائرية ضد الإستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر، لا يمكننا إغفال الدور البارز الذي لعبته كل من مقاومة الشيخ المقراني والشيخ الحداد، هذه المقاومة التي تأتي في سياق منفصل عن مقاومة الأمير عبد القادر، وتمثل إستمرارية لروح الكفاح المسلح الذي لم ينطفئ بمرور الزمن.

إن التعاون بين عائلتي المقراني والشيخ الحداد كان عنصرا محوريا في تعزيز روح المقاومة، فلم يكن التحالف الذي شكلاه مجرد تجمع للقوى، بل كان أيضا تعبير عن وحدة الهدف والمصير المشترك.

عملت السلطات الإستعمارية الفرنسية منذ احتلالها للجزائر على استمالة العائلات الكبرى في المجتمع الجزائري وذلك لفرض سيطرتها على البلاد وأهاليها فقربت إليها الكثير من الأسر النافذة في المجتمع، مثل أسرة أولاد سيدي الشيخ في جنوب وهران، وأسرة المقراني في مجانة، وأسرة بن

¹ - غانم بouden، "مساهمة الأمير خالد في بناء الحياة السياسية في الجزائر (1919-1924) م"، مجلة قضايا

تاريخية، ع 03، 1437 هـ / 2016 م، ص 83.

قانة في بسكرة والزيان...، كما منحت شيوخ هذه العائلات ألقاب مختلفة ميزتهم عن عامة الناس كلقب " الخليفة " و"شيخ العرب"، وألقاب أخرى والتي من خلالها يمكن لهؤلاء الحصول على امتيازات لم يحظى بها غيرهم في مجالات الإدارة والإقتصاد والمجتمع¹.

تمكنت عائلة المقراني من إحكام السيطرة والنفوذ على كثير من المناطق في البلاد، وهذا ما ذكره الورتلاني قائلا: " لقد كان لهذه العائلة القيادة الفعلية على مساحة واسعة من أراضي الجزائر، فقد شارفت على الحدود التونسية من جهة الشرق، وإقليم ميزاب والأغواط من جهة الجنوب"²، حيث عينت الإدارة الاستعمارية أحمد المقراني خليفة لهم على منطقة مجانة، والذي امتدت سلطته بين فرجوة بالبابور شرقا والتيطري غربا، وبسكرة والزيان جنوبا، فخضع له سكان الجلفة والحصنة وبوسعادة وأولاد نايل وبسكرة وحوض وادي ريغ³، وبعد وفاته عين مكانه ابنه محمد المقراني خليفة على منطقة مجانة " الهضاب العليا" ولكن بلقب باشاغا وامتيازاته أقل من امتيازات أبيه⁴.

في عام 1858 طالبت إدارة الاحتلال الفرنسي محمد المقراني بدفع كل أموال المخلفات التي يستخلصها الى الخزينة الفرنسية، والتي كان يحتفظ بها للصرف على فرسانه وقواته، وفي سنة 1868 أسست بلدية مختلطة وقلص نفوذه أكثر بتعيينه عضو بسيط في مجلسها⁵.

لقد عاشت الجزائر خلال السنوات التي سبقت الإنتفاضة سنوات من الجفاف وهجمات الجراد خاصة عام 1866 الذي سمي بعام الجراد، وحدثت زلازل في كل من البليدة ومنتجة سنة 1867، كما انتشرت الأمراض والأوبئة كالتيفوس والكوليرا⁶، ولقد قام البشاغا المقراني وعائلته بتوزيع الشعير والقمح على الفلاحين خاصة بين سنتي 1867-1868، كما قام بتفريغ المخازن⁷.

1 - محمد محمدي، ثورة المقراني بمجانة في الشرق الجزائري سنة 1871 ثورة للمال أم للمال، المجلة المغربية للمخطوطات، مج17، ع1، 2021، صص 316-317.

2 - نفسه، 314.

3 - عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص162.

4 - حنفي هلايلي، "الظروف التاريخية الممهدة لثورة المقراني والشيخ الحداد ونتائجها على السياسة الاستعمارية"، مجلة الحوار المتوسطي، ع8، 15 مارس 2015، ص26.

5 - يحيى بوعزيز، ثورة المقراني والشيخ ابن الحداد، مجلة الأصالة، ع2، ماي 1971، ص25.

6 - يحيى بوعزيز، ثورة المقراني والشيخ ابن الحداد، المرجع السابق، ص23.

7 - عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، صص 162-163.

ضف الى ذلك الأزمة المالية التي مرت بها عائلة المقراني جراء الظروف الطبيعية القاسية، والديون العالقة عليهم بعد القروض الربحية التي اقترضها المقراني من التجار اليهود وبنك الجزائر، من أجل مساعدة الفلاحين والمحتاجين من الأهالي الجزائريين¹.

هذه الظروف كلها التي سبقت الثورة بفترة بسيطة بل وساعدت على قيامها، لكن الأسباب الحقيقية والمباشرة لقيام الثورة تكمن أساسا في سياسة التضييق التي مورست على الشيخ المقراني، حيث استبدلت إدارة الاحتلال وكلائه المكلفين بجمع الضرائب وعينت شيوخ ووكلاء من طرفها، وفرضت عليه تحويل الأموال والضرائب للخزينة الفرنسية بعد أن كان يحتفظ بها بمنطقة حكمه، وانتزعت من أبناء عمومته " أولاد بلقندوز " خمسة آلاف هكتار من الأراضي التي يمتلكونها لتوطين المعمرين، ومنعت عنه نظام التوزيع الذي كان متبعا للقيام بأعمال جماعية².

لم تكتفي السلطات الفرنسية بذلك فبعد استبدال الحكم العسكري بالمدني شددت عليه لدفع الديون والمبالغ التي اقترضها لمساعدة الفلاحين الذين أصابتهم أزمة الجراد وأجبرته على بيع الكثير من ممتلكاته، إضافة الى صدور قانون كريميو في 24 أكتوبر 1870 الذي منح لليهود حقوق المواطنين الأصليين، في الوقت الذي لم يمنح شيئا لصالح الجزائريين المسلمين، الأمر الذي أثار غيظ المقراني³.

وعندما تدهورت الأوضاع بشرق الجزائر طلب الشيخ محمد المقراني من السلطات الفرنسية أن تقبل استقالته من منصبه بصفته باشاغا لأنه لايرغب في مواصلة العمل مع السلطات الفرنسية، لكن هذه الأخيرة قابلت طلبه بالرفض يوم 9 مارس 1871، وطلبت منه تقديم استقالة أخرى لها مع التعهد بأن يظل مسؤولا عن كل ما يحدث في منطقته إلى أن يرد له الجواب بالقبول أو الرفض، فاعتبر المقراني هذا التصرف بمثابة تحدي له وإهانة بالغة، فأقدم على الثورة وحمل

1 -محمد محمدي، ثورة المقراني بـمجانة في الشرق الجزائري سنة 1871، المرجع السابق، ص320.

2 -بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، دار النفائس، ط1، بيروت -لبنان، 1982، ص124.

3 -حياة ثابتي، "دور الطريقة الرحمانية في مقاومة الاحتلال الفرنسي المقراني والحداد 1871 نموذجا"، مجلة تاريخ المغرب العربي، مج8، ع2، ديسمبر 2022، ص27.

السلاح¹، وأعلن الثورة في 16 مارس 1871²، فأخرج الفلاحون بنادقهم وبدأت عملية إغتيال المعمرين³.

• في 8 أبريل 1871 إنضم الشيخ الحداد للثورة الى جانب المقراني فقيوت شوكتها، إلا أن الباشاغا محمد المقراني أستشهد في معركة وادي سوفلات قرب عين بسام يوم 5 ماي 1871⁴، وبمجرد استشهد المقراني استسلم الشيخ الحداد⁵ الذي لم ترحمه العدالة الفرنسية رغم كبر سنه حيث تجاوز الثلاثة والثمانين سنة، فحكم عليه بالسجن الانفرادي يوم 19 افريل 1873 لمدة خمس سنوات، إلا أنه توفي في السجن بعد عشرة أيام فقط من سجنه⁶.

لقد فشلت مقاومة المقراني والشيخ الحداد وهذا لم يكن فجائيا، بل كان نتيجة أخطاء ارتكبوها، إضافة الى مضايقة السلطات الفرنسية لهم، إذ انه عندما قتل محمد المقراني في معركة ماي 1871 م ضعفت المقاومة، وخلفه في القيادة أخوه بومزراق والشيخ سي عزيز، فارتكبا خطئين استراتيجيين، إضافة الى افتقارهما للخبرة الكافية سرع بفشل هذه المقاومة⁷.

- ذكر محمد الأمين بلغيث أنه من نتائج هذه الثورة هو فرض غرامات على الجزائريين بحيث يدفع كل انسان مشكوك فيه غرامة تتراوح بين 60 الى 70 فرنك، والذين ساعدوا في المقاومة ولو حتى بكلمة يدفعون غرامة 140 فرنك، وأما من شارك في الثورة فيدفع ضريبة 210 فرنك فرنسي وهو مبلغ خيالي، كما صادرت فرنسا 22 ألف هكتار من عائلة المقراني لوحدها وهي من أجود المناطق الزراعية في منطقة الهضاب، ضف الى ذلك صادرت من عائلة الحداد 62 ضيعة فلاحية للحبوب والغلل، ست بساتين مسقية، سبع منازل وخمسة عشر محلا⁷.

1 - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص146.

2 - محمد محمدي، المرجع السابق، ص322.

3 - عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، صص164-165.

4 - حنفي هلايلي، الظروف التاريخية الممهدة لثورة المقراني والشيخ الحداد، المرجع السابق، صص17-18.

5 - برنامج تاريخ مباشر، ثورة المقراني أسبابها ووقائعها ونهايتها ونتائجها، فيديو يوتيوب " قناة البلاد"، شوهذ يوم 2025-06-02، عبر الرابط:

<https://youtu.be/GDjAVgcyg4?si=uq-3EQZWRNM-P3TC>

6 - الصادق دهاش، "نتائج ثورة 1871 ومظاهرها"، مجلة المصادر، ع14، د م ن، د ت ن، ص19.

7 - حياة ثابتي، دور الطريقة الرحمانية في مقاومة الاحتلال الفرنسي المقراني والحداد نموذجا، المرجع السابق، ص31.

7- برنامج تاريخ مباشر، ثورة المقراني، أسبابها ووقائعها ونهايتها ونتائجها، المرجع السابق.

حصلت فرنسا مبلغ 36 مليون فرنك ذهبي كضريبة حرب على الثورة، بالإضافة الى فرض مبلغ 65 مليون فرنك ذهبي، حيث ظل السكان يدفعون هذه الغرامة لمدة عشرين سنة وهو ما يعادل 70 بالمئة من رأس مال السكان، زيادة الى ذلك قامت بمصادرة الأراضي وجلب العائلات من الأكراس واللورين وتوطينها بمنطقة القبائل¹.

أما بالنسبة للمناطق حسب ما ذكر حنفي هلايلي فقد فرضت ما يلي:

- منطقة دلس 1444100 فرنك
- الإقليم المدني 254450 فرنك
- منطقة تيزي وزو 3070630 فرنك
- منطقة دراع الميزان 1325200 فرنك
- ناحية الجزائر 1260000 فرنك
- الإقليم المدني 210000 فرنك
- منطقة سور الغزلان 668292 فرنك
- منطقة بني منصور 561330 فرنك².

رغم السياسة الفرنسية الرامية الى قتل روح الجهاد والمقاومة في نفوس الجزائريين بالقمع والنفي والتكيل والتبشير، إلا أنه ظهرت مقاومات أخرى تلت مقاومة المقراني والحداد، كثورتى الأوراس وبوعمامة.

2-2 مقاومة الشيخ بوعمامة (1881-1902)

ظهرت هذه المقاومة نتيجة عدة أسباب وعوامل، حيث رفض الشعب الجزائري الإحتلال الفرنسي الذي تسبب بسياسته وأساليه في انتشار المجاعة في أوساط الأهالي³، ضف الى ذلك تدمير واستيلاء القبائل الصحراوية وخيم قبائل القصور، خاصة قبائل أفلو والبيض التي منعت من التنقل بمواشيها الى الجنوب اثناء موسم الترحال في فصل شتاء 1879م

¹ - نفس المرجع السابق.

² - حنفي هلايلي، الظروف التاريخية الممهدة لثورة المقراني والشيخ الحداد، المرجع السابق، ص20.

³ - منير طيبي، المقاومة الشعبية ضد المستعمر الفرنسي في السينما الجزائرية-دراسة نقدية لفلم الشيخ بوعمامة، مجلة الإعلام والمجتمع، مج5، ع2، جامعة العربي التبسي، 4 أكتوبر 2021، ص200.

و1880م و1881م، مما أدى الى موت مواشيها بأعداد كثيرة من شدة البرودة السائدة بتلك المنطقة، حيث بلغت نسبة الخسائر التي لحقت بمواشي دائرة أفلو وحدها بثلاثمائة رأس في سنة 1879م-1880م¹.

– أدت هذه الثورة الى فرض السلطات الفرنسية غرامات على القبائل المتعاونة مع الشيخ بوعمامة والتي قدرت بقيمة ربع المحصول الزراعي أو من الماشية، بالإضافة الى الضريبة العادية إنتقاما منهم لخروجهم عن طاعة فرنسا سنة 1881م، لذلك اضطرت هذه القبائل المتعاطفة مع المقاومة إلى الهجرة حيث يتواجد الشيخ في الجنوب أو في المغرب الأقصى².

وفي الأخير نستنتج أن أغلب أسباب ثورة المقراني والحداد وثورة بوعمامة هي أسباب اقتصادية واجتماعية، إما بسبب ارتفاع قيمة الضرائب المفروضة على الأهالي، وإما بسبب المجاعات أو مصادرة أراضيهم ونزع ملكياتهم، لذلك ثار الجزائريون ضد الوجود الإستعماري الفرنسي، إلا أن عدم تكافؤ ميزان القوة بين المستعمر والمستعمر حال دون نجاحها.

كان للسياسة الاقتصادية الفرنسية على الجزائر المستعمرة في الفترة الممتدة من 1830 م الى 1930 م انعكاسات و تداعيات خطيرة و مروعة جدا سواء على الإقتصاد الجزائري الذي زاده الإحتلال الفرنسي تدهورا، فقضى على الصناعة المحلية و لم يقم أي صناعة ثقيلة تطور البلد بل سخرها لخدمة الإقتصاد الفرنسي و إزدهاره، و جعل من الجزائر سوقا لتصريف البضائع الفرنسية، و زاد من تدهور الزراعة و حولها إلى زراعات تجارية ربحية فأصبحت الجزائر بلد الخمرور بإمتياز، كما أدت السياسة الاقتصادية الفرنسية إلى تداعيات رهيبة و سلبية على المجتمع الأهلي الجزائري و الذي قضى الإحتلال الفرنسي على بنيته الاقتصادية و الإجتماعية بعدما كان مجتمعا قريبا متكاثفا و متعاوننا، على العكس من ذلك حققت السياسة الاقتصادية الفرنسية نتائج إيجابية على الكولون الذين ثبتوا السياسة الإستيطانية بالجزائر، و ازدهروا إقتصاديا و ديمغرافيا، و هذا ما

1 - عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة 1881-1908-جانباها العسكري 1881-1883، دط، الجزائر، 1981، ص47.

2- عبد القادر خليف، المقاومة الشعبية للشيخ بوعمامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص- ص 183 - 184.

دفع بالأهالي الجزائريين الى القيام بإنتفاضات و ثورات شعبية ضد المحتل الفرنسي، و رفع عرائض وإحتجاجات وتقارير تتدد بظلم السياسة الاقتصادية الفرنسية بفعل نخبة جزائرية إمتلك وعيا سياسيا.

خاتمة

خاتمة

بعد دراستنا لهذا الموضوع توصلنا الى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

1- عانت الجزائر من إقتصاد ضعيف لازمها خلال الحكمين التركي والفرنسي لها، فأقتصاد الجزائر خلال العهد التركي إرتكز بالأساس على الزراعة والتي تمثل شريان الحياة الإقتصادية، إلا أن هذا الإزدهار الزراعي بدأ في الزوال مع نهاية القرن السابع عشر ميلادي، وهذا راجع لأسباب حالت دون تحقيق الإكتفاء الذاتي للأهالي منها إتباع أساليب تقليدية وبسيطة في خدمة الأرض كما ساهمت ملكية الأرض في تدهور الفلاحة، إضافة إلى الظروف الصعبة التي عانى منها الفلاح الجزائري كالأوبئة والمجاعات والجراد والزلازل، وتعرضه للحملات العسكرية المسلحة زيادة عن الضغط الجبائي عليه، كما أن سياسة الحكم العثماني عملت على سلب الأراضي المنتجة للحبوب من الفلاحين وتوجيه منتجاتها للتصدير الخارجي على حساب الإستهلاك المحلي للأهالي، وعرف الإقتصاد تنوع في الصناعات والحرف كصناعة النسيج والزرابي... إلخ، فماهي إلا صناعات تقليدية لا ترتقي إلى الصناعات التي عرفتھا الدول الأجنبية وما إن وُجِها أنظارنا إلى البنية التحتية للجزائر في هذه المرحلة فتكاد تتعدم فالتطرق كأبسط مثال غير واضحة ناهيك عن الخدمات.

2- انقسمت التجارة بالجزائر العثمانية إلى نوعين تجارة داخلية وخارجية، إلا أن النشاط التجاري أواخر العهد العثماني تدهور ويعود ذلك إلى الإمتيازات التجارية التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأجنبية، حيث حصلت فرنسا على امتياز صيد المرجان عام 1520 في الساحل الشرقي الجزائري، ونفس الإمتيازات حصلت عليها إسبانيا عام 1791 بوهران، حيث تسببت هذه الإمتيازات في إضعاف الإقتصاد الجزائري، ضف إلى ذلك إستحواذ اليهود على النشاط التجاري وتوجيهه لخدمة الدول الأوروبية، مع ضعف النظام الجمركي الجزائري واحتكار الدولة لتجارة المواد الأولية وتحول طرق تجارة السودان وصعوبة المواصلات.

3- إحتكار التاجران اليهوديان بكري وبوشناق التجارة في الجزائر وتحكما في تجارة الحبوب وكان لهما ضلوع في أزمة الديون الفرنسية، وتسببا في إنزلاقات خطيرة على مستوى العلاقات الجزائرية الفرنسية.

4- ساهمت التغيرات السياسية والاجتماعية بالإضافة إلى الضغوطات الخارجية أدت في تأزم الوضع الإقتصادي أكثر، فهذا العهد كان بمثابة تمهيد للدخول في مرحلة جديدة من الإستعمار الفرنسي الذي سيغير معالم الإقتصاد والمجتمع الجزائري.

5- دفع تنوع موارد وثروات الأرض الجزائرية فرنسا الى وضع الخطط والدسائس لإحتلال الجزائر وبالفعل نجحت في إحتلالها سنة 1830 متخذة مسرحية حادثة المروحة ذريعة لإحتلالها لكن الأسباب الحقيقية هي كسر شوكة الجزائر والتهرب من الديون.

6- إن الهدف الرئيسي من الإستعمار الفرنسي هو إستغلال الموارد الطبيعية للجزائر وتحقيق الربح السريع دون مراعاة للأهالي، فبعد دخول مدينة الجزائر في جويلية 1830 إستولى المستعمر على خزينة القسبة لتبدأ أول خطواته بالنهب المباشر ضاربة بذلك عرض الحائط بنود معاهدة الإستسلام التي أبرمتها مع الداوي حسين بتاريخ 5 جويلية 1830.

7- عززت فرنسا دعائمها في الجزائر وباشرت بتطبيق سياسة إقتصادية حاربت من خلالها الصناعة المحلية وإحتكرت بها التجارة، حيث وجهت الإقتصاد لما يخدم مصالحها بعدما قامت بسلب الأراضي وتشجيع الإستيطان ومنح الإمتيازات للمستوطنين وتهميش القطاع الزراعي بالتركيز على الزراعات المصنعة كزراعة القطن والتبغ... إلخ، ومنح الأراضي للمعمرين ما أدى إلى إنخفاض نسبة الإنتاج الزراعي وتفاقم الفقر والجوع، كما تم تهميش الصناعات التقليدية وتجهيز المواد في فرنسا لتحقيق الأرباح العالية على حساب الإقتصاد الجزائري.

8- سن الإدارة الإستعمارية العديد من القوانين لسلب الأراضي من أصحابها ومنحها للمستوطنين وأخطرها قانون سيناتوس كونسيلت عام 1863، الذي بموجبه تقطعت أراضي القبائل

إلى دواوير ومن ثم خلقت الملكية الفردية الرأسمالية محل الملكية الجماعية، ونتيجة حتمية للقرار المشيخي سيناتوس كونسيلت فقد الجزائريون أراضيهم لصالح الوافدين الجدد.

ساهمت القوانين الفرنسية العقارية في إزدهار حركة الإستيطان، وإنشاء القرى الإستيطانية، ونمو المستوطنات الفلاحية فاستغل المعمرين الأوروبيين أرض الجزائر طمعا في تحقيق الثروات مستغلين الأراضي الزراعية الجزائرية في إقامة زراعات تجارية صناعية، فإزدهرت زراعة الكروم والقطن والتبغ على أيديهم، ومنحت القروض لصانعي النّبيذ، فأصبح النّبيذ شريان الحياة في المستعمرة وتحوّلت الجزائر إلى عملاق في إنتاج النّبيذ ورابع أكبر منتج ومصدر له في العالم، وتمثلت أغلب صادرات الجزائر في الكحوليات وحقق بذلك المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين ثراء فاحشا.

9- ترتب على الوجود الإستعماري الفرنسي في الجزائر خلال الفترة الإستعمارية الممتدة ما بين (1830-1930) تشوهات خطيرة في هيكل الإقتصاد الجزائري تجلت تداعياته على قطاع الزراعة والصناعة والتجارة، حيث نجم على السياسة الإقتصادية الإستعمارية بالجزائر خلق قطاعين زراعيين إقتصاديين مزدوجين، قطاع عصري أوروبي متطور وقطاع ثاني تقليدي ريفي منهك ومتدهور، بل قامت ببعض الصناعات الإستخراجية من أجل إستغلال موارد وثروات البلاد من مناجم الذهب والحديد والفحم ومختلف المعادن، فدمرت الصناعات التقليدية الجزائرية مما أدى إلى تغير نمط الحياة الإقتصادية والإضرار بمصالح الجزائريين.

10- عملت فرنسا على ربط الإقتصاد الجزائري بالإقتصاد الفرنسي عن طريق التجارة فجعلت من الجزائر سوقا لتصدير موادها المصنعة، نظرا لحاجة السوق الجزائرية لها، فهي لا تملك قاعدة صناعية وبهذا صارت الجزائر من المستوردين الأوائل للصناعات الفرنسية مثل المنتجات المصنعة والسلع الإستهلاكية كالأقمشة والسلع الغذائية والآلات الزراعية، أما الصادرات الجزائرية تمثلت في المنتجات الزراعية والمواد الخام فكان إقتصاد المتروبول المستفيد رقم واحد من هذه المبادلات التجارية والمستفيد الثاني هم الفئة الكولونيالية بالجزائر والذين حققوا أرباحا

مالية معتبرة، إضافة إلى الدول الأجنبية التي إعتمدت في حركتها التجارية على المنتجات الجزائرية واستفادت منها وفق ماسمحت لها السلطة الإستعمارية الفرنسية، وبذلك أصبحت فرنسا الشريك التجاري للجزائر وفق إيديولوجية إستغلالية محضة...

11- إن البنية التحتية القاعدية للجزائر هي الأخرى كانت محدودة وماتم تجهيزه من طرق وموانئ وشركات ومشاريع وإستثمارات، كان الإختيار الوحيد لفرنسا لتمكين حياة أفضل لها ولمستوطناتها في الجزائر، هذا من جهة ومن جهة أخرى لتثمين الإستغلال الجيد لموارد البلاد بإختلافها وتنشيط مبادلاتها التجارية، وذلك بربط إقتصادها بالجزائر فما تجنيه من عائدات وأرباح خدمة لإقتصادها ولمصالحها، فالأهلي الجزائري لا نصيب له ليبقى معزول مهمش مستغل في أرضه...

11- انعكست السياسة الإقتصادية الفرنسية سلبا على حياة الأهالي في الفترة الممتدة ما بين (1830-1930) فانتشرت الأوبئة والمجاعات كمجاعة (1866-1868) المدمرة والتي أتت على ثلث سكان البلاد، حيث كان للمستعمر الفرنسي يد في حدوثها، وبعدها لم يقدم أي مساعدات لتخفيف ضررها على الجزائريين، بل تركهم لمصيرهم وهو الأمر الذي دفع بالكثير من العائلات الجزائرية للجوء إلى الهجرة رافضين بذلك هذه السياسة التي قامت بتفكيك بنيتهم الإجتماعية والإقتصادية.

12- سيطر المستوطنين الأوروبيين في الجزائر خلال الحقبة الإستعمارية الفرنسية (1830-1930) م، على الحياة الإقتصادية فاستحوذوا على أهم الأنشطة الإقتصادية والموارد في الزراعة والصناعة والتجارة، وامتلكوا أهم المؤسسات الإقتصادية واستأثروا بالسلطة في الجزائر المستعمرة، خاصة بعد صدور قانون 19 ديسمبر 1900 الذي منح الجزائر إستقلالها المالي، فإزداد المعمرون قوة ونفوذاً وأصبحوا هم صناع القرار في البلاد فتحولوا إلى أسياد يملكون المال والسلطة والنفوذ، بعدما كان الكثير منهم مجرد صعاليك ومتشردين غير مرغوب بهم في أوروبا، في المقابل عاملوا الجزائريين كأهالي من الدرجة الرابعة والخامسة وحرموهم من أدنى الحقوق

واعتبروهم مجرد خماسين وعمالا في مصانعهم ومزارعهم ، وهذا ما أدى إلى إنقسام المجتمع إلى طائفتين متميزتين، وهذا كله بفعل السياسة الإستعمارية متعددة الأوجه.

13- حاول الشعب الجزائري التصدي للسياسة الفرنسية بتقديم عرائض نددت بعمليات مصادرة الأراضي والأموال كعريضة الأهالي عام 1830، التي تطالب إدارة الإحتلال بإعادة أملاك الحبوس، عريضة حمدان خوجة، وأحمد بوضربة وعرائض إحتجاج الأهالي ضد الضرائب الثقيلة 1875، وعريضة الأمير خالد 1919 التي إستتكرت السياسة الإقتصادية الفرنسية، مطالبة ولسن التدخل لتغيير الأوضاع.

14- لم يقف الجزائريون مكتوفي الأيدي أمام التغول الإستعماري وسياستة الإقتصادية فقاموا بثورات شعبية أشهرها ثورة المقراني والشيخ الحداد عام 1871 وبوعمامة 1881، حيث كانت مصادرة الأراضي وفرض الضرائب الباهضة وسياسة التجويع سبباً في قيامها.

الملاحق

الملاحق

الملحق 01: معاهدة الجزائر بتاريخ 5 جويلية 1830 بين الداي حسين والجنرال دي

بيرمون

نسخة:

معاهدة بين القائد العام للجيش الفرنسي، وصاحب السمو داي الجزائر، يسلم حصن القسبة وكل الحصون التابعة للجزائر وميناء وهذه المدينة إلى الجيش الفرنسي، صباح اليوم على الساعة العاشرة (بالتوقيت الفرنسي) يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي تجاه صاحب السمو الداي حسين، بترك الحرية له، وحياة كل ثرواته الشخصية.

سيكون الداي الجزائر حرا في أن ينصرف هو وأسرته وترواته الخاصة إلى المكان الذي يعينه، ومهما بقي في الجزائر سيكون هو وعائلته تحت حماية القائد العام الفرنسي ويتولى حرص ضمان أمنه الشخصي وأمن أسرته.

يضمن القائد العام لجميع الإنكشارية نفس الإمتيازات ونفس الحماية.

ستبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، ولن يلحق أي مساس بحرية السكان من مختلف الطبقات ولا بدينهم، ولا بممتلكاتهم ولا جارتهم وصناعتهم، وستكون نساؤهم محل إحترام والقائد العام يلتزم على ذلك بشوفه.

وسيتم تبادل هذه والمعاهدة قبل ساعة العاشرة وستدخل الجيوش الفرنسية عقب ذلك حالا إلى القسبة، تم تدخل التابع كل حصون المدينة والبحرية بمعسكر قرب مدينة الجزائر 5 جويلية

1830

توقيع الكونت دي بورمون

هنا وضع الداي ختمه

صورة مطابقة الأصل ليوثتان جنرال قائد هيئة الأركان العامة

توقيع دسبرير صورة مطابقة الأصل مصلحة الأرشيف

Consentiment du Général de
l'armée française, et son
attache le Dey d'Alger

1 le fort de la Casbah, tous
les autres forts qui dépendent
d'Alger et le port de cette
ville seront remis aux
troupes françaises ce matin
à dix heures (heure française)

2 le Général en Chef de l'armée
française, s'engageant à son
attache le Dey d'Alger à lui
laisser sa liberté, et la
posséder de toutes ses richesses
personnelles,

3 le Dey sera libre de se
retirer avec sa famille et ses
richesses personnelles dans le
lieu qu'il fera, et tout
ce qu'il restera d'Alger, il y aura
lui et toute sa famille avec

الشيخ محمد بن عبد الله
البربري

الشركي الاول

الفقيه الشيخ
الشيخ محمد بن عبد الله
البربري

الشركي الثاني

الشيخ محمد بن عبد الله
البربري

الشركي الثالث

الشيخ محمد بن عبد الله
البربري

الشيخ محمد بن عبد الله
البربري

المشرك الرابع

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
لنا حكمة وعبرة

[illegible]

الحمد لله الذي جعل العلم على كل شيء دهره
والعلماء

في النجاة الحياتي لكل الصغار والفقراء
 طفق هذا الاثنان في وجهه العساكر
 للنادية في كل الفهم في بقية انبراج
 في كل ديار في كل ديار

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الحج ربيع

میر حسن ابراهیم

الملحق 02: مراكز إستطانية في الجزائر ما بين 1836 1840.

رقم	اسم المركز	تاريخ قرار إنشائه	ملاحظات
01	حوش الشاوش وبوعقب	1836/09/27	يمنع بيع أراضيها أو كراؤها
02	مركز شرشال الاستيطاني	1840/09/20	ثبتت به 100 عائلة أوروبية استفادت من الأراضي التي تولى عنها أصحابها
03	مركز البلدة الاستيطاني	1840/10/06	إسكان 300 عائلة أوروبية في المساكن التي هجرها أهلها بعد التحاقهم بالمقاومة، ومنها أملاك البايلىك والأحباس
04	مركز القليعة الاستيطاني	1840/10/01	إسكان 300 كولون عسكري ومنح كل منهم 10 هكتارات من الأراضي الزراعية بعد مصادرتها من أصحابها

- عدة بن داهة، الإستطان والصراع حول ملكية الأرض، المرجع السابق، ص 95.

الملحق 03: المناطق التي مسها مصادرة الأراضي بعد 1871.



-صالح عباد، المعمرين والسياسة الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص76.

جدول بنتائج الاستيطان الرسمي من 1830-1929

السكان الفرنسيون	المساحة بالهكتارات	فرى، مجموعات فلاحية	المدة
63.497	427.604	150	1850+1830
103.322	184.255	91	1860-1851
129.898	73.211	23	1870-1861
195.418	233.369	207	1880-1871
267.672	161.661	89	1890-1881
364.257	99.353	80	1900-1891
633.149	248.289	217	1920-1901
657.641	70.418	71	1929-1921
1.418.323		928	المجموع :

السكان سنة 1928 :

السكان الفرنسيون 641 . 657 .

السكان الاجانب : 175.718 - 833.359 اوروبا .

الاهالي الرعايا الفرنسيون : 5.115.980

الاهالي الرعايا الاجانب : 34776 - 5150.756 .

الملحق 04 :

-عبد الحميد زوزو، نصوص وتائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830/ 1900، المرجع السابق، ص 154.

شهادة تسليم اراضي لامبيز الى مصلحة الاستيطان

يشهد والي ولاية قسنطينة بأنه قد تم تسليم ، من مصلحة الأملاك الى مصلحة الاستيطان ، بحسب المحضر المؤرخ بتاريخ 30 أكتوبر و 5 نوفمبر 1862 ، أراضي لامبيز الواقعة بدائرة باتنة العسكرية والمبينة كالآتي :

رقم السجل الثابت	طبيعة العقار	أصل	موقعه	السعة الحقيقية	الحدود والنواحي
2	آثار لامبيز وأراضي فلاحية	عرش أراضي للقبائل سلمت لمصلحة الأملاك	دائرة باتنة العسكرية	4.733 هـ 10 أ 50 س	يحدّها شمالاً وشرقاً أراضي باتنة ومن نواحي أخرى أراضي عروشية

قسنطينة 6 افريل 1862

الوالي

الملحق 05:

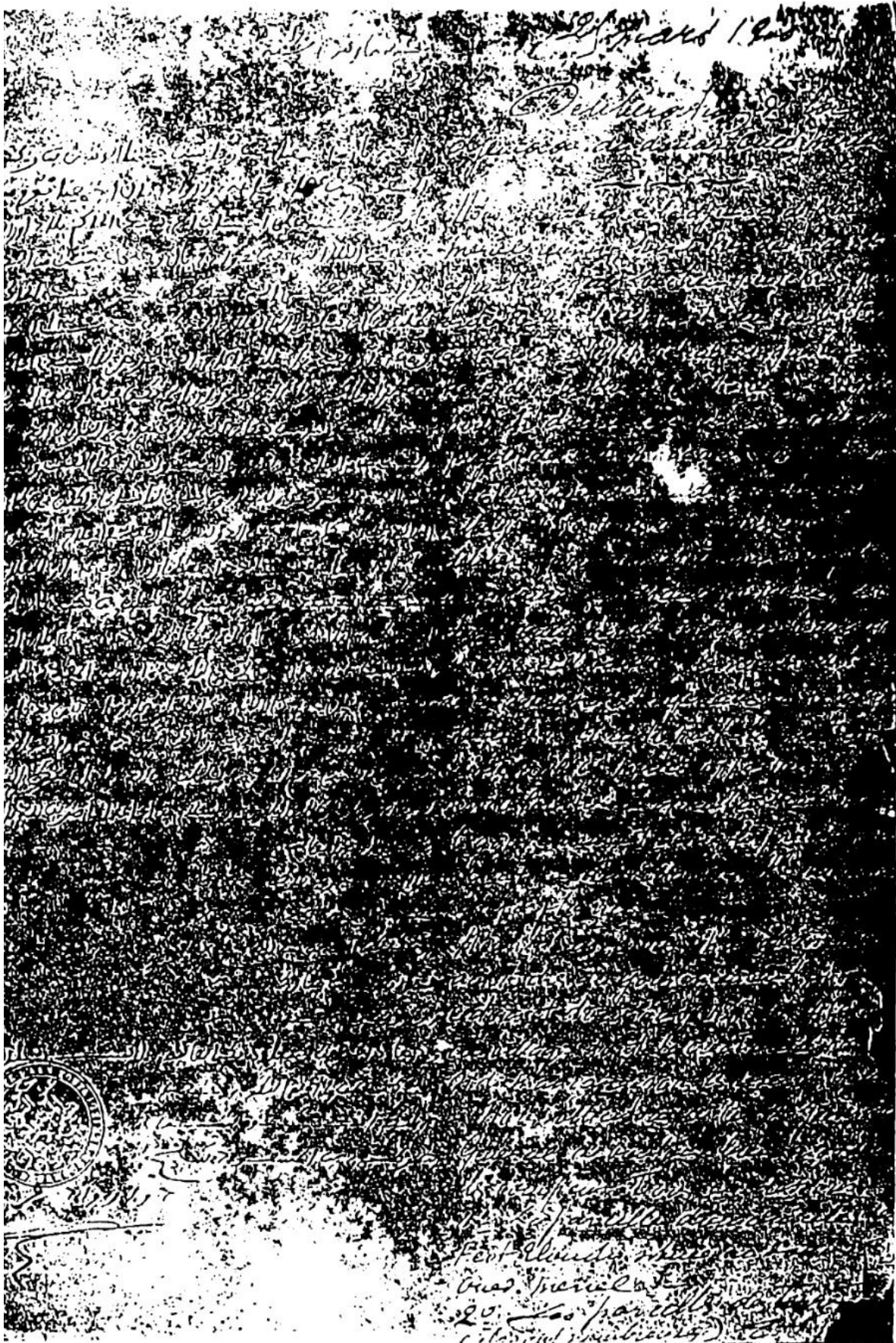
-عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه، ص 160.

الملحق 06: نموذج عن الشكاوى الناتجة عن مصادرة الأراضي

الحمد لله وحده: هاته دبارة

إجتمعنا تحت رئاسة شيخنا الوشن بن ذكرى بن المسعود، نحن أعضاء جماعة دوار واد ريال إجتمعنا يوم. 25 من شهر مارس سنة 1900. على حساب أمر سيدي الحاكم بلاد يوم 25 من شهر مارس سنة 1990 على الحساب أمر سيدي الحاكم بلاد أوراس

لينظرو في قضية البلاد التي سيكون حدثه سيدي الحاكم أوراس، يطلب منا أن نسلموا إلى الفلاج المذكور، عدد 1350 هكتارا و 45 أر، بعد تأملنا في الأمر الذي عرض لنا. سيدي الحاكم وجدنا فيه طررا كثير لأن دُورنا لم تكن فيه أراضي الحرت كثيرا وعدد النفوس من السكان الدوار كثيرا في التراب الذي عندنا والنصف من البلاد الباقي تزيد الدولة تنزعوه للفلاج ولا يبقى لنا شي، وليكن نحن طائعين إلى الدولة وحكامها، وحيث الدولة لها رغبة في الفلاج المذكور إننا سلمنا أعطينا عددا 1350 هكتارات و 45 أر للفلاج الذي سيحدث في سيدي معنصر بشرط نطلب من سيدي الوالي العام أن يعطي لنا العوض، ويعطي لنا الأراضي المعدة الحرت ، نطلب من الدولة ، ان تنتظر إلينا بالرضاء ولا تتركنا عاملين . والسلام من الجماعة الحاضرين للذبارة وهم (حموش عمار بلقاسم، قراداي معمر بن كاكّة، سعيد أحمد بن محمد، بوحاكر أحمد بن عبد الله، قدوار محمد بن مبارك، زوزو يحيى بن محمد)، وبهذا عرفت سياستك العالية والسلام، ممكن كتب عن أذنه إينكم، وخديم دولتكم الوشن بن ذكرى بن المسعود شيخ دوار وأدم ريال.



الملحق 06: إستعباد الجزائريين في مزارع المعمرين وتوسيع زراعة العنب



استعباد الجزائريين في مزارع المستوطنين



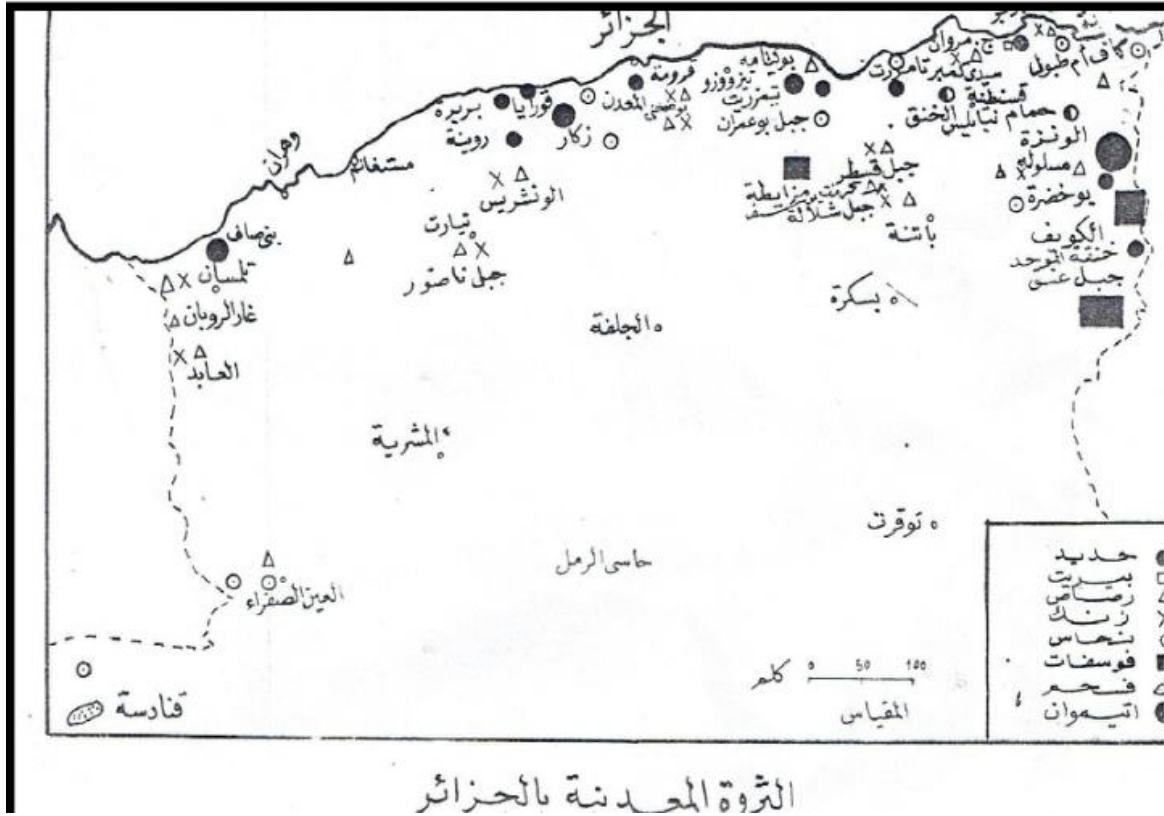
توسيع زراعة العنب

-بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 50-58.

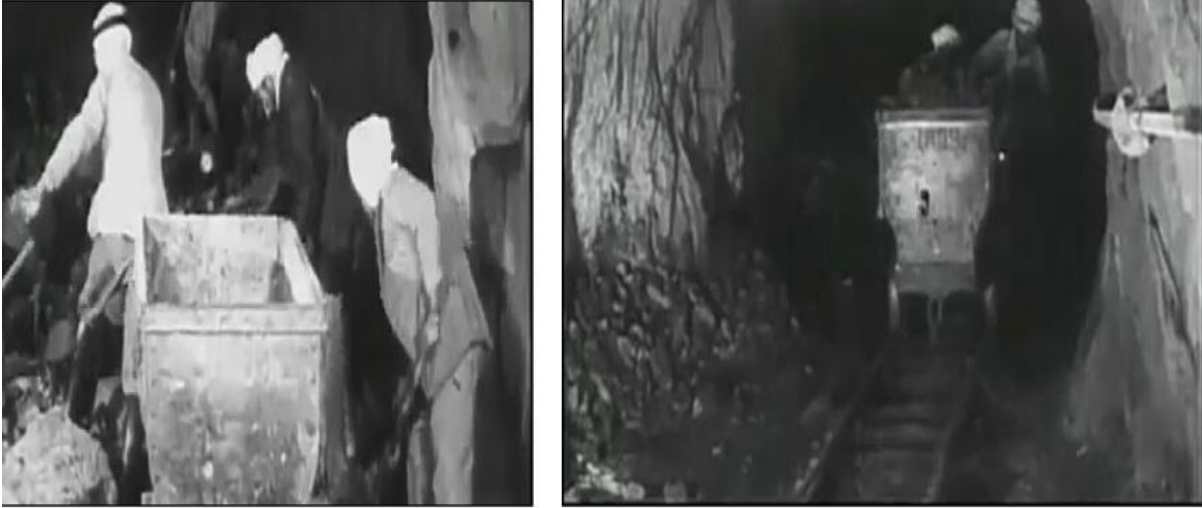
الملحق 07 : إستغلال الغابات (الفلين أنموذجا)



-حميدة عتيق زيد وعائشة شايح، السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870-1939)،
مذكرة لنيل ماستر في التاريخ، المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الإنسانية الإجتماعية إشراف
عثمان زغب، 2009 / 2010، ص 70،



الملحق 09: صورة لعمل المناجم إبان الإحتلال الفرنسي في المنطقة الحدودية الشرقية.



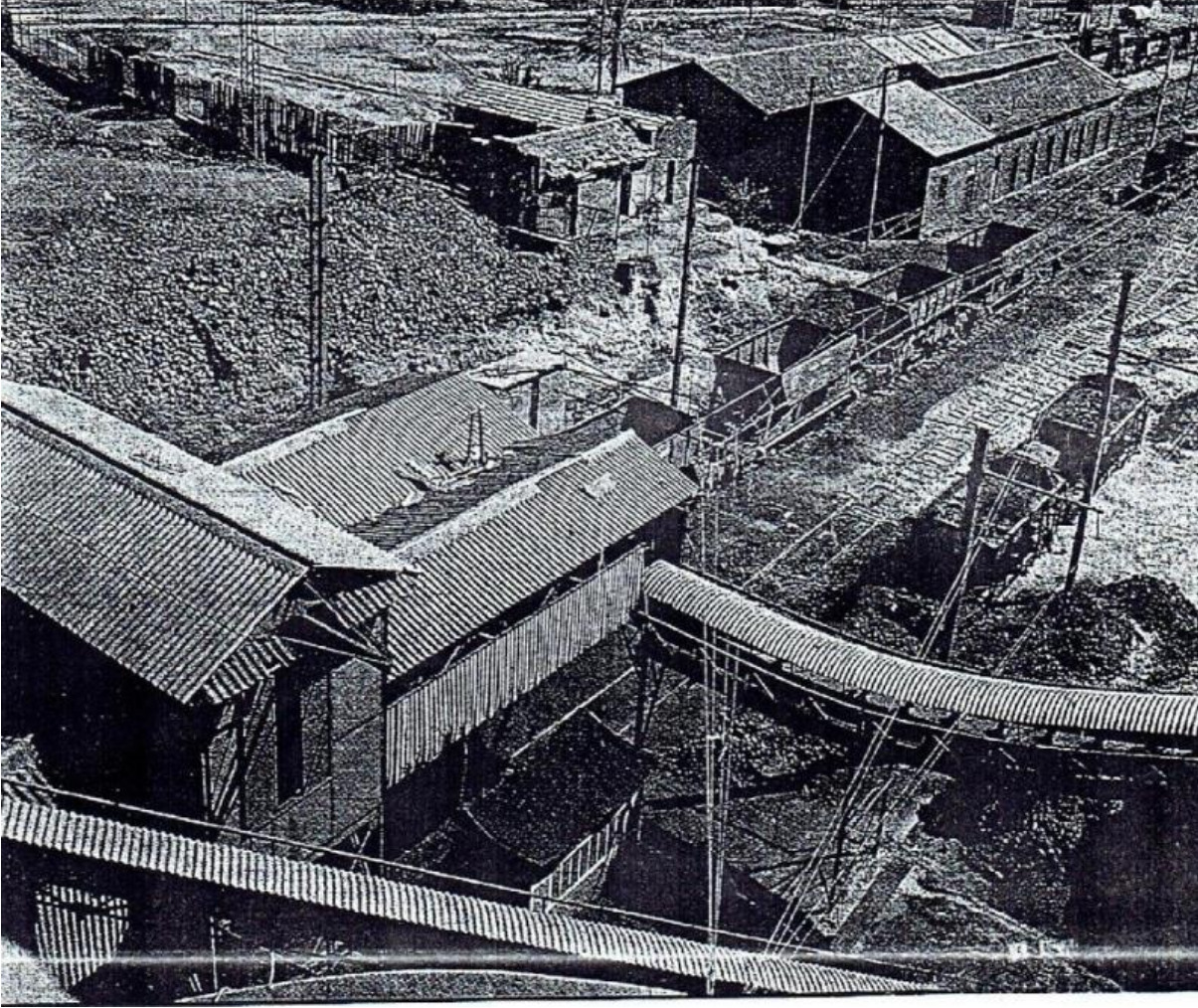
توضح الصورة : 1 و 2 عمال المناجم الجزائريين تحت الأرض



الصورة رقم 3: أشغال
السكك الحديدية شيدت
من أجل نقل المعادن إلى
فرنسا.

ـ بشير بلاح و رباح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، المرجع السابق، ص 96.

الملحق 10: صورة توضح منجم الحديد الونزة



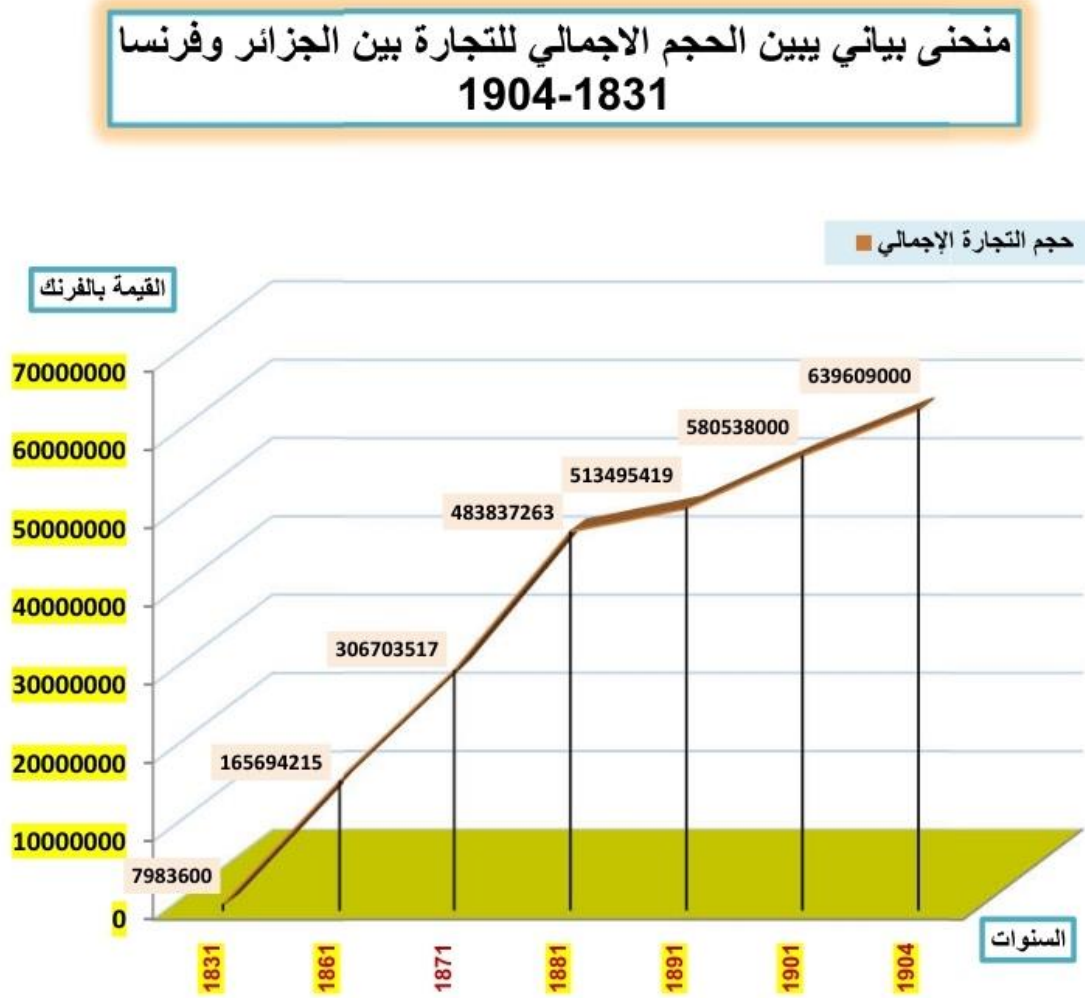
-عبد السلام بوشارب، تبسة معالم ومآثر، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشروالإشهار، الجزائر،
1996.

الملحق 11: صورة توضح عملية شحن الفوسفات من ميناء عنابة إلى فرنسا.



-بشير بلاح ورايح لونيبي، المرجع السابق، ص 99.

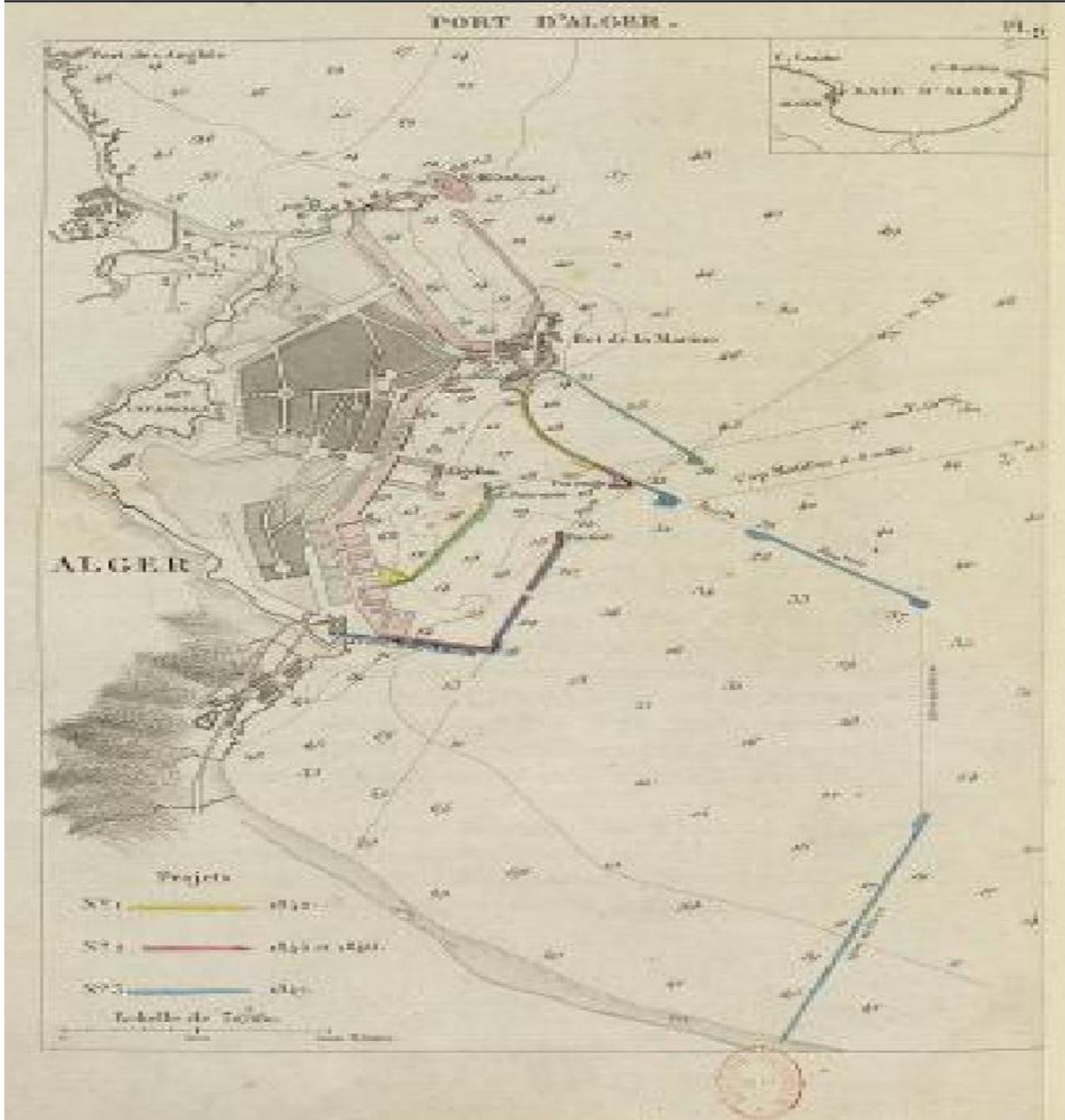
الملحق 12 : منحنى بياني يبين حجم الإجمالي للتجارة بين الجزائر وفرنسا



1904 1831

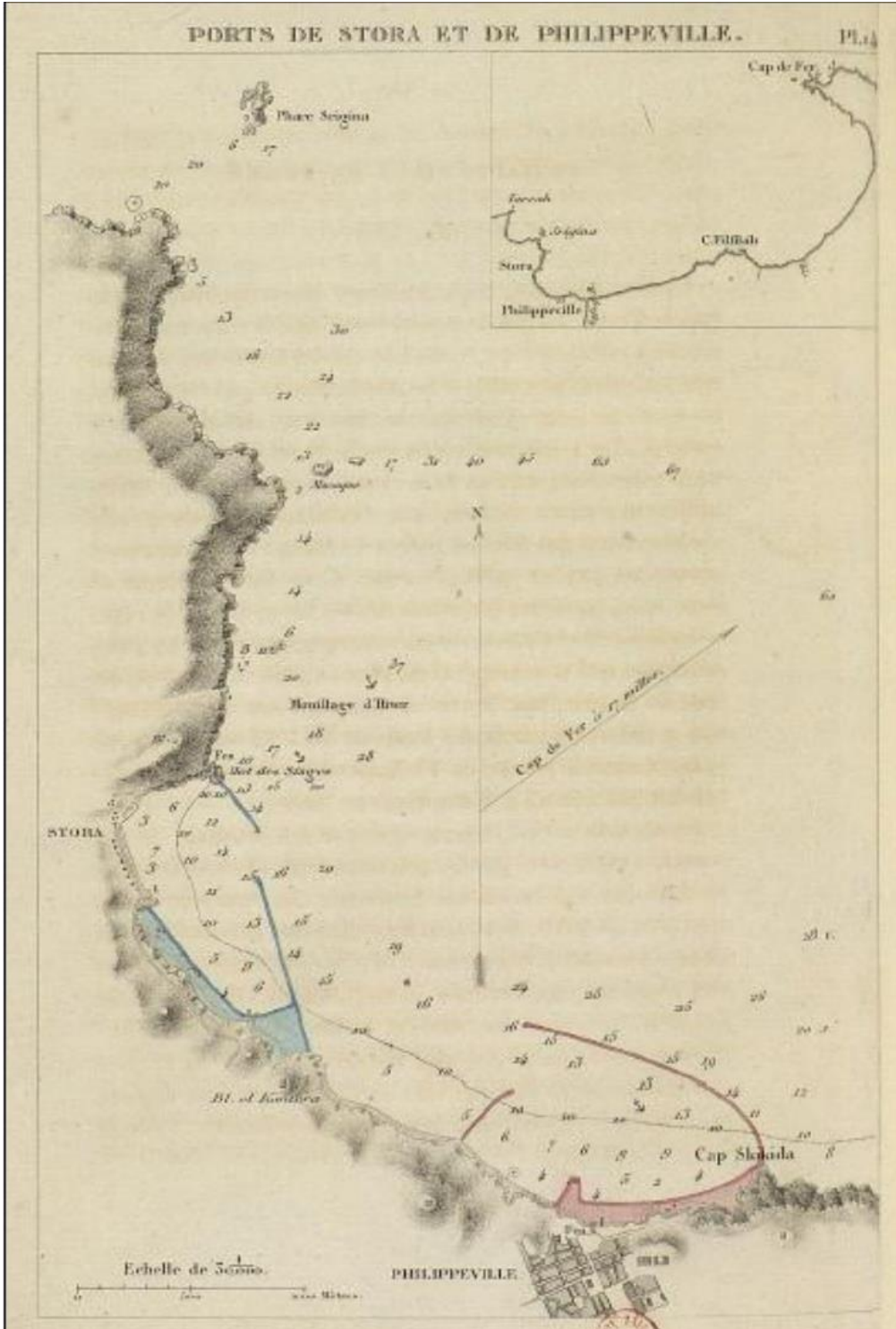
-عبد الكريم حرمة، مصادرة الأراضي في السياسة الإستعمارية وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري (1834/ 1900)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، تخصص تاريخ، الجزائر المعاصر، إشراف الدكتور عبد السلام كمون، 2023/2022، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، ص280.

الملحق 14: ميناء الجزائر



- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 229.

الملحق 15 : ميناء سكيكدة.



- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص234.

قائمة المصادر والمراجع

1/المصادر

- 1- ليسورويلد، رحلة طريفة في إيالة الجزائر، تر: محمد جيجلي، دار الأمة، ط3، الجزائر، 2010.
- 2- حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تقديم وتركيب وتحقيق، محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية لطباعة، الجزائر، 2008.
- 3- سبنسر وليام، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.
- 4- مذكرات شالر وليام، تعريب إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.
- 5- شوفالييه كورين، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510 / 1541، ترجمة حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 6- العنتري محمد صالح، مجاعات قسنطينة، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

2/ المراجع باللغة عربية

- 7- أحمد علي هارون، جغرافية الصناعة، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002.
- 8- أحميدة عميراي، أثار الإستعمار الإستطاني في المجتمع الجزائري 1830 / 1954، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007.
- 9- الخزناجي التلمساني بن محمد، مختصر الدلالات السمعية على ماكان رسول الله صلى الله عليه وسلم، إعداد مبارك البغدادي، مكتبة السندس، 1900.

- 10-بوعزيز يحيى، السياسية الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب 1830/ 1945، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- 11-بوعزيز يحيى، تاريخ إفريقيا العربية الإسلامية من مطلع القرن 16 إلى القرن 20 الإستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا وأسيا جزء المحيط، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- 12-بوعزيز يحيى، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954.
- 13-بوعزيز يحيى، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 14-بوعزيز يحيى، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط خ، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.
- 15-بحري أحمد، الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الإجتماعية إبان الحقبة العثمانية، دار الكفاية، الجزائر، 2013، ج2.
- 16-بن محمد الجيلاني عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، ج 4، دار الأمة للنشر والتوزيع، 2009.
- 17-بن العون عبد الرحمان إبراهيم، الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصر 1920-1936، ج1، ط 3، منشورات السائحين، الجزائر، 2010.
- 18-بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005.
- 19-بوشارب عبد السلام، معالم ومأثر، المؤسسة الوطنية للتجار للإتصال والنشر والإستثمار، الجزائر، 1996.

- 20-توفيق المدني أحمد، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر 1754-1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
- 21-التميمي، المغرب العربي دراسة تاريخية مقارنة، المجلس الوطني لثقافة والفنون والآداب، الكويت، د ت ن.
- 22-جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية، وزارة المجاهدين، الجزائر، ج2، 2009.
- 23-جندلي محمد، عنابة في سياق التاريخ وعمق الجغرافية في العصر الحديث، ط 2، منشورات بونة، ج2، 2008.
- 24-خنوف على، مقاومة سكان منطقة جيجل الإستعمار الفرنسي خلال القرن التاسع، ط 1، منشورات أنيس، الجزائر، 2012.
- 25-خليفة عبد القادر، المقاومة الشعبية للشيخ بوعمامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 26-درياس يمينة، السكك الجزائرية في العهد العثماني، دار الحضارة للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2007.
- 27-دحماني سعيد، بونة إلى عنابة، تاريخ تأسيس قطب حضري، منشورات بونة، الجزائر، 2009.
- 28-الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.
- 29-الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، قسنطينة، الجزائر، 1984.
- 30-الأزرق مغنية، نشوء الطبقات في الجزائر، مؤسسة الأبحاث العربية، ط 1، لبنان، 1980.

- 31-زوز عبد الحميد، الدور السياسي الهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914 -1939، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- 32-سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- 33-سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العثماني، دار البصائر الجزائر، ط2، 2000.
- 34-سعيدوني ناصر الدين والشيخ بوعبدلي المهدي، الجزائر في التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982.
- 35-سعيدوني ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر الجزائر، 2009.
- 36-سعيدوني ناصر الدين، الجزائر مطلقات وأفاق، ط 1، دار العرب الإسلامي، بيروت، 2000.
- 37-سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال، ط 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- 38-سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الحديث وبداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- 39-سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.
- 40-سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007.
- 41-سمير أمين، المغرب العربي الحديث، تر: كمال قيصر، دار الحداثة، بيروت، 1981.

- 42- شويتام أرزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهيائه (1800-1830)، دار الكتاب العربي الجزائر، ط1، 2011.
- 43- شاكر محمد، التاريخ الإسلامي، ج4، المكتب الإسلامي، بيروت، 1999.
- 44- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، تر: حاج مسعود أيكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
- 45- صاري الجيلاني، الكارت الديمغرافية 1860-1867، تر: عمر المعراج، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 46- عبد القادر نور الدين، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم صورها إلى إنتهاء العهد التركي، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- 47- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2007.
- 48- عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ إلى غاية الإستقلال 1962، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، 2009.
- 49- عميراوي أحيدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، عين مليلة-الجزائر، 2005.
- 50- عدي هوارى، سياسة التفكير الإقتصادي الإجتماعي 1830-1930، تر عبد الله جوزيف، ط1، دار الحداثة لطباعة والنشر، بيروت، 1983.
- 51- عباس محمد، إغتيال حلم أحاديث مع بوضياف، دارهومة، الجزائر، 2009.
- 52- عميراوي أحيدة، الجزائر في أدبيات الرحالة والأسر المغرب الأقصى، مصر، مكتبة الأنجلوا مصرية، 1993.

- 53-العسلي سهام، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، دار النفائس، ط 1، بيروت، لبنان، 1982.
- 54-العسكري إبراهيم، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البحث، الجزائر، 1992.
- 56-عمورة عمار، الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر، 2002.
- 57-عطاس عائشة، الحرف والحرفين في مدينة الجزائر (1700-1830) مقارنة إجتماعية إقتصادية، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 2002.
- 58-غربي الغالي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات الأبعاد، دارهومة، الجزائر، 2007.
- 59-فركوس صالح، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال المراحل الكبرى، دار العلوم لنشر والتوزيع، د ت ن.
- 60-فلالي كمال، الهجرة المغاربية وأبعادها ج السوسيو تاريخية، سلسلة أعمال الملتقيات مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، قسنطينة، 2014.
- 61-قداش محفوظ، جزائر الجزائريين (1830-1954)، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2006.
- 62-قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط 1، الجزائر، 1993.
- 63-قنان جمال، نصوص وثائق في التاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1987.

- 64-لونيبي رايح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989، دار المعرفة، الجزائر، ج1، 2010.
- 65-لخضر درياس، المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، دار الحضارة للطباعة، الجزائر، ط1، 2007.
- 66-لعروق محمد الهادي، أطلس الجزائر، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، د ت ن.
- 67-مياسى إبراهيم، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، عكنون الجزائر، 2007.
- 68-منور العربي، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة الجزائرية، د، ت، ن.
- 69-هلاي حنفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2008.
- 70-هلاي حنفي، أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي والموركي، دار الهدى، الجزائر، 2010.
- 71-الهادي الحسني محمد، الإحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة، مؤسسة عالم الأفكار ر، الجزائر، 2006.
- 72-الهلاي محمد مبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة، الجزائر، ج3، الجزائر، 1964.
- 73-هلال عمار، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دارهومة، الجزائر، 2007.

3/ قائمة المراجع باللغة الفرنسية

- 74- Venturni Maïa, vineyards of colonial Algeria: A history of french or Algerian wine
?: 07 octobre 2013, Algeria, view link : <https://www.jadaliyya.com>
- 75- Gourgeot, Situation politique de l'Algérie, Clallamel Ainé éditeur, paris, 1881.
- 76- K ATEB Kamel, européens Indigènes, et juifs en Algérie , 1830-1962.
- 77- Ageron ch. R ,les Algériennes Musulmans et La france 1871- 1919, Tome
01,p,u.F,paris ,1968.
- 78- Vast Henri, l' Algérie et les colonies Françaises, Paris. SD 808 pages p76.
- 79- Ageron Charles Robert, les Algériens musulmans et l' Algérie à set la France
1871-1913, T. I. P. U. F, Paris,1968.
- 80- Mohiout Rabah, le pétrole Algérien. edemap, Alger, 1974.
- 81- Billard ml, Les ports et la navigation de l' Algérie Libraire la vise, Alger,1930.
- 82- Germes saint L' économie Algérienne, Tmp P Cuiva chaîne, Alger , 1955.
- 83- Octave Tessier ,Algérie géographie hosto re statistiques. Description des villes
villages et homeousc. Organisation des khali falksè.
- 84- kaidats typographie ce Manui solive Sans date.
- 85- Alfred Legoyt ,De la colonisation Civile et militaire de l' Algérie, Imprimerie
de.E.Dèpèe Seaux (seine) paris sons date.
- 86- M Ô Maccanthg Dicbnair es De l' Algérie des frères imprimé un Libraires
Éditeurs Ban Azoumet Basa, Alger 1858.
- 87- Henri Lefebvre, les forêts de Algérie GtRAIt imprimer, Alger, 1900.
- 88- Ministre de la Guerre de l'eau de la Situation des établissements français dans
l'Algérie 1846-1847-1848-1849.imprmerie nationale, Paris, 1851.
- 89- L' associété générale Algérienne paris, Imprimerie central des chemins de fer.
- 90- Lbilard, Les ports et la navigation de l' Algérie. Libraire la vise Alger,1930.

- 91 - DeMarcilly: Notice sur les vestiges de l'occupation dans le cercle de philo pp éveillé R.S, À, C, Paris, 1853.
- 92 - Selentif, la colonisation officiel et crédit Al gericole en Al férié, Alger Imprimerie. Miner va. P13, Henri Lefebvre. Les forêts de l'Algérie GtRAlt imprimer, Alger, 1900.
- 93 - Ministre de la Guerre Ta l'eau de la Situation des établissements français dans l'Algérie 1846-1847-1848 -1849 imprimerie nationale, Paris, 1851.
- 94 - Lbilard ,Les ports et la navigation n de l'Algérie. Libraire la vise Alger,1930.
- 95 - Germes saint, économie Algérienne, Tmp.pCu a chaîne Alger, 1955.
- 96 - Lesohs René ,porommpren Dre T imprimerie. Victor Heitz.paris.1937.
- 97 - Histoire de la Guerre de l'eau de la Situation des établissements français dans l'Algérie 1846-1847-1848.
- 98 - Noushi André, la naissance du nationalisme algérien (1914_1954), de minuit 1er ed, paris, 1962.

4/ الأطاريح والرسائل الجامعية

- 106- بورمضان عبد القادر، المجتمع والعمران في مدينة عنابة، خلال الفترة الإستعمارية، (1830 1900) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2020/ 2021.
- 107- بختاوي خديجة، التحولات الإقتصادية الإجتماعية في عمالة وهران وأثارها في تدعيم سلطة الإستعمار 1870-1939، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2012/ 2011.
- 108- حمير صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2013/ 2014.
- 109- حسني عائشة، الإستيطان الأوروبي في سهل متيجة، لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013/ 2012.
- 110- حوحو رضا، شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثارها في تدعيم سلطة الإستعمار 1830-1914، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.
- 111- خفيان رشيد، طرق القوافل التجارية المغاربية وأثرها الحضاري في العهد العثماني ودول المغرب الكبير، قسم التاريخ، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية 2013-2014.
- 112- دادة محمد، يهود الجزائر في العهد العثماني من مطلع القرن الثامن عشر حتى 1830، رسالة ماجستير في الأدب، جامعة دمشق، 1985-1986.

- 113-دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر 1762-1865، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 114- زوزو رشيد، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع والتنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.
- 115-زقب عثمان، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 دراسة في أساليب الإدارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015.
- 116-رواحنة عبد الحكيم، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014.
- 117-زين العابدين علي، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية الثقافية على المجتمع الجزائري 1912-1914، رسالة ماجستير، جامعة أدرار، 2013-2014.
- 118-شويتام أرزقي، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
- 119-صالحي توفيق، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.
- 120-طوبال نجوى، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر (1700-1830)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران، 2004-2005.

121- طبعة حورية، السياسة الاقتصادية الإستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870-1954، أطروحة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019-2020.

122- علاب رشيد، تحسين خدمات الموانئ بإستخدام نماذج صفوف الإنتظار حالة المؤسسة المينائية سكيكدة، رسالة ماجستير في علوم التيسير، تخصص إقتصاد وتيسير المؤسسات قسم علوم التيسير، كلية التيسير والعلوم الاقتصادية.

123- قبال مراد، الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالبلدية خلال العهد العثماني (1535-1830)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأدب والعلوم الإنسانية بوزريعة 2004-2005.

124- معروف فايزة وبوشارب هاجر، الإستغلال الإستعماري لموارد الطبيعية في الجزائر 1830-1954، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المقاومة والحركة الوطنية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والاجتماعية، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2022-2023.

5/ المجلات والمقالات

125- إبراهيمي عبد الحميد، "تأملات حول التجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية الاجتماعية"، مجلة الثقافة، ع83، الجزائر، سبتمبر-أكتوبر 1984.

126- بليل رحمة، "سيطرة اليهود على التجارة خلال القرن الثامن عشر"، عصور جديدة، ع10، جويلية 2013.

127- بلعيد عي عز الدين، "التجارة الخارجية أواخر العهد العثماني"، مجلة الدراسات التاريخية والأثرية، مج3، ع4، 2023.

- 128- بن جدو عبد الفتاح، "نظرة على الصناعة والحرف بالجزائر خلال العهد العثماني"، المجلة التاريخية الجزائرية، مج6، ع1، جامعة الجلفة، الجزائر، 2022.
- 129- بن عبد الله إسماعيل، "قراءة في القرار المشيخي الصادر في 22 أفريل 1863"، مجلة قرطاس، ع 10، 2022.
- 130- بن زوال جمعة، "المجتمع في منطقة غسيرة وأحمر خدو من خلال القانون سيناتوس كونسيلت دراسة تحليلية إحصائية-نقدية"، مجلة الإحياء، مج 19، ع22، سبتمبر 2015.
- 131- بدوي أحمد موسى، "قراءة في كتاب نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الإستعمار التغير الاجتماعي السياسي 1980"، رابط الإطلاع <https://www.acadeemia.edu>
- 132- سعود عمر، "الفلاحة من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1962-2003"، تر: عبد القادر شرشار، مجلة إنسانيات، ع22، 2003.
- 133- بورغدة رمضان، "مصادر الأراضي والضرائب والغرامات وأثارها على المجتمع الجزائري إبان الإحتلال الفرنسي خلال النصف الثاني من القرن 19"، مجلة البحوث، والدراسات الإنسانية، مج2، ع2، 30 جوان 2008.
- 134- بوعزيز يحيى، "ثورة المقراني والشيخ ابن الحداد"، مجلة الأصالة، ع2، ماي 1971.
- 135- بوعزيز يحيى، "المجاعة في الجزائر أواخر عقد الستينات من القرن التاسع عشر"، مجلة الأصالة، ع 33، يونيو 1976.
- 136- بوعزيز يحيى، "مواقف العائلات الأسقراطية من محمد المقراني وثورته وأحداث أخرى من خلال الوثائق من ثورة 1871"، مجلة الأصالة، ع 66-65، 1 يناير 1979.
- 137- بوعزيز يحيى، "الحقيقة عن دور زاوية صدوق والإخوان الرحمانين في ثورة 1871"، مجلة الأصالة، ع 14، 15، 1 ماي 1973.

- 138- بلال رشيدة، "فرنسا الإستعمارية حوّلت في الجزائر إلى مملكة البؤوس"، 5 نوفمبر 2024 على الرابط <https://www.Massa.com> تاريخ الإطلاع 29 مارس 2025.
- 139- طيبي محمد، "الهجرة الجزائرية إلى البلاد التونسية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر"، الرائد العلمي، مج1، ع 02، سبتمبر 2022.
- 140- بن فاطمة سامية وحفظ الله بوبكر، "الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962 قراءة في الأسباب والدوافع"، مجلة العلوم الاجتماعية، نوفمبر 2018.
- 141- بولمهار ناجي، "كروولوجيا الهجرة الجزائرية إلى فرنسا"، مجلة الفكر المتوسط، مج 12، ع 1، 2023.
- 142- زكري مروان، الإستيطان بالجزائر مظاهر الهيمنة الاقتصادية الثقافية مابين 1830-1914، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، م7، ع2، 2022/9/6.
- 143- بن يوسف محمد الأمين، "الجمهورية الفرنسية الثانية 1848-1851 والمسألة والإستطانية في الجزائر"، مجلة هيرودت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 5، ع 3، 2021.
- 144- بودلاعة رياض، "السياسة المالية الفرنسية في الجزائر 1830-1962"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مج7، ع 2، أكتوبر 2021.
- 145- ثابتي حياة، "دور الطريقة الرحمانية في مقاومة الاحتلال الفرنسي المقراني والحداد 1871 نموذجاً"، مجلة تاريخ المغرب العربي، مج 8، ع 2، 1 سبتمبر 2022.
- 146- تركي أحمد، "نظرة تاريخية للتعليم والوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي"، مجلة القرطاس، ع 2، جانفي 2015.

- 147-حرمة عبد الكريم، "القوانين العقارية الفرنسية في الجزائر ودورها في تسهيل مصادرة الأراضي وتشجيع الحركة الإستطانية-قانون سيناتوس كونسيلت 1863 أنموذجا"، دورية كان التاريخية، ع 60، 2023.
- 148-حصير صالح، "قانون سيناتوس كونسيلت 1863 حول الملكية العقارية في الجزائر قراءة تاريخية"، مجلة عصور، ع 2، ديسمبر 2012.
- 149-حمادي بن موسى، "الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر 1850-1900"، مجلة الحقيقة، ع 36، 3 ديسمبر.
- 150-خيثر عزيز، "السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر في القرن 19"، المجلة الجزائرية للدراسات والبحوث التاريخية، مج2، ع4، ديسمبر 2016.
- 151-دهاش الصادق، "نتائج ثورة 1871 ومظاهرها"، مجلة المصادر، ع 14، د ت ن.
- 152-رفاف شهرزاد وشياب خيرة، "التشريعات الفرنسية أداة أخرى لسلب أملاك الجزائريين 1830-1873"، مجلة الإحياء، م 20، ع 26، سبتمبر 2020.
- 153-رحماني محفوظ، "الضريبة العقارية في القانون الجزائري دراسة مقارنة"، الجامعة الجديدة، 2009.
- 154-زوز عبد الحميد، "أضواء على ثورة بوعمامة 1881"، مجلة الأصالة، ع 31، 1976.
- 155-زوز عبد الحميد، "ثورة بوعمامة 1881-1908م جانبها السياسي 1883-1909"، ج2، الجزائر، 2010.
- 156-سعيدوني ناصر الدين، "الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية الثقافية لولايات المغرب العثمانية من القرن 16 إلى القرن 19"، حلويات الأداب والعلوم الاجتماعية، حولية 31، جامعة الكويت، 2010.

- 157- سيفو فتحة، "الكتابات الاجتماعية الجزائرية ضد الهيمنة الإستعمارية 1830-1914"، مجلة الصور، ع 16، جوان-ديسمبر 2010.
- 158- السليمانى أحمد حسين، "نزع الملكية العقارية للجزائر 1830-1871"، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع9، مارس 2012.
- 159- شافو رضوان والمقدم عمر، "نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج01، ع1، جوان 2017.
- 160- الشيخ لكحل، "الإمتهيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال القرن السادس عشر"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع1، جوان 2015.
- 161- صاحب منعم، "الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات النفط قبل الإستقلال"، مركز بابل لدراسات الإنسانية، مج04، ع3.
- 162- صالحى توفيق، "الإقتصاد الكولونيالى بمنطقة سكيكدة خلال الحقبة الكولونىالية 1838-1962"، مجلة أفاق الفكرية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، مج 04، ع09، بتاريخ 9 / 10 / 2018.
- 163- طيبى منير، "المقاومة الشعبية ضد المستعمر الفرنسى فى السينما الجزائرية-دراسة نقدية بقلم الشيخ بوعمامة"، مجلة الإعلام والمجتمع، مج5، ع 2، جامعة العربي التبسي، 1001/10/4.
- 164- عبد المولى محمد، "القبيلة والمجتمع المحلى-السياق النظرى ومقاربات والتفسير"، مجلة الناصرية، م 13، ع2، ديسمبر 2022.
- 165- عواج حكيم وشافو رضوان، "أثر السياسة الفرنسية فى تفكيك. البنية. القبلىة بالجزائر المستعمرة"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج12، ع1، 2022.

- 166-قاسي إلياس وسعودي مراد، "نماذج عن الزراعات الكولونيالية في الجزائر 1830-1903"، المجلة التاريخية الجزائرية، مج6، ع1.
- 167-لونيسى إبراهيم، "مراجعة 1866-1868 في الجزائر من خلال جريدة المبشر الاستعمارية"، المجلة الجزائرية للبحث والدراسات التاريخية المتوسطية، ع1، جوان 2022.
- 168-جبري سلمة ومجبري حسان، تاريخ القبيلة بمفهوم خلوني، مجلة تاريخ العلوم، ع5.
- 169-مصطفى عتيقة، واقع تطبيق القوانين الإستعمارية الفرنسية في منطقة تيارت قانون سيناتوس كونسيلت 1863 أنموذجا، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، ع2، أفريل 2022.
- 170-معماش هدايات ولوصيف موسى، "خلفيات وأبعاد التشريعات العقارية الإستعمارية في ضوء قانوني سيناتوس كونسيلت ووارني"، مجلة رفوف، مج 12، ع 02، نوفمبر 2024. 171- مختار الطيب، "مواقف الجزائريين من السياسة الإستعمارية العقارية عقب مجاعة 1867"، مجلة الإنسان والمجال، مج 8، ع 1، جوان 2022.
- 172-مدني بشير، "قراءة تاريخية الجالية الجزائرية بتونس"، مجلة متيجة للدراسات الإنسانية، مج 1، ع1، جوان 2024.
- 173-هوارى مختار، "أهمية عرائض أهالي الزيبان خلال القرن التاسع عشر في كتابة التاريخ المحلي"، مجلة المقدسة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج، ع2.
- 174-هاشمي كوثر، تشريعات الأراضي والمجتمع الريفي وعلاقته بقانون الألقاب في الجزائر، مجلة البحوث التاريخية، مج05، ع01، جامعة 8 ماي قالمه، الجزائر.
- 175-هلاي حنفي، "الظروف التاريخية لثورة المقراني والحداد"، مجلة الحوار المتوسط، ع8، مارس 2015.

176- يحيوي فريال ومجاوي محمد، "تداعيات تطبيق قانون والسيناتوس كونسيلت العقاري 22 أبريل 1863 على منطقة الجلفة"، المغربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، ع 2، ديسمبر 2021.

5/ المعاجم

177- أبو الفضل ابن منظور جمال الدين، لسان العرب، إعداد يوسف خياط، مادة الحرف، مج1، دار العرب، بيروت، د ت ن.

6/ الملتقيات

178- ملخاسو الطاهر، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1962، أعمال الملتقى الوطني الثاني في الجزائر إبان الاحتلال، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

7/ المواقع الإلكترونية

179- <https://www.ARGAM.COM/AR/ARTICLE/ARTICLEDÉTAIL/ID/1560558>.

180- <https://www.Academia.Edu>.

181- <https://assafir.arabi.com>.

182- <https://youtu.be/4kA07bNpxhk?si=5QrhZnz1uF/wjj04>.

183- <https://youtu.be/NMSMr5upy7A?s=a1Mh1rMVkyN495pb>.

184- <https://www.AMMARbouhouche.com>

185 – <https://www.jadaliyya.com>.

3	شكر وعرفان
6-4	إهداء
أ-و	مقدمة
27-8	الفصل الأول: الوضع الإقتصادي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1750 / 1830).
10-8	المبحث الأول: الوضع الزراعي.
14-10	المبحث الثاني: الصناعات والحرف.
27-14	المبحث الثالث: التجارة والخدمات.
79-28	الفصل الثاني: السياسة الفرنسية إتجاه إقتصاد الجزائر المستعمرة.
35-28	المبحث الأول: الإحتلال الفرنسي للجزائر ونهب خزينة القسبة.
63-35	المبحث الثاني: إستنزاف الموارد الجزائرية (الموارد الطبيعية والبشرية).
79-63	المبحث الثالث: المشاريع الإقتصادية الهياكل القاعدية (الشركات الرأسمالية السكك الحديدية والطرق).
119-80	الفصل الثالث: انعكاسات السياسة الفرنسية الاقتصادية على الجزائر المستعمرة.
103-81	المبحث الأول: التداعيات على المجتمع الجزائري والإقتصاد الأهلي.
109-104	المبحث الثاني: التداعيات على المجتمع الأوروبي والإقتصاد الإستطاني.
119-110	المبحث الثالث: ردود الفعل الجزائرية على السياسة الاقتصادية الفرنسية.

فهرس الموضوعات

127-123	خاتمة
149-129	الملاحق
168-150	قائمة المصادر والمراجع
170	فهرس الموضوعات
173-171	ملخص

ملخص الدراسة

بالعربية: تتناول هذه الدراسة فترة هامة من تاريخ الجزائر وهي الفترة الممتدة من 1830 م إلى 1930 م، كانت الجزائر خلالها تقبع تحت نير الإستعمار الفرنسي الإستيطاني الذي عمل على إستنزاف خيرات وثروات الجزائر وفق سياسة إقتصادية ممنهجة ومدرسة ، تسببت في إنهيار الإقتصاد الجزائري بشكل كلي ، مع تداعيات مدمرة على المجتمع الأهلي ، إلا أنه كان للجزائريين ردود أفعال إتجاه هذه السياسة الإستعمارية تمثلت في المقاومات الشعبية وتبلور النضال السياسي.

Study Summary:

This study explores a significant chapter in Algeria's history, covering the period from 1830 to 1930. During this time Algeria was under the yoke of French colonialism which aimed to drain the country's wealth through a well-planned economic policy. This led to the complete collapse of the Algerian economy and had severe consequences on the local society. In response, Algerians showed strong resistance. Including, popular uprising and the emergence of political struggle.

Résumé : cette étude traite d'une période importante de l'histoire de l'Algérie, entre 1830 et 1930, pendant ces années, l'Algérie a été sous la domination du colonialisme français de peuplement, qui a appliqué une politique économique organisée visant à exploiter les richesses naturelles du pays, cette politique a causé la destruction de l'économie algérienne et a eu des effets négatifs profonds sur la société locale. En réponse à cette situation, les algériens ont réagi par différentes formes de résistance, comme les révoltes populaires et le début d'une lutte politique.